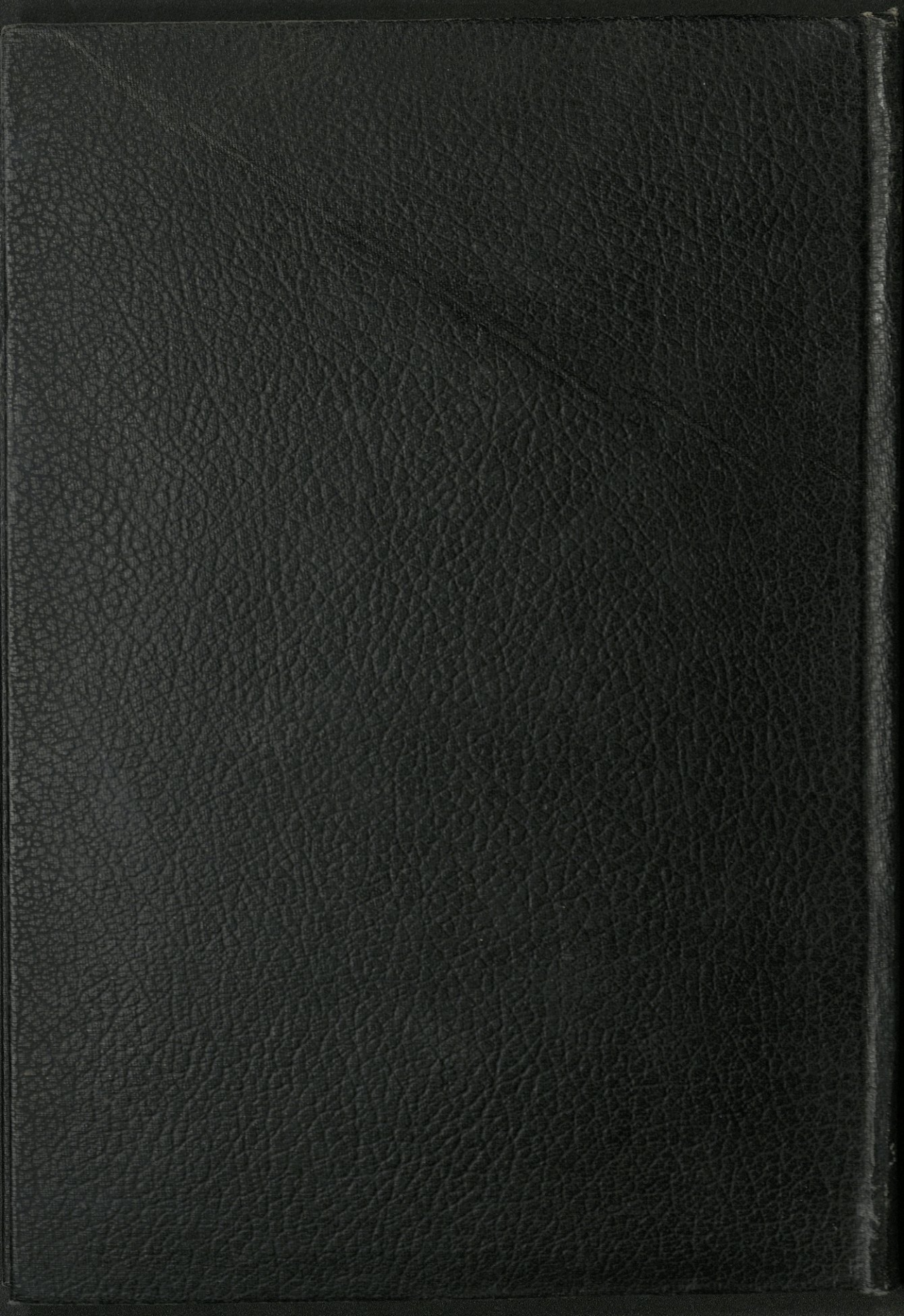
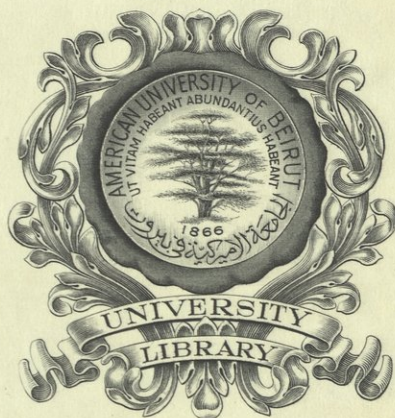
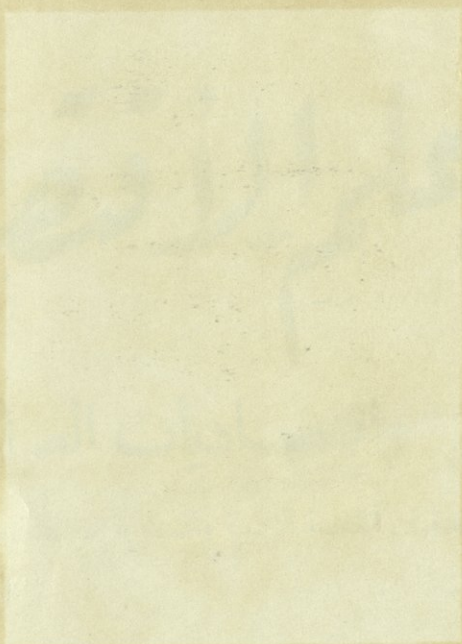


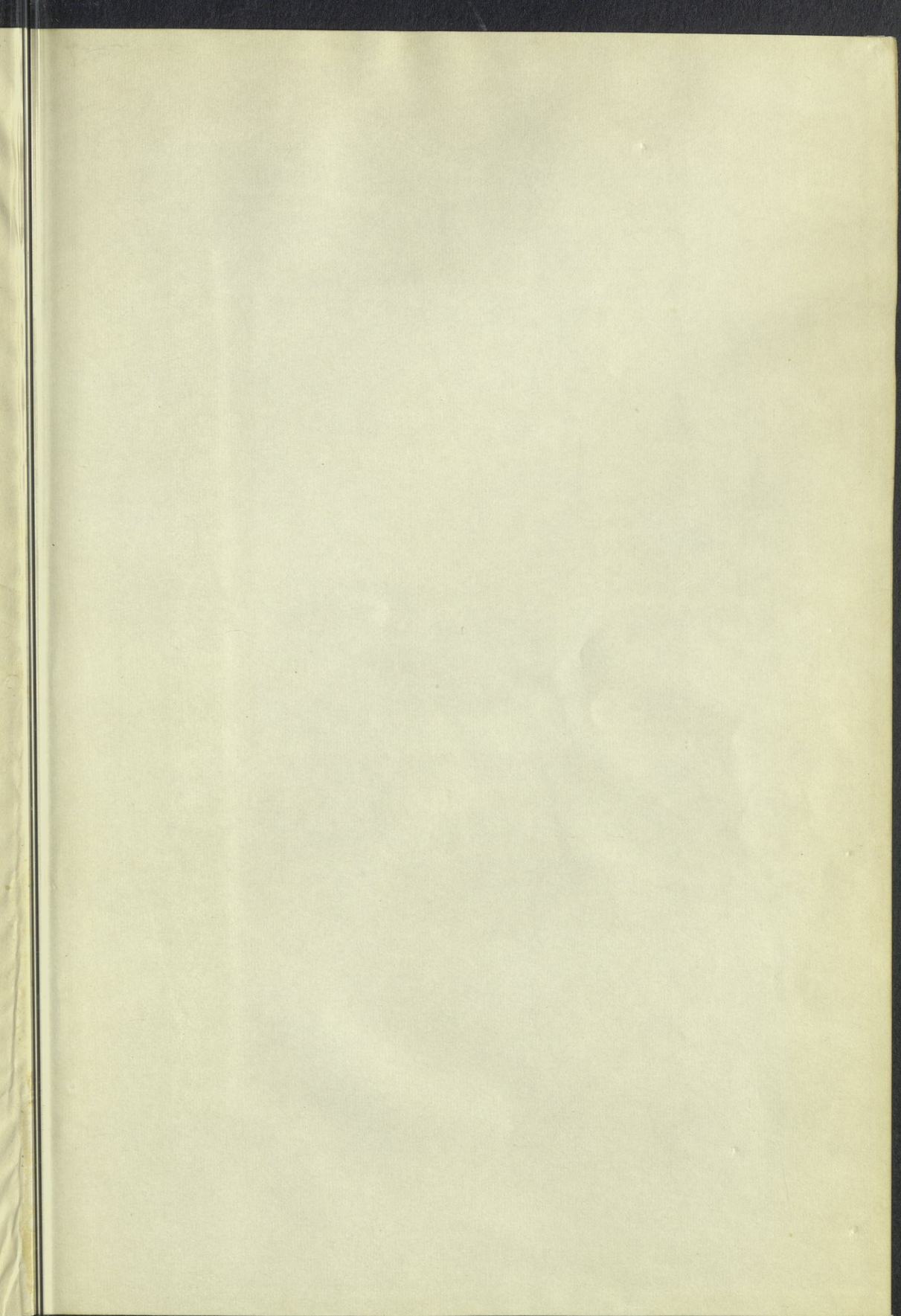


AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



تقليد صالح الدقر
٢٢٩٧٧





طبع وعمم باذن من وزارة المعارف الجليلة

علم الاقتصاد

اقتصاديات العراق

للفصول الخامسة الادبية والتجارية من المدارس الثانوية

تأليف

ابراهيم عبدالعزيز بيكوف

و

عبد الحميد بطل

ب . ع

بكلوريوس علوم في التجارة العليا ،
ومدرس التجارة في الثانوية المركزية
ببغداد

مدرس علم الاقتصاد والجغرافية الاقتصادية
في الثانوية المركزية ببغداد

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلفين

مطبعة الاهالي — بغداد

١٣٥٨ هـ — ١٩٣٩ م

كتاب لطلاب العلم في معرفة

LIBRARY

الحق في العلم

في ابحاث ليد لاحتواء

قوله تعالى من العلم به قول لاحتواء قومه لا فقه لاحتواء قومه

سفيانة

بالحق في العلم

بالحق في العلم

ب . ب

قوله تعالى من العلم به قول لاحتواء قومه لا فقه لاحتواء قومه

قوله تعالى من العلم به قول لاحتواء قومه لا فقه لاحتواء قومه

في العلم به قول لاحتواء قومه لا فقه لاحتواء قومه

بالحق في العلم

٨٥٦١ - ٨٥٦٢

الأهداء

الى

صالح بن عبد الرحمن الواسطي (١)

(١) هو أول رجل مالي عربي ، كان من أعظم رجال العرب في أواخر القرن الأول للهجرة ، كان له الملم بعلم المال وخبرة بالديوان وجريدة المال للدولة وقد كانت جريدة المال الى ذلك العهد تضبط بالفارسية وكان يقوم على شؤون الديوان اخصائون من الفرس فصعب على رجال الدولة الاموية وفي طليعتهم الحجاج بقاء الدولة العربية من دون ديوان عربي ومن دون جريدة مال عربية فذكر تأثره من ذلك في مجلسه وطلب انتداب رجل عربي ذي خبرة والملم للقيام بسد هذه الثغرة فاشير عليه بانتداب صالح بن عبد الرحمن ، وسرعان ما صدر امره الى صالح بنقل الديوان فشق ذلك على ادباء الفرس وتوسلوا الى صالح التحول عن عزمه ، وكيف يتحول صالح والقومية الفخورة ملء عروقه فامتنع عليهم حتى ان « زاد فروخ » الفارسي العالم الكبير بأمر المال والديوان بذل لصالح (١٠٠,٠٠٠) درهم على ان يظهر العجز عن نقل الديوان فلم يؤثر فيه ذلك على الرغم من فقره وخصاصته . ولما استيأس الذين يهمهم الأمر من الفرس قالوا له : « قطع الله أصلك من الدنيا كما قطعت أصل الفارسية من الدولة » . فلم يعتن صالح بمقاتلتهم ومضى الى عمله الجبار فوضع ديواناً عربياً وجريدة مال للدولة العربية .

محتويات الكتاب

صفحة

مراجع الكتاب ح - ي

مقدمة الكتاب : بقلم معالي السيد يوسف غنيمه مدير المصرف الزراعي

الصناعي الحالي ووزير المالية سابقاً ك - م

الفصل الاول — مادة علم الاقتصاد وهدفه وعلاقته ببقية العلوم:

تعريف علم الاقتصاد ، علاقته ببقية العلوم : علاقته بعلم السياسة ،

علاقته بعلم النفس ، علاقته بعلم الأخلاق ، علاقته بعلم

الجنيات ، علاقته بعلم الحقوق ، علاقته بالعلوم الطبيعية ١ - ٦

الفصل الثاني — بعض الاصطلاحات الاقتصادية وتعريفها :

(١) الحاجة . (٢) البضائع واقسامها ، البضاعة الحرة والبضاعة

الاقتصادية ، البضاعة الشخصية والبضاعة العامة . (٣) المنفعة

واشكالها ، منفعة المكان ، منفعة الزمان ، منفعة التملك

(١) للتجارة (ب) الاعلان (ج) البائعون المتجولون ، منفعة

الخدمة ، منفعة الشكل . قانون المنفعة المتناقضة . المنفعة النهائية .

المنفعة الكلية . (٤) القيمة في المبادلة ، عوامل تحديد القيمة

ونظرياتها ، (٥) الثمن (أو السعر) ، تعريفه ، الفرق بين الثمن

والقيمة ، قانون السعر الواحد ، قانون العرض والطلب كأساس

- لتحديد الثمن (٦) قانون العرض والطلب ، عوامل تحديد
الطلب ، السعر النهائي للطلب ، الطلب ومرونته ، مرونة الطلب
والحاجات الضرورية والكسالية ، تقلب الأسعار ، سعر
الاحتكار . (٧) الثروة ، تعريفها ، النقود والثروة .
(٨) التوفير والأسباب الداعية له ، تعريفه ، كنز الثروة
المؤسسات الحديثة للتوفير ، التوفير ومؤسساته في العراق ٠٠٠٠ ٧ — ٣٢

الفصل الثالث — الانتاج :

- اقسام علم الاقتصاد ، تعريف الانتاج ، الطبيعة والانسان عاملان
رئيسيان في الانتاج ، أهمية الانتاج ، عوامل الانتاج ،
المؤسسات المنتجة ٣٣ — ٣٧

الفصل الرابع — الأرض :

- تعريفها ، ميزاتها وقيمتها ، اختلاف صفات الأرض ، الملكية
الفردية للأرض ، الملكية الكبيرة والملكية الصغيرة ، عوامل
تحديد انتاج الأرض : (١) الأرض محدودة في مساحتها
(٢) قانون الايراد المتناقص . (٣) اضمحلال القوة الانتاجية .
قانون الايراد المتناقص والهجرة . الأراضي في العراق ٠٠٠٠ ٣٨ — ٥٠

الفصل الخامس — العمل :

- تعريفه والرغبة فيه ، الكفاية في العمل ومقوماتها ، انواع

العمل ، الاختراع نوع من العمل ، التنظيم العلمي في العمل ،
الاختصاص وتقسيم العمل ، فوائد الاختصاص في العمل ومضاره ،
الأحوال المناسبة للاختصاص في العمل ، تحول العمل وحرية نقله ،
الآلات وأثرها في الصناعة والعمل ، السكان والعمل ، السكان
كمصدر للعمل ، النتائج المترتبة على « قانون السكان » ، التقدم
في وسائط الانتاج الفنية ، الحصول على أراض اضافية واسعة ،
سهولة استيراد مواد الأكل ومواد الخام من بلد الى آخر ، زيادة
نسبة الوفيات ، قلة نسبة الولادات ، الهجرة ، العدد المناسب
من السكان ببلد ما ٥١-٧٠

الفصل السادس — العمل (تتمة) ، مشاكل العمل العامة

والعمال في العراق :

تنظيمات العمال ونقاباتهم ، تحديد ساعات العمل ، الاضراب ،
أسباب البطالة والطرق المجدية لتخفيفها . العمال وقوانينهم في
العراق ٧١-٨٢

الفصل السابع — رأس المال :

رأس المال والثروة ، رأس المال والأرض ، مصدر رأس المال ،
النظام الرأسمالي ، انواع رؤوس الأموال . رؤوس الأموال في
العراق ٨٣-٩٢

الفصل الثامن — الادارة والتنظيم :

الادارة والمدير في التجارة ، الصفات التي يجب ان تتوفر في المدير ، مزايا التنظيم الصحيح ، المدير وايجاد رأس المال . انواع الادارة أو المؤسسات : (أولاً) المؤسسات الفردية : (١) المالك الوحيد للشروع (ب) شركة التضامن أو المفاوضة (أو الكولكتيف) (ح) شركة التوصية (أو الكومنديت) ، (ثانياً) شركة المساهمة (أو الانونيم) ، السهم والسند ، الاسهم الممتازة ، حقوق المساهمين ، مدراء الشركات ، الدائرة الحديثة ، (ثالثاً) المؤسسات التعاونية ، (رابعاً) الشركات المنظمة بواسطة البرلمان ، (خامساً) المؤسسات الحكومية والبلدية ، (سادساً) الشركات الموحدة . المؤسسات المالية في العراق .

الانتاج الكبير ، مزاياه وعيوبه ٩٣ — ١٢٠

الفصل التاسع — المبادلة والدراهم :

المبادلة وطرقها . (اولاً) المقايضة : المقايضة وعيوبها . (ثانياً) النقود : تعريفها ، وظائفها ، انواعها ، مزايا النقود الجيدة ، سك النقود واصدار العملة ، مقاييس العملة : المقياس الذهبي ، المقياس الفضي ، مقياس التبادل الذهبي ، المقياس الورقي ، المقياس المزدوج ، قانون غراشام ، العملة الورقية وانواعها . العملة في العراق ، وحدات العملة العراقية ، ادارة

شؤون العملة العراقية . (ثالثاً) الاعتبار المالي أو الائتمان :
وسائل الاعتبار المالي أو الأوراق المالية : (١) الحوالات ،
(٢) الشيكات ، (٣) السندات . طوارئ العملة : تضخم
العملة وهبوط قيمتها ، انكماش أو تقليل كميات العملة وارتفاع
قيمتها ، النظرية الكمية في النقود والأسعار ١٢١ - ١٤٧

الفصل العاشر — المصارف :

وظائفها ، أنواعها : (١) المصارف التجارية (٢) مصارف
التوظيف (٣) مصارف الرهونات (٤) المصارف المركزية
(٥) مصارف التوفير (٦) المصارف الزراعية والصناعية .
احتياط المصارف . المصارف في العراق : المصارف الأجنبية ،
المصارف الوطنية وبيوت الحسم والمدانيون ، المصرف
الزراعي الصناعي ، ضرورة تأسيس مصرف أهلي . البورصة
وأعمالها ، أهم بورصات العالم ١٤٨ - ١٦٣

الفصل الحادي عشر — التجارة الدولية :

التجارستان الداخلية والخارجية ، نظرية التجارة الخارجية أو
نظرية التكاليف النسبية ، أقسام التجارة الخارجية ، التجارة
المحمية والتجارة الحرة ، سياسة التجارة المحمية ، سياسة
التجارة الحرة ، الخلاصة ، المعاهدات التجارية ، الصادرات
والواردات المنظورة وغير المنظورة ، ميزان التجارة الدولي

وميزان الدفعات ، الكامبيو أو التحويل الخارجي ، سعر
 الكامبيو أو سعر القطع . الكمارك والمكوس : الرسوم
 المعقودة بموجب المعاهدات والرسوم الحرة ، انواع الرسوم
 الكمركية ، مكوس الاستهلاك الداخلي . تجارة العراق الدولية ،
 السياسة الكمركية في العراق ١٦٤ — ١٩٢

الفصل الثاني عشر — التوزيع :

تعريفه . الايجار أو الريع : نظرية « ريكاردو » في الريع ،
 ريع المناجم والحاجر . الاجور : انواعها ، نظرياتها ، مستوى
 الكفاف ومقياس العيش ، نظرية مخصص الاجور ، نظرية
 قوة العمل الانتاجية الحديثة . الفائدة : انواعها ، كيف
 تعين الفائدة ، انواع المقترضين وانواع القروض . الأرباح :
 انواع الأرباح ، المنافسة بين المنظمين ، والأرباح الحديثة . ١٩٣ — ٢١٠

الفصل الثالث عشر — الاستهلاك :

تضخم الانتاج ، العوامل المؤثرة على الاستهلاك ، الاستهلاك
 وعلاقته بالضروريات والكماليات ، مؤسسات الاستهلاك ،
 مستوى المعيشة وأسباب ارتفاعه وانخفاضه ، علاقة الاستهلاك
 بالانتاج ٢١١ — ٢٢٠

الفصل الرابع عشر — الضرائب :

الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، الضرائب المحلية

والضرائب العمومية ، الضرائب النسبية والضرائب المتزايدة ،
 إيرادات الدولة من غير الضرائب . الضرائب في العراق ،
 (اولا) الدخل من الضرائب المباشرة : (١) رسم الاستهلاك
 (ب) ضريبة الاملاك المبنية (أو المسقفات) (ح) ضريبة
 الدخل . (ثانياً) الدخل من الضرائب غير المباشرة ، رسوم
 الطوابع (ثالثاً) الدخل من غير الضرائب : (١) املاك
 الدولة (ب) مشاريع الحكومة التجارية (ح) الدخل من
 دوائر الحكومة المختلفة ، ميزانية الأعمال الرئيسية ،

الإيرادات ، والمصروفات ٢٢١ — ٢٤٠

الاصطلاحات العلمية ٢٤١ — ٢٤٥

(ح)

أهم مراجع الكتاب

أولاً — المراجع الاجنبية :

- 1 — R. T. Bye, Principles of Economics, New York, 1933.
- 2 — Alfred Marshall, Principles of Economics, London, 1936.
- 3 — R. D. Richards, Groundwork of Economics, London, 1935.
- 4 — F. O'hara, Introduction to Economics, New York, 1925.
- 5 — H A. Silverman, the Groundwork of Economics, London, 1932.
- 6 — Philip H. Wicksteed, the Common sense of Political Economy. Vol. I, London, 1933.
- 7 — H. Parker Willis and G. W. Edwards, Banking and Business, New York, 1925.
- 8 — Alfred Marshall, Elements of Economics, Vol. I, London, 1925.
- 9 — G. D. H. Cole, Practical Economics, England, 1937.
- 10 — Stephenson, Principles and Practice of Economics, London.
- 11 — Gide, Political Economy.
- 12 — Taussig, Principles of Economics.
- 13 — Seligman, Principles of Economics.
- 14 — Willcox, William, Irrigation of Mesopotamia, London, 1917.

ثانياً — المراجع العربية :

(١) الكتب :

- (١) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، بيروت (١٩٣٨) .
- (٢) الدكتور متي عقراوي ، العراق الحديث (الجزء الأول) ، بغداد . (١٩٣٦) .
- (٣) انطوان شماس ، دروس التجارة البرية والبحرية ، بغداد (١٩٣٩) .

(ط)

- (٤) معالي العميد طه الهاشمي ، جغرافية العراق ، بغداد (١٩٣٦) .
- (٥) أحمد محمد إبراهيم ، الاقتصاد السياسي ، القاهرة .
- (٦) الدكتور حسين علي الرفاعي ، خلاصة الاقتصاد السياسي ، مصر (١٩٢٨) .

(ب) المطبوعات الرسمية :

- (١) التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، بغداد .
- (٢) ميزانية الدولة العامة لسنة ١٩٣٨ ، بغداد .
- (٣) المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٣٥ ، ١٩٣٨ ، بغداد .
- (٤) ميزانية الأعمال الرئيسية لخمس سنوات ، ١٩٣٥ ، بغداد .
- (٥) التقرير السنوي عن أعمال المصرف الزراعي الصناعي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، بغداد .
- (٦) تقارير عن الحالة الاقتصادية الحاضرة ، والسياسة الاقتصادية ، وخطة القروض ، للسير ادوارد هلتون يانغ ، ١٩٣٠ ، بغداد .
- (٧) قانون ضريبة الأملاك ، ١٩٣٤
- (٨) قانون ضريبة الدخل ١٩٣٤
- (٩) قانون رسم الاستهلاك ١٩٣٦
- (١٠) قانون ضريبة المواشي ، ١٩٣٥
- (١١) وغيرها

(٥)

(٥) النشرات والمجلات والجرائد :

- (١) مجلة غرفة تجارة بغداد .
- (٢) مجلة الاقتصاديات العربية ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، القدس .
- (٣) الدليل العراقي لسنة ١٩٣٥ — ٣٦ المالية . مطبعة الأمين ، بغداد (١٩٣٥) .
- (٤) الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، مطبعة دنكور ، بغداد .
- (٥) الجرائد العراقية المختلفة (البلاد ، العراق ، الزمان ، الاستقلال ، الرأي العام) .

(ك)

مقدمة الكتاب

بقلم معالي السيد يوسف غنيمه مدير المصرف الزراعي الصناعي الحالي
ووزير المالية سابقاً

في الشرق يقظة حديثة تناولت مناحي حياة شعوبه واستفرت شعورهم
ودفعت بهم الى البحث عن وسائل الاستقلال ووسائل الرفاه وال عمران متطلعين
الى مستقبل باهر يعيدون فيه مفاخر أجدادهم ويحيون مجد قومهم العريق . وبين
هذه الامم الشرقية الامة العربية ذات التاريخ الزاهر التي حملت مشعل الحضارة
قروناً عديدة واستضاءت البشرية بنوره الساطع أجيالا بعد أجيال .

للاستقلال وال عمران أركان أهمها المال . والمال وليد جهود منظمة تتناول
طرق ايجاده واستثماره وانماؤه ومخافظه . فالامة الفقيرة المستكنة الضعيفة بثروتها
العامة المهمة استثمار كنوزها الطبيعية والصناعية لا تطمئن على استقلالها ولا تتمكن
من محافظته ولا تتمتع بخيرات بلادها ولا تعرف للرفاه طعماً .

ان علم الاقتصاد هو العلم الذي ينظم استغلال كنوز الارض وانماء رأس المال
واستثمار العمل والجهود . ويتناول الوسائل لبلوغ هذا الهدف من زراعة وصناعة
وتجارة ومبادي في الضرائب ووسائل المبادلة والنقل البري والنهري والبحري
والجوي بطرق المراسلات وتنسيق اعمال العمال ومحافظه حقوقهم وما في ذلك من
مذاهب وآراء اقتصادية واجتماعية الخ .

ان علم الاقتصاد من العلوم الحديثة بصورته الحاضرة الا انه من حيث اركانه

الابتدائية عريق في القدم عرفها الانسان منذ فجر التاريخ .

ان لغتنا العربية لغة الفصاحة والبلاغة والبيان والشعر ، اللغة الغنية بمفرداتها ومترادفاتها وأضدادها الزاخرة الكنوز بمؤلفاتها وكتبها ورسائلها اللغوية والشعرية والدينية والفلسفية الى غير ذلك ، ولكنها وبلا للأسف فقيرة الخزانة في العلوم الحديثة كعلم الاقتصاد . وما علة ذلك إلا ما أصاب الامة العربية من الخن والإح في دور تكوين هذا العلم وفي عهد بلوغه صورته الحاضرة . هذا ولا ينكر ان أكثر من واحد من مؤلفي العرب قد عالج مبادئ هذا العلم في تضاعيف مصنفاته في قرون خلت .

فان كل إقدام على تأليف في العلوم الحديثة باللغة العربية يسد فراغاً في خزانة هذه اللغة ويخدم أبناء العروبة خدمة جليلة علمية وعملية . ونطلق قولنا هذا على الكتب المعربة من اللغات الأجنبية .

ومما يسرنا ذكره ان الاستاذين السيد ابراهيم عبدالعزيز بيثون والسيد عبد الحميد بلال ألفا هذا الكتاب النفيس في « علم الاقتصاد » وفق منهج وزارة المعارف الجليلة لتدريسه في الصف الخامس الثانوي .

واجابة لرغبة حضرة الاستاذين الفاضلين لقد طالعت كتابهما هذا وأمعنت النظر في مضامينه فوجدت فيه خطة تجمع بين سهولة التعبير وبين معالجة مبادئ علم الاقتصاد مما يناسب مستوى طلاب الصف الخامس الثانوي . ان هذه المزية لوحدها تكفي لاحتلال كتاب « علم الاقتصاد » محل التقدير والاعجاب ولا سيما عند من وقف على صعوبة تعريب الفاظ المصطلحات المتعلقة بهذا العلم . وقد أحسن الاستاذان صنعاً باضافة معجم في آخر الكتاب لمفردات المصطلحات في

اللغتين العربية والانكليزية مما يساعد الطلاب على الرجوع الى الموضوع والتبسط به في الكتب الانكليزية .

ومما يسترعي الانظار في هذا الكتاب الخطة العملية التي انتهجها المؤلفان في وضعه فانهما بعد سرد الكليات والقواعد العامة والآراء المختلفة في موضوع من مواضعه جنحا الى تطبيقها ومقارنتها بأمثلة واحصاءات مما في العراق من المعاملات الجارية والاصول الاقتصادية المرعية واشفعائها بانتقادات وملاحظات واقتراحات لرفع شأن اقتصاديات قطرنا العراقي المحبوب . وهذه الطريقة محدودة تقرب فهم كليات العلم ومبادئه الى اذهان الطلاب وتنبيههم في امور تجري على مرأى منهم ومسمع .

فاستطيع القول في هذا الموقف ان « كتاب الاقتصاد » هذا يعد الأول في نهجه نظراً الى درس الأحوال الاقتصادية السائدة في العراق وتطبيقها على الكليات — كما بينها فويق هذا .

تكلمنا عن جوهر الكتاب ومواضيعه ولا يسعنا السكوت عن مظهره الجيد من ورق وطبع وغيرها مما يحجب مطالعته للطلاب .

واني اهنيء المؤلفين البارعين في وضع هذا الكتاب الغزير المادة متمنياً لها النجاح المطرد في مساعيها لخدمة الناشئة العراقية المحبوبة التي نعقد بها الآمال لمستقبل العراق الباهر . وارجو ان يكون الاقبال على كتابها « علم الاقتصاد » كبيراً ليس من طلاب الصف الخامس الثانوي فقط بل من جميع ابناء الشعب ليستقوا من ينبوعه الزاهر ، والسلام .

يوسف غنيم

بغداد / ١٧ حزيران سنة ١٩٣٩

الفصل الاول

مادة علم الاقتصاد وهدفه وعلاقته ببقية العلوم

تعريف علم الاقتصاد : الاقتصاد هو من العلوم الاجتماعية له اصوله الثابتة الطبيعية نسبياً ، يبحث في طبيعة الجهود التي يبذلها الانسان لانتاج الثروة ^(١) او الحصول عليها وتوزيعها وتداولها واستهلاكها لسد حاجاته ورغباته .

علاقة علم الاقتصاد ببقية العلوم

يتصل علم الاقتصاد بكثير من العلوم الاجتماعية والطبيعية فعلاقته بالعلوم الاجتماعية واضحة جلية لأنه هو نفسه فرع من علم الاجتماع يتصل بحياة الانسان واتجاه تفكيره وطرز معيشته فله علاقة بعلم السياسة وعلم النفس وعلم الأخلاق وعلم الجنايات وعلم الحقوق :

(١) **علاقة علم السياسة :** ان من أهداف علم السياسة دراسة تشكيلات الحكومة التي أسمى أهدافها سعادة الشعب ورفاهيته ، ولا يحدث ذلك إلا بتطمين حاجياته والمحافظة على النظم الاقتصادية التي تضمن هذا الرفاه . فمثلاً تتدخل الحكومة في أمر حرية التجارة فتقيد الواردات وتشجع الصادرات لتحافظ على الميزان التجاري في البلاد . وتضع الضرائب ، وتعين السبل التي

(١) راجع موضوع الثروة .

يجب أن يتبعها أفراد الشعب في علاقاتهم التجارية بين بعضهم البعض الآخر ،
فهي بنفسها مؤسسة إقتصادية علاوة عن كونها مؤسسة سياسية إجتماعية .

(٢) **علاقة بعلم النفس :** أما علم النفس فهو يعتمد في كثير من
الاحيان على رغبات الانسان وطبيعته ، فاذا حصل تغير في هذه الناحية كان لها
أثرها الظاهر في إختلاف حاجات الانسان ورغباته كلما ازداد تمدناً فقد أصبح
بعضهم يعد الكتب والراديو ضرورة لسد حاجياتهم في هذا العصر . ولنفسية
الانسان وطبيعته تأثير مهم على إنتاجه وتداوله واستهلاكه للثروة (وهذه هي أهم
مباحث علم الاقتصاد) ، فوجهة نظر وتفكير كل من الطبيب والمحامي والسياسي
والدرس تختلف الواحدة عن الاخرى في الحياة ، ووجهة نظرهم جميعاً تختلف عن
وجهة نظر الخادم والبواب او الحارس بالرغم من ان الجميع يقومون بخدمة ما ، وذلك
لاختلاف أنواع تلك الخدمات . ويلاحظ أيضاً درجة تثقيف العامل وسائق
السيارة وتفكيرهما تكون عادة أرفع من ثقافة الفلاح او الحوذي . فلاتنتاج
الشخص للثروة او طريقة حصوله عليها وتداوله لها بطريقة شرعية او غير شرعية
تأثير في نفسية ذلك الشخص ونظرته للحياة . وأما ما يستهلكه الشخص من
طعام او شراب او ألبسة لها تأثيرها أيضاً في كل ذلك ، فبعض الناس نباتيون
لا يذوقون طعم اللحوم ، وبعضهم مدمنون على الخمر والمخدرات وبعضهم يسكنون
الارياف والمزارع وآخرون يقطنون في المدن والمراكز الصناعية الخ . فهذه
الاختلافات تؤثر على نفسية الأشخاص واتجاه تفكيرهم .

(٣) **علاقة بعلم الاقتصاد :** يعتقد البعض بأن علم الاقتصاد يتناقض
مع علم الأخلاق وذلك لأن هدف العلم الأول جمع الثروة التي من مظاهرها الأنانية

وحب الذات بينما هدف العلم الآخر الفضيلة وحب الغير ونكران الذات ،
ولكننا لو دققنا في الأمر ملياً وجدنا الحال على عكس ذلك ، فلكل إنسان
واجبات ومن أهمها ما كانت تجاه نفسه فعليه سد حاجتها من مأكل وملبس
ومسكن وقراءة كتب الخ . ولا يمكن تظمين تلك الحاجات إلا بكسب الثروة
(أو قوة الشراء) وبدونها يصعب عليه تربية أولاده وتهذيبهم أو مساعدة
الفقراء والأيتام والضعفاء ولذلك نجد ان كثيراً من محبي الخير جمعوا التبرعات
وأسسوا المؤسسات والجمعيات (كجمعية حماية الأطفال والهلل الأحمر ودور
الأيتام الخ .) كل ذلك لتظمين الفضيلة ومساعدة الغير والتعاون وغيرها من
النظم الأخلاقية .

(٤) **عزفة بعلم الجنايات :** لو ذهبنا الى أحد السجون وعلمنا
إحصاءات في أسباب الجنايات التي زج من أجلها المجرمون وجدنا أغلبها يرجع
الى عوامل إقتصادية من سرقة أو تهيب أو تزوير أو تهريب أموال الخ . ونلاحظ
ان أغلب أولئك المجرمين من الفقراء والمعوزين وربما وجدنا بينهم من يفضل حياة
السجن لتوافر أسباب المعيشة الضرورية له هنالك^(١) . ولما كانت غاية السجون
الإصلاح وليس الانتقام من المجرم فكثير من علماء الجنايات والحقوقيين
ورجال الحكومات في تعليم أولئك المجرمين حرفاً وصناعات كي تتوافر لديهم
أسباب المعيشة بعد خروجهم من السجن فيشغلوا بها عن التفكير باقتراف
الجرائم .

(١) لا تقتصر أسباب الجنايات على الامور الاقتصادية فحسب بل ربما تكون سياسية
أو أخلاقية أو نفسية ، ولكن العامل الاقتصادي بارز بينها .

(٥) **عرفته بعلم الحقوق :** ان من أهم غايات علم الحقوق تنظيم علاقات

البشر فيما بينهم والمحافظة على حقوق وواجبات كل منهم سواء كانت مدنية أم جزائية أم شرعية وبما ان أغلب تلك العلاقات والحقوق اقتصادية كالبيع والشراء ومنع السرقة والنهب ، او الطلاق والزواج والارث وغيرها وجب حينئذ على الحقوقي والمشرع أن يلم بتلك النظم الاقتصادية ويتبحر في الاقتصاد حتى ينظم العلاقات بصورة عادلة بين أفراد المجتمع .

هذا ولعلم الاقتصاد علاقات مع بعض العلوم الاجتماعية الاخرى أيضاً كعلم الاحصاء والتاريخ والجغرافية الاقتصادية وكلها تساعد على دراسة هذا العلم . فالاحصاء ضروري لتنظيم الحياة الاقتصادية للفرد والعائلة والمجتمع فيه يعرف مقدار الدخل والصرف وإرتفاع الميزانية او هبوطها الخ . وفي التاريخ ندرس تطور النظم الاقتصادية وحاجات الانسان وموارده الطبيعية فنستفيد من كل ذلك في حل مشاكلنا الاقتصادية الحاضرة .

للجغرافية الاقتصادية (التي كسبتم قد درستوها في السنة الماضية) علاقة مباشرة بعلم الاقتصاد ، فالاقتصادي لا يتمكن من تطبيق قواعد هذا العلم وإستغلال منافعه إلا بدراسة الجغرافية الاقتصادية التي تبحث عن جهود الانسان في استثمار موارد الثروة الطبيعية والحيوية ليجعل بذلك القوانين الاقتصادية موافقة لذلك .

(٦) **عرفته بالعلوم الطبيعية :** ولا تقتصر علاقة علم الاقتصاد بالعلوم

الاجتماعية فحسب بل تتعداه الى العلوم الطبيعية كالكيمياء والفيزياء وعلم الحياة

والجغرافية الطبيعية والفلك وغيرها . إذ اننا نطبق في دراسة كل من هذه العلوم وعلم الاقتصاد على حد سواء الطريقة العلمية فلكل منها اصوله الثابتة وقوانينه المعينة . وتتوخى الطريقة العلمية في بحثها جمع الحقائق أولاً وذلك اما بطريقة الوصف او بطريقة جمع المعلومات والاحصائيات ، ومن ثم نقارن هذه الحقائق بغيرها للوصول الى مبادئ وقوانين واستنتاجات ثابتة .

يتفق علم الاقتصاد مع الكيمياء والفيزياء لأن كل منهما يبحث في المادة وهذا من أهم أهداف علم الاقتصاد ذلك العلم الذي غايته تسخير تلك المادة لمنفعة البشر ، فالاختراعات الكيماوية والفيزيائية كالعقاقير والمواد الصناعية والراديو ووسائل النقل وبقية الآلات الميكانيكية وغيرها لها تأثير مباشر على تنظيم حياتنا الاقتصادية والمادية .

أما علم الحياة (ويشمل علم النبات والحيوان) فيبحث عن كل ما هو حي وله تأثيره في الحياة الاقتصادية لدراسة الانتاج النباتي والحيواني وهذه تعد من أهم مصادر الثروة الاقتصادية .

ولعلم الاقتصاد علاقة مهمة بالجغرافية الطبيعية حيث انها تبحث عما يكنه باطن الأرض من الكنوز والثروات الطبيعية ، وفيها أيضاً ندرس طبيعة سطح الأرض وملاءمتها او عدم صلاحيتها للطرق والمواصلات الضرورية للتجارة وتبادل الانتاج .

أما علاقة علم الاقتصاد بالفلك فظاهرة حيث ان أرضنا قسم صغير من الكون تتصل به ، ولذا كان له من الطبيعي تأثير عليها ، فالكلف الشمسي (مثلاً) لما كان له علاقة مباشرة بقوة أشعة الشمس التي لها تأثيرها على الحياة

الزراعية والحيوانية فتؤثر بذلك على ثرواتنا وربما تحصل أزمات زراعية من جراء ذلك • وللمد والجزر الذي هو ظاهرة من الظواهر الفلكية تأثير مباشر على سير تجارة وزراعة البلاد فمثلا نجد ان كثيراً من السفن (وخاصة الشراعية منها) عندما تروم دخول ميناء البصرة او الخروج منه تنتظر المد والجزر بالتتابع ليساعدها على ذلك ، ويستفيد الزراع في جنوب لواء البصرة من هذه الظاهرة الفلكية بسقي نخيلهم ومزروعاتهم وقت المد أيضاً •

الفصل الثاني

بعض الاصطلاحات الاقتصادية وتعريفها

١ - الحاجة

ان الحاجة هي كل ما ترغب اليه النفس وتحتاجه . لكل إنسان رغبات ناتجة عن عوامل طبيعية ونفسية ، فالطبيعية تتطلب أن يعيش الانسان ، ولتأمين ذلك وجب عليه أن يسد حاجته في المأكل والألبسة والسكنى وغيرها . وكلما تقدم الانسان في مضمار المدنية زادت حاجاته حتى ان كثيراً من الحاجات التي كانت تعد كمالية بالنسبة للانسان الأول أصبحت ضرورية للانسان الذي يعيش في القرن العشرين . فالتهذيب (مثلاً) الذي يعد الآن من ضروريات الحياة في البلاد الغربية كان في القرن الثالث عشر مقتصراً بطبقة معينة من الناس . وان الفارق بين الكماليات والضروريات ليس ذا حدود معينة بل هو نسبي يتغير بتغير المحيط ورفي الانسان . فمثلاً ان الذهاب الى السينما قد يعده بعض الناس (وخاصة الفقراء منهم) كالياً بينما في نظر بعض متوسطي الحال ضرورياً . وهناك كثير من أصحاب الملايين يعدون امتلاك (اليخت) ضرورياً لهم في نزعاتهم البحرية بينما الفقراء لا يحملون بمثل هذه الحاجة كمالية كانت أم ضرورية .

٢ — البضائع وأقسامها

ان كل شيء فيه منفعة للانسان ويسد حاجته هو بالمعنى الواسع يسمى بضاعة فلهواء والماء وأشعة الشمس والخبز بهذا المعنى بضاعة لما لها من فائدة للانسان وقد لا يتمكن من الاستغناء عنها .

البضاعة الحرة والبضاعة الاقتصادية : تدعى البضاعة « بضاعة اقتصادية » اذا توافرت فيها الشروط الآتية :

١ — يجب ان يكون لها منفعة كالخبز مثلا الذي يسد فينا حاجة الاشباع المتولدة عن الرغبة في العيش .

٢ — يجب أن تكون قابلة الادخار والتوفير ، ولهذا كان من الواجب أن تكون هذه البضاعة من الندرة بمكان ، بحيث لا يمكن الحصول عليها في كل وقت يبتغيه الانسان لولا القيام بادخارها ، فأشعة الشمس التي يمكن أن يستفيد منها الجميع في أي وقت شاءوا لا تعد بالمعنى الاقتصادي ثروة او بضاعة .

٣ — يجب أن تكون قابلة للتداول والتحويل ، فالذكاء الانساني الذي لا يمكن تحويله من شخص الى آخر لا يسمى بضاعة اقتصادية ، بينما نجد ان الورق والكتب مثلا يمكن تحويلها وتداولها بين الناس بواسطة عملية الشراء او البيع ولذا أصبحت هذه بضاعة اقتصادية .

٤ — يجب أن تكون الأشياء (عادة) مادية لتكون بضاعة اقتصادية كالدار والصابون وقطعة من الأرض وغيرها من الأشياء الملموسة والمحسوسة ، ويستثنى بعضهم من ذلك الخدمات كخدمات الطبيب والمحامي والمدرس والسياسي

والخادم فتعد حينئذ بضاعة او ثروة .

أما البضائع الحرة فهي التي تفقد شرطاً واحداً أو أكثر من تلك الشروط .

البضاعة الشخصية والبضاعة العامة : ويمكننا تقسيم البضاعة من حيث ملكيتها الى شخصية وعامة ، فالشخصية هي الأموال التي يملكها الأفراد او الجماعات عن طريق التساهم او الشركات او المستندات المالية . أما البضاعة العامة فهي التي تملكها الحكومة كالحدايق العامة والأراضي الأميرية وغيرها من ممتلكات الدولة .

٣ - المنفعة وأسطارها

المنفعة : هي مقدرة الشيء على سد رغبات الانسان بصرف النظر عن كون ذلك الشيء موافقاً للنظم الاخلاقية او الأدبية او الصحية ، فالحجور مثلاً عند وجود رغبة فيها تكون لها من الوجهة الاقتصادية منفعة بالرغم من انها مخالفة للنظم الاخلاقية والأدبية والصحية في كثير من الأحيان .

أسطال المنفعة : للمنفعة أشكال عديدة أهمها :

(١) **منفعة المظهر :** هي التي تبحث عن الفائدة المتعلقة بالمكان فلاجل أن تكون بضاعة ذات منفعة يجب ان تصل الى أيدي الذين يريدون الانتفاع بها (أي المستهلكين) . ولذا كان نقل البضاعة من محل الى آخر يولد منفعة محلية فلبواخر والقطارات والسيارات والطائرات وغير ذلك من وسائل النقل أثر في وجود هذه الفائدة ، فالراديو الذي يصنع في انكلترا مثلاً اذا لم يتمكن من نقله الى العراق لا يتمكن المستهلك العراقي من اقتنائه ليستفيد منه .

(٢) **منفعة الزمان** : وهي التي تبحث عن الفائدة المتعلقة بالزمان فهناك كثير من البضائع تزداد قيمتها مع الزمان فالسجاد والخمور تزداد قيمتها كلما مر عليها الزمان ، ولهذا كان للأثار قيمة تتناسب وقدمها . والثلج على قم الجبال في فصل الشتاء يعد من البضائع الحرة لأنه مبتذل لا منفعة منه في هذا الفصل بينما نجد نفس هذا الثلج في فصل الشتاء يصبح بضاعة إقتصادية عندما يضعه بعض القرويين في حفر ويفطونه بالقش والطين ليحفظ الى فصل الصيف فيصبح هذا الثلج حينئذ بضاعة إقتصادية لندرته وفائدته ، وبذلك يكون الوقت قد خلق منفعة له . وبما أن كثيراً من البضائع تتوقف منفعتها على الزمان وجب حينئذ خزنها . فمثلاً أن كثيراً من تجار الحبوب يخزنون الحنطة او الشعير في وقت حصادها عندما تكونان رخيصة الى الوقت الذي تصبحان فيه نادرتين ويزداد سعرهما . وقد أوجد المليون طرقاً كثيرة للخن كالكبس في العلب أو إيجاد خزانات مبردة تحفظ فيها الفواكه واللحوم والأسماك والبيض وغيرها من المواد السريعة التلف ولهذا كانت (المضاربة) في التجارة التي هي عبارة عن شراء بضاعة وتعيين سعرها قبل تسلمها بمدة معينة يقصد منها خلق منفعتها في المستقبل لأن منفعتها قد تزيد .

(٣) **منفعة التملك** : هي المنفعة الناتجة عن التداول بقصد الإستهلاك . فالتداول في البضائع يولد منفعة لأنه يوصل البضاعة بواسطة عملية البيع والشراء الى من يحتاجها لسد حاجة عنده . ويعتقد البعض خطأ بأن عملية التداول هذه يجب أن يخسر فيها أحد الطرفين ، والصحيح أن الطرفين يربحان فيسلك واحد منهما حاجته فيصديه عندئذ شيء من المنفعة . فاذا اشتريت كتاباً من بائع

الكتب (مثلاً) فذلك لأن منفعتك من هذا الكتاب أكثر من منفعتك من الدراهم نفسها فيما إذا خزنتها أو من منفعتك منها عند شرائك بضائع أخرى التي قد تشتريها بتلك الدراهم . فانك بتلك العملية قد سددت حاجة ترغب فيها وكذلك يقال عن البائع فلو أنه يأمل الإستفادة من دراهمك أقل من الكتاب لاحتفظ به ولم يبعه لك .

وتقدمت عملية التداول هذه عند الناس بتقدم النظام الإقتصادي وتعدد حاجات الناس وكثرة البضائع والانتاج الواسع فنشأ عن ذلك إختصاص في فروع التداول أهمها ما يأتي :

أ - **التجارة :** وهي تشمل عملية البيع والشراء التي يتعاطاها بائعو القطاعي والجملة والدالون والوكلاء ، فان لكل منهم منفعة لأنهم يقربون هذه البضاعة للمستهلك بقصد اقتنائها والاستفادة منها .

ب - **الاعمال :** إن الاعلان منتج وخالق للمنفعة او يزيد بها للمستهلك فالبضاعة لا يمكن ان تكون ذات منفعة للمستهلك وهي في العمل بل يجب ان تقننها ، وان عمليات الاعلان توسع اطلاع الناس على البضاعة وخصائصها وتقربها لمفهومهم ، فالاعلان بهذا المعنى أصبح منتجاً ضرورياً للمنتجين والتجار ينافس بواسطته بعضهم بعضاً ولهذا فقد تفننوا به فأصبح علماً وفناً من الضروري أن يدرسه ويتقنه التاجر إذا أراد أن ينجح في أعماله .

وقد تعددت سبل الاعلان وأخذ التجار وأصحاب البضائع يصرفون الأموال الطائلة في سبيل ذلك . فأخذوا يستخدمون الراديو والسينما والمناشير والجرائد والمجلات وتوزيع الهدايا والنماذج من البضائع ، وإقامة المعارض والاشتراك فيها .

ويخص كثير من أصحاب المخازن التجارية الكبيرة واجهة محلاتهم بنماذج من بضائعهم منسقةً تنسيقاً منظماً يجلب انتباه المارين ويثير فيهم الرغبة لزيارة ذلك المحل الى غير ذلك من ضروب الاعلان . ويمكننا القول بأن من الأسباب المهمة في عدم رواج تجارة التمور العراقية في الخارج هو عدم تعريف هذه البضاعة لكثير من الشعوب . فاذا أردنا تعريف هذا الانتاج العراقي في اليابان مثلاً وجب علينا اتخاذ جميع طرق الاعلان لذلك لنعرف الشعب الياباني فوائد ومزايا تمورنا الخ .

ح - البائعون المجولون : لقد زادت أهميتهم كثيراً في عصرنا الحاضر فيمكننا أن نعدم عاملاً مستقلاً عن المتاجرة والاعلان . وللبائعين المتجولين فوائد في خلق المنفعة لأنهم يقربون المنتج ويعرفونه الى المستهلك ويعلمونه سبلاً جديدة لسد حاجاته . فهناك مثلاً شركات عديدة في بلاد الغرب ترسل وكلاء وممثلين عنها يحملون نماذج من منتجاتهم لتعريف الشعوب الأخرى بفائدتها ومزاياها . فيكونون حينئذ قد ولدوا منفعة للمستهلك بتجولهم هذا . ويجب ألا نستخدم هذه الطريقة في سبيل المزاحمة وتشويه فوائد البضائع الأخرى لأنها تكون بذلك غير منتجة .

(٤) منفعة الحرمة : هي كل ما يتعلق بالمنفعة الناتجة عن الأشياء غير المادية كخدمات الأطباء والمدرسين والسياسيين وموظفي الحكومة والموسيقين والممثلين والعلماء ، فكلهم ينتجون إنتاجاً لا يثن بالنسبة لما يقدمونه من الخدمات في صالح المجتمع والمدنية . ويدعوا علماء الاقتصاد هذه الخدمات (بالخدمات المهنية الراقية) . وهناك (خدمات شخصية) كخدمة الخادم والبواب والطباخ

وللسائق وصباغ الأحذية والحلاق وغيرهم ، فهم يخلقون منفعة بخدماتهم هذه فيسدون حاجة للإنسان .

(٥) **منفعة الشكل** : وهي تبحث في المنفعة الناتجة عن تغير المواد من

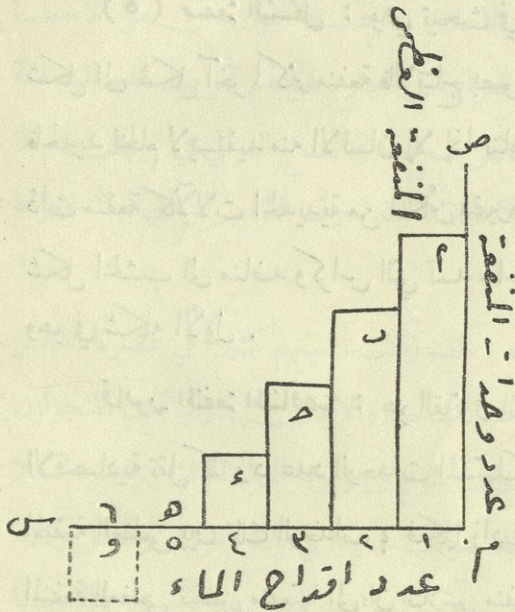
شكل الى شكل آخر أكثر منفعة فالانتاج بصورة عامة يتناول مجال هذا التغير ، فالحديد الخام لا يستفيد منه الإنسان إلا إذا تناوله الانتاج وغير شكله الى أشياء ذات منفعة كالآلات الحديدية من مكائن وغيرها . وقس على ذلك تحويل النجار شكل الخشب الى مناضد وكراس التي تسد حاجات لا يتمكن أن يسدها الخشب وهو في شكله الأول .

قانون المنفعة المتناقصة : هو القانون الذي ينص على ان منفعة البضائع

الاقتصادية تقل كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة منها مبتدئة بالوحدة ذات المنفعة العظمى بين تلك الوحدات ؛ فكلما زادت وحدة بعد تلك الوحدة ذات المنفعة العظمى تنقص منفعتها الى ان تتلاشى منفعة الوحدة الأخيرة (أي أنها تصل الى درجة الصفر من المنفعة) • أما ما يليها من الوحدات فانها تصبح مضرّة . فمن هذا نرى أن منفعة الوحدات المتساوية المتجانسة المتوالية تتناقص حتى تصل الى درجة الصفر ، و بعد وصولها لتلك الدرجة تنعكس منفعتها الى ضرر •

لو فرضنا أن أحد الأشخاص في صحراء وهو في حالة عطش وتمكن من تحصيل قدح من الماء فان منفعة هذا القدح عظيمة جداً له ، وإذا حصل على القدح الثاني كانت منفعته أقل من منفعة القدح الأول ، ومنفعة الثالث أقل من الثاني وكانت آخر منفعة يطفي بها ظمأه تحصل من القدح الرابع ، أما إذا شرب القدح الخامس فانه لم يكن له منه أي نفع سواء شربه أم لم يشربه (أي أن منفعته

تتقدم ، حيث تصل الى درجة الصفر) ؛ فاذا شرب القدح السادس أو أقداحا أخرى فان منفعتها تصبح سلبية أي أنها تصبح مضرة له .



(شكل - ١) تناقص منفعة أقداح الماء .

فلو نظرنا الى الخط

البياني (شكل - ١) وفيه

المحور (م ص) يمثل عدد

وحدات المنفعة ، و (م س)

عدد أقداح الماء فاننا نجد

ان (المستطيل أ) يمثل

المنفعة العظمى التي حصلت

من القدح الأول من الماء ،

و (المستطيل ب) يمثل

المنفعة المتأتبة من القدح

الثاني ، و (المستطيل ج) منفعة القدح الثالث ، و (المستطيل د) منفعة القدح

الرابع . أما (الخط هـ) فيمثل انعدام المنفعة من القدح الخامس . وأما (المستطيل

و) في أسفل المحور (م س) فانه يمثل المنفعة السلبية اي الضرر الذي يحصل من

القدح السادس الخ .

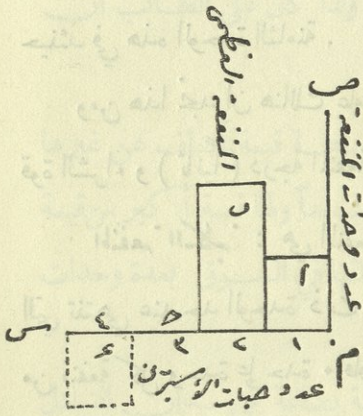
ولا تقتصر (المنفعة العظمى) على استعمال اول وحدة من البضائع المتساوية

المتجانسة المتوالية ، فربما لا تحصل هذه المنفعة إلا بالوحدة الثانية او الثالثة الخ .

فمثلا لو وصف لنا طبيب إستعمال قرصين من الأسبرين مرة واحدة فان (المنفعة

العظمى) ليست في الحبة الأولى بل في الحبة الثانية ؛ فاذا أخذنا الحبة الثالثة

ربما كانت عديمة النفع لنا (أي ان نفعها قد يصل إلى درجة الصفر) ، وإذا تمادينا في استعمال أقراص أخرى من الأسبرين فان ضررها يزداد علينا ولربما يؤدي بنا الى الموت المحتم .



(شكل ٢) تناقص منفعة حبات الأسبرين

فلونظرنا الى الخط البياني (شكل ٢)

نجد ان (المستطيل أ) يمثل المنفعة التي نحصل عليها من الحبة الأولى من الأسبرين ، بينما نجد (المستطيل ب) يمثل المنفعة العظمى التي حصلت باستعمال الحبة الثانية (بعد ان استعملنا الحبة الأولى) . ولكن المنفعة تنعدم في الحبة الثالثة ، ويبدأ

الضرر في الحبة الرابعة ويزداد كلما تناولنا حبة أخرى الخ .

المنفعة النهائية : هي المنفعة المتأتية من استعمال آخر وحدة من الوحدات

المتجانسة المتساوية المتوالية ذات المنفعة . فلورجعنا الى مثالنا السابق (شكل ١) نجد ان المنفعة المتأتية من قدح الماء المعبر عنها في (المستطيل أ) وهي آخر منفعة لذلك الشخص تدعى بالمنفعة النهائية . هذا إذا كان لدى هذا الشخص قوة شرائية يتمكن بواسطتها من تحصيل آخر قدح فيه نفع له فنكون حينئذ منفعته النهائية في القدح الرابع ، اما اذا كانت قوته الشرائية محدودة ولم يتمكن من اقتناء اكثر من ثلاثة اقداح مثلا فان المنفعة النهائية تكون في القدح الثالث (والتي يمثلها المستطيل ح) ، وإذا رغب طالب في أكل البرتقال (مثلا) ولم يتمكن من شراء اكثر من اربعة منه فان المنفعة النهائية في هذه الحالة تكون في البرتقالة الرابعة . اما اذا

كانت لديه نقود كثيرة (او قوة شرائية كافية) للحصول على عشرات البرتقال واستمر على تناولها الواحدة بعد الأخرى (في وقت واحد) فان منفعته منها تقف حتما عند حد . واذا فرضنا انها ستقف عند البرتقالة الثامنة فتكون المنفعة النهائية حينئذ في هذه الوحدة الثامنة .

ومن هذا نجد ان هنالك عاملين رئيسيين يحددان المنفعة النهائية (اولا) قوة الشراء و (ثانياً) درجة المنفعة .

المنفعة السلبية : هي المنفعة المتأتبة من مجموع منافع الوحدات من البضائع التي تنتهي عند حد الوحدة ذات المنفعة النهائية ، ومن الواضح انها تكون اكبر من منفعة كل وحدة على حدة . فلو رجعنا الى (شكل - ١) نجد ان مجموع المنافع المتمثلة في المستطيلات (١ + ب + ج + د) اكبر من كل واحدة من تلك المنافع على حدة . وكذا نجد في (شكل - ٢) ان مجموع المنافع (١ + ب) اكبر في كل من (١) او (ب) كل على حدة .

٤ - القيمة

القيمة في المبادلة : القيمة هي قابلية بضاعة للحصول على بضاعة او بضائع اخرى للتداول . فيقال مثلاً ان قيمة الأقمشة الحريرية اكثر من قيمة الأقمشة الصوفية لأن متراً واحداً من الأولى قد يمكن استبدالها بعدة امتار من الثانية . وقيمة البضاعة أمر نسبي ، فيمكننا التعبير عنها بالنسبة لقيمة البضائع الأخرى فيقال (مثلاً) ان قيمة الحرير تساوي خمسة اضعاف قيمة الصوف . وتحدد قيمة الشيء بدرجة الرغبة فيه . فكلما زادت الرغبة في الشيء زادت قيمته .

فمن هذا نجد ان للقيمة معنيين فتارة يعبر عنها بقوة شراء بضاعة او بضائع اخرى وهذا المعنى جار في التبادل وهو ما يهمننا في دراستنا في علم الاقتصاد وتارة اخرى يعبر بها عن المنفعة الناتجة عن بضاعة معينة او أهمية البضاعة وهو استعمال هذه الكلمة (القيمة) في الكلام الدارج ولذا كان على الطالب أن يميز بينهما .

عوامل تحديد القيمة ونظرياتها : لكل بضاعة قيمة تختلف عن غيرها في ميدان المبادلة فنقول مثلاً ان مادة الراديوم عزيزة جداً ولها قيمة أكبر من قيمة الذهب أي ان وحدة منها بحجم معين يمكن مبادلتها في السوق بعدة وحدات من نفس ذلك الحجم من الذهب .

أما العوامل الرئيسية التي تحدد بها قيمة بضاعة في ميدان التبادل التجاري فهي :

(١) تكاليف الانتاج : وهو مجموع قيمة ما يصرفه المنتج من مواد خام واجور عمل وفوائد على رؤوس الأموال او ايجار أرض وغيرها من مواد التكاليف . وبعد أن يقدر المنتج لنفسه ربحاً مناسباً زيادة على تكاليف الانتاج هذه يحدد حينئذ السعر الذي يبيع به بضاعته ، وبهذه الطريقة تحدد القيمة الى درجة كبيرة .

(٢) قانون العرض والطلب : ومن العوامل الاخرى في تحديد القيمة هو قانون العرض والطلب . ولذلك انه كلما زادت الحاجة الى بضاعة ما وكثرت منفعتها أدى ذلك الى الزيادة في طلبها فتزداد قيمتها هذا اذا بقيت كل الامور الاخرى ثابتة (كالعرض وسعر التكاليف الخ) . وأما اذا قل الطلب على تلك

البضاعة (مع ثبات العرض وسعر التكليف) فان قيمة البضاعة تقل بصورة مطردة . أما اذا زاد العرض (وبقي كل من الطلب وسعر التكليف ثابتين) فان قيمة تلك البضاعة تهبط تبعاً لذلك ويحصل عكس ذلك اذا قل عرضها او ندر وجودها في الأسواق .

(٣) ندرة الشيء : ونقصد بالندرة قلة وجود بضاعة من البضائع . ان قيمة الماء في الصحراء قد تزيد على قيمة الذهب فيما اذا أصاب أحداً العطش الشديد ولم يجد ما يطفى به ظمأه . فالندرة تحدد قيمة الشيء ولذا نجد ان من أهم أسباب ارتفاع قيمة الذهب مثلاً بالنسبة لقيمة الحديد هو قلة الأول وكثرة الثاني .

(٤) القيمة الأدبية او الأثرية : وتحدد قيمة الشيء بنسبة درجة أهميته من الناحية الأدبية او الأثرية . ومع امكاننا ادماج هذا العامل بالعامل السابق (أي ندرة الشيء) فقد وجدنا ضرورة لفصلهما وذلك لأن لكل من القيمة الأدبية والقيمة الأثرية أهمية خاصة . فان نسخة خطية من كتاب تاريخي قديم لها قيمة أعظم من قيمة الكتاب نفسه مطبوعاً ، لأن للنسخة الاولى أهمية أثرية يرجع اليها العلماء والمؤرخون بقصد التوغل في الدراسة . ولهذا نجد ان دور الكتب الكبيرة تعزى بمثل هذه المخطوطات والخلفات التاريخية فيها . كما ان صورة بريشة الرسام الايطالي الشهير (روفائيل) لها قيمة أكثر من قيمة النسخ المطبوعة عنها لندرة الاولى واعتبارها أثراً تاريخياً فريداً في نوعه . ويشاهد زائر متاحفنا العراقية كثيراً من الآثار القديمة من تماثيل وأحجار ومعادن ليس لها قيمة كبيرة بمادتها ولكن لها قيمة عظيمة من الوجهة الأثرية والتاريخية .

٥ - الثمن (أو السعر)

تعريف الثمن : اذا قلنا ان قيمة كيس من الخنطة يمكن أن تعادل قيمة كيسين من الشعير ، وكان ثمن (او سعر) هذا الكيس من الخنطة يساوي ديناراً واحداً فان سعر الكيس من الشعير يساوي نصف دينار . فالنقود هنا واسطة لتسهيل عمليات التبادل . فالثمن إذن هو التعبير بالنقود عن قيمة بضاعة (في المبادلة) .

الفرق بين الثمن والقيمة : ان قيمة النقود غير ثابتة (كبقية البضائع) فهي تنخفض وترتفع حسب قانون العرض والطلب . وبما ان الثمن يستند على النقود نجد حينئذ ان ائمان الأشياء غير ثابتة أيضاً . فمثلا عندما عدلت بعض الدول عن اتخاذ الذهب اساساً لعملتها هبطت القوة الشرائية لتلك العملة كما حدث ذلك للجنيه الانكليزي (الاسترليني) عندما عدلت الحكومة الانكليزية عن أساس الذهب في ٢٠ ايلول سنة ١٩٣١ فهبطت القوة الشرائية لهذا الجنيه حوالي ٥٠ في المائة عما كانت عليه قبلا . فمثلا كان يشتري الانكليزي سيارة من اميركا بـ (١٥٠) جنيهاً على اساس الذهب قبل العدول عنه ، اما الآن فهو يشتري سيارة مماثلة لها بـ (٢٢٥) جنيهاً تقريباً بالرغم من ان قيمة تلك السيارة في المبادلة ثابتة تقريباً بالنسبة للبضائع الاخرى . وقد يكون النقد مقياساً صحيحاً للقيمة لفترة قصيرة من الزمن باعتبار ان قيمته في تلك الفترة ثابتة فيصح ان نقيس به قيمة بقية البضائع ولكننا نجد انه مقياس غير ثابت في المدد الطويلة لأنه يرتفع تارة وينخفض اخرى . ولذا فلا يصح أن نقول ان النقود مقياس صحيح

ثابت للقيمة في مختلف الأزمان ، فالثمن يختلف حينئذ عن القيمة بهذا الاعتبار .

قانونه السعر الواحد : ينص هذا القانون على انه (يجب أن يسود سعر واحد لجميع الأسواق في وقت واحد) . ولهذا نجد ان الأسعار تتأثر يومياً وفي مدد متفاوتة حسب قانون العرض والطلب ، فمثلا اذا كان عدة تجار يتعاطون بيع بضائع متشابهة في سوق واحدة فان أسعار تلك البضائع تكاد تكون متساوية إذ من الواضح أن يتجه الناس الى شراء البضاعة ذات الأسعار المنخفضة ولهذا يضطر البائع الذي يطلب أسعاراً مرتفعة في كثير من الأحيان الى تخفيض سعر بضاعته الى مستوى أسعار البضائع الاخرى في السوق . وكما كانت السوق صغيرة كسوق بلدة مثلا يطبق هذا القانون بصورة أدق من تطبيقه في أسواق كبيرة كأسواق القطر او أسواق العالم بصورة عامة . ولتكاليف الشحن أثرها في عرقلة تعميم السعر الواحد في جميع الأسواق تلك العرقلة التي لولاها لأصبحت الأسعار واحدة في جميع أنحاء العالم تقريباً .

قانونه العرض والطلب كأساس لتعريف الثمن : لقد ذكرنا سابقاً قانون العرض والطلب أساساً لتحديد القيمة . وبما ان الثمن هو التعبير عن القيمة بالنقود فقد صار هذا القانون أساساً أيضاً لتحديد الثمن .

٦ — قانونه العرض والطلب

قانونه العرض : هو القانون الذي ينص على انه كلما زاد مقدار بضاعة في سوق معلومة ووقت واحد (وكان الطلب ثابتاً) أصبح السعر الذي يدفعه المشترون لشراء تلك البضاعة أقل من ذي قبل والعكس بالعكس فالعرض يتناسب

تناسباً عكسياً مع السعر .

قانونه الطلب : ليس الطلب بالمعنى الاقتصادي مجرد الرغبة في الشيء ولكنه الرغبة فيه مقرونة بالمقدرة على دفع السعر السائد لبضاعة ما في الأسواق . وبذلك يجب أن يكون الطلب ممكن التنفيذ ليكون اقتصادياً .

وقانون الطلب هذا هو القانون الاقتصادي القائل ان طلب بضاعة ما يزيد اذا قل سعرها ويقل اذا ارتفع سعرها (كل ذلك اذا كان العرض ثابتاً) ففي هذه الحالة يتناسب السعر تناسباً عكسياً مع الطلب وخاصة عند وجود بضائع كالمالية لأن البضائع الضرورية طلبها ثابت تقريباً مهما اختلف سعرها . ونجد أيضاً انه كلما زاد طلب بضاعة ما زاد سعرها والعكس بالعكس فهنا نجد ان الطلب يتناسب تناسباً طردياً مع السعر .

عوامل تحديد الطلب : هنالك ثلاثة عوامل تحدد الطلب وهي :

(١) قانون تناقص المنفعة : لقد تكلمنا سابقاً عن قانون تناقص المنفعة لبضاعة ما وقلنا أنه كلما زادت وحداتها المتساوية المتجانسة المتوالية نقصت منفعتها ابتداء من الوحدة ذات المنفعة العظمى . فقانون تناقص المنفعة هذا من العوامل التي تحدد السعر . فالبضاعة تشتري بقصد استهلاكها والانتفاع بها . فان كثرت الوحدات من تلك البضاعة عند المستهلك فان منفعتها عندما تتوالى تتناقص وبذلك تقل الرغبة فيها فيقل الطلب عليها .

(٢) اختلاف الرغبات : تختلف رغبات المستهلكين بحسب طبائعهم ورغباتهم وحاجاتهم فيختلفون في تقدير منفعة بضاعة ما فيقبلون على شرائها بدرجات متفاوتة . ولذا كان من الطبيعي ان يتأثر طلب تلك البضاعة فيزداد كلما

زادت هذه الرغبات وينقص كلما قلت .

(٣) الاختلاف في الدخل : تتفاوت أرباح الناس فيزيد دخل بعض الأشخاص سنوياً وينخفض عند آخرين ، ولذا نرى ان الأشخاص الذين يكثر دخلهم تكون قوتهم الشرائية أكبر من قوة شراء ذوي الدخل القليل فيمكنهم ان يكتنوا من البضائع ما لا يمكن ان يكتنوها الآخرون . فمن هذا نجد ان القوة الشرائية (المتأتية من وفرة الدخل) عاملاً رئيسياً في تكوين الطلب .

لقد جرت محاولات كثيرة لدراسة كيفية توزيع المستهلكين دخلهم في شراء مختلف البضائع ، ومن أشهر هؤلاء الذين بحثوا في هذا الباب الدكتور (انجل) فوضع هذا العالم قانونه المدعو باسمه (قانون انجل) الذي ينص على ما يلي :

أ : ان النسبة بين دخل العائلة وتكاليف الألبسة ثابتة تقريباً عند الغني والفقير .

ب : كلما زاد دخل العائلة قلت النسبة المصروفة على المأكل .

ج : ان تكاليف الوقود والاضاءة والإيجار لها نسبة ثابتة مع الدخل تقريباً .

د : كلما زاد الدخل زادت النسبة المصروفة على التهذيب والصحة والترفيه عن النفس وسائر الكماليات .

السعر النهائي للطلب : كما أن للمنفعة حداً نهائياً (وذلك ما دعواه سابقاً بالمنفعة النهائية) فكذلك للطلب نهاية تؤثر على السعر فتجعل له نهاية أيضاً . فالسعر النهائي للطلب هو السعر الذي يمكن أن يدفعه المشتري لشراء جميع تلك الوحدات من البضاعة المعروضة ؛ وهذا هو السعر الذي يقبل به البائع لبيع كل

بضاعته . فلهذا نجد ان للطلب نهاية كالمنفعة وتلك النهاية تؤثر على السعر فتضع له نهاية أيضاً .

الطلب ومرونته : يكون الطلب مرناً إذا تغير حسب تغير سعر البضاعة المطلوبة ، فيزداد الطلب اذا انخفض سعرها ويقل اذا ارتفع . ويكون الطلب غير مرن اذا كان مقدار البضاعة المشتراة ثابتة (نسبياً) بالرغم من هبوط او ارتفاع الأسعار . فمقدار ما يشتري من ملح الطعام لا يقل وان زاد سعره ، فيكون على هذا مقدار الطلب ثابتاً وغير مرن . ولكن الملح الذي يستعمل لآبادة الحشائش والادغال الصغيرة التي تنمو عفواً في البساتين تقل كمية الطلب عليه اذا ارتفع سعره . فيكون الطلب في هذه الحالة مرناً . وكذلك نجد أن الطلب على السكر المستعمل في شرب الشاي والقهوة ثابت وغير مرن لانه لا يتأثر كثيراً بزيادة الاسعار ، ولكن ما يستعمل منه لاغراض ككالية كعمل المربيات وحفظ الاثمار يقل تبعاً فيكون الطلب في هذه الحالة مرناً . وقد يكون لعدة بضائع علاقة مباشرة بين الواحدة والاخرى في سد حاجة معينة او لغرض واحد فاستعمال الخبز يتعلق باستعمال الريش ولذا كان السعر يؤثر على كل منهما بصورة متناسبة تقريباً . ويختلف سعر بضاعة اذا استعملت تلك البضاعة لعدة أغراض . أما اذا أمكن أن نسد حاجة ما بعدة أنواع من البضائع فاننا نجد أنه اذا ارتفع سعر إحداها كان من الطبيعي ان نتركها ونسد حاجتنا ببضاعة أخرى تفي بنفس الغرض المطلوب . ولذا وجدنا كثيراً من العراقيين قد استعاضوا عن السكر باستعمال العنب المجفف والتمر وغيره عند ارتفاع سعر السكر أيام الحرب . ويعرف هذا المبدأ (بمبدأ الاستعاضة) الذي ينص على أنه « اذا كانت عدة بضائع يمكن أن تفي بنفس

الغرض أو تسد نفس الحاجة وارتفع سعر إحداها يستعاض عن تلك البضاعة بالآخرى التي هي أقل منها سعراً .

مرونة الطلب والحاجات الضرورية والكسالية : تنقسم حاجات الانسان

كما مر معنا - الى ضرورية وكسالية ، فالضرورية تشمل جميع البضائع التي يحتاجها الانسان لمعيشته كالملبس والمأكل والمشرب والسكن وغيرها من التي يحتاجها ليتمكن من أن يعيش وأن يكون قادراً على القيام بأعماله اليومية على الوجه الأكمل في الميدان الاقتصادي . ولذا لا يمكن أن تكون هذه الحاجات الضرورية متساوية بمقاديرها وأنواعها عند جميع الأشخاص وأصحاب المهن المختلفة في جميع الأزمان والأماكن إذ يختلف الناس في شتى بقاع الأرض في كفاءتهم وخلقهم الاقتصادي . فلو فرضنا أن شخصين في الميدان الصناعي يعيشان في أدنى مستوى من المعيشة ويحتاج كل منهما الى نفس التغذية التي يحتاجها الآخر فقد تختلف الكميات التي يشتريانها من المواد الغذائية كل حسب كفاءته وتديره في فن الطبخ أو بإمكان استعمال آلات حديثة لاستغلال أكثر المواد غذاء من نفس البضاعة . فلو احتاج الأول (٥٠) غراماً من اللحم مثلاً فربما احتاج الثاني للحصول على نفس الكمية من المواد الغذائية الى مقدار أكبر من اللحم وذلك لحسن تصرف الأول في فن الطباخة وعدم إضاعته شيئاً من المواد الغذائية في الطباخة على حين أن الثاني لا يجيد فن الطبخ الى نفس الدرجة فيضيع بعض الكميات منها ولذا احتاج الى كمية أكبر من الأول لسد نفس الحاجة الضرورية في المأكل .

أما الحاجات الكسالية فتشمل البضائع التي لا تتوقف عليها حياة الانسان ودوام كفاءته ويمكن الاستغناء عنها في كثير من الأحيان دون أن تؤثر على كفاءة

الانسان ومقدرته على المعيشة كامتلاك اليخت واقتناء السيارات الضخمة
الخصوصية في النزاهات واقتناء أغفر الأزياء والزينات وغير ذلك فكلها تعد كمالية .
ولما كان كثير من هذه المواد غير منتج فقد تدخلت كثير من دول العالم في
تحديد استعمالها بوضع ضرائب فادحة عليها او بمنع استعمال بعضها كلية باعتبارها
خسارة عامة للمجتمع .

وقد أوجد بعض علماء الاقتصاد طبقة ثالثة من الحاجات تقع بين الحاجات
الضرورية والحاجات الكمالية وهي مما تجلب الرفاهية والراحة للناس كالتهديب
والسينما والملاهي البريئة وكلما يجلب راحة للانسان في منزله او في محل شغله
كاقتناء السيارات الصغيرة التي تستعمل لايصال الفرد الى مركز عمله واستعمال
المراوح الكهربائية في الصيف أو وسائل التدفئة في الشتاء واقتناء الكتب
لأجل المطالعة وغير ذلك .

تقلب الأسعار : لا يمكن أن تثبت أسعار البضائع دائماً فهي تختلف من
سوق الى سوق ومن موسم الى موسم ومن شهر الى شهر حسب قانون العرض
والطلب فان قيمتها عدا تغيرها الناتج عن تبدل أسعار العملة وقوتها الشرائية
باعتبار الذهب فانها تتبدل حسب أذواق الناس وميولهم لذلك كانت في تغير
مستمر تتبع الأزياء الحديثة والأذواق الجديدة . إن هذا التغير المفروض قد
لا يحصل بالسرعة المطلوبة لتساوى فيه الأسعار الا بعد مدة ولذا فقد ينخفض
السعر او يرتفع تبعاً لها ، كما أن للتغيرات الحاصلة في سبيل الانتاج وتكاليفه
أثرها الفعال في تبدل الأسعار .

سعر المنتظر : من الضروري في بحثنا هذا ان نفرق بين الأسعار

الحرّة وأسماء الاحتكار وقد يكون الاحتكار كاملاً أو ناقصاً فالاحتكار الكامل يوجد حيث تكون جميع البضائع المعروضة في يد منظم واحد أو مؤسسة واحدة ، فيكون سعر كل بضاعة من هذه البضائع واحداً في نفس السوق ، ومن المؤكد أن المؤسسة المحتكرة لا يمكن أن تحدد أسعارها بصورة مرتفعة حسب ما تهواه ، فإن ذلك يؤثر على مقدار الكميات التي تبيعها حيث أن لقانون العرض والطلب مفعوله المباشر ولذا كان عليها أن تأخذه بنظر الاعتبار فيجب عليها أن تحدد السعر عند الحد الذي يأتي بأكبر الأرباح وربما كان ذلك ببيع أكبر كمية ممكنة بأقل الأسعار . وتختلف هذه الأسعار حسب مرونة الطلب على تلك البضاعة أو عدمه ففي الحاجات الضرورية تتمكن الشركة المحتكرة أن تضع أسعاراً عالية نسبياً دون أن يتأثر الطلب كثيراً في حين أنها لا تتمكن من وضع هذه الأسعار للمواد الكمالية دون أن يتأثر الطلب فتقل الكمية المباعة منها فيقل مجموع الربح .

وتتدخل الحكومة في كثير من الأحيان في الإشراف على هذه المؤسسات وخاصة التي تحتكر المواد الضرورية منها فتحدد الأسعار حسب ما تراه مناسباً للرفاه العام . وتحتكر الحكومة عادة كثيراً من الحاجات الضرورية لصالح الشعب أو تتخذ ذلك الاحتكار كمورد مالي لخزينة الدولة .

٧ - الثروة

تعريفها : الثروة بالمعنى الاقتصادي كل شيء له قوة على سد رغبات الإنسان أو تطين حاجاته بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ويشترط أن يكون ذلك الشيء محدوداً في كميته وقابل للحيازة وظاهراً ملموساً مالمكّه وقابل للتداول

ليصبح ثروة وتستثنى من ذلك الخدمات التي تعد ثروة أيضاً . فالثروة من هذه الوجهة تشمل جميع البضائع الاقتصادية . وتحدد الثروة عادة بالدرهم .

النقود والثروة : أول ما يتبادر الى ذهننا عندما نقول أن شخصاً مالياً أنه يملك نقوداً كثيرة من الدينار وإذا قلنا مثلاً بأن العراق يملك ثروة قدرها ٣٠٠ مليون ديناراً فقد يفكر البعض بأن في العراق هذا المقدار من النقد ، ولكن الحقيقة لا تطابق هذا إذ لا يوجد في العراق أكثر من خمسة ملايين ديناراً في التداول . ولذا يجب أن لا نقيس ثروة شخص بمقدار ما يملكه من نقود بل بما يملكه من قوة شرائية . وما الدرهم إلا مقياس لها في بعض الأحيان . إذ أن النقود في تغير مستمر فهي تختلف مقدرتها الشرائية من وقت الى آخر . فالقوة الشرائية للدينار العراقي لا تساوي الآن بقدر ما كانت عليه القوة الشرائية للجنيه الانكليزي قبل العدول عن أساس الذهب . ولذا فالنقود ليست بمقياس صحيح لثروة شخص أو ثروة أمة في كل الأوقات .

٨ — التوفير والاسباب المراجعة له

تعريف التوفير : ان ما يوفره الأفراد من دخلهم هو مصدر رأس المال الذي تعتمد عليه البلاد في الرفاه والانعاش الاقتصادي ، فتراكم ما يدخره هؤلاء الأفراد من الأشياء البسيطة الزهيدة اذا ما تجمعت تولدت منها قوة كبيرة تعمل على خلق أموال جديدة للقيام بمشاريع كبيرة قد لا يحلم المرء بقيامها من تجمع مثل هذه الأموال الصغيرة . فالوفر هو ما يبقى من الدخل ويستخدم في إبقاء ثروات تسد حاجات في زمن مقبل ، وبعبارة أخرى انه عملية تأخير استهلاك قسم

من الثروة لأجل إيجاد مورد آخر للدخل في المستقبل .

الأسباب الداعية له : ان فائدة التوفير لنا واضحة فبواسطته نتكّن من إنماء الثروة اللازمة للقيام بالمشاريع الصناعية والزراعية لرفاه وطننا . ومن الصعب أن نأتي في كتاب المبادئ هذا على تبين جميع الطرق التي ينبغي السير عليها في التدبير والتصرف الاقتصادي . ولكن القاعدة العامة في ذلك هي انه يجب ألا نشترى ثلاثة قصان اذا كان يكفيننا قيصان . ويجب علينا أن نبدأ بالانفاق على النواحي المثمرة قبل غيرها وأن نستثمر ما ندخره وننميّه إما بوضعه في المصارف (البنوك) او في صناديق التوفير البريدية او في شراء أسهم تجارية او ايداعه في خدمة اقتصادية اخرى . ومن المهم أن تشجع الحكومة الأفراد للقيام بإنشاء جمعيات تعاونية للتوفير والانتاج والاستهلاك بين طبقات الشعب المتجانسة حسب مهنتها او محلات سكنها ، فتتألف جمعيات تعاونية لهذا الغرض بين أصحاب المهن او بين أبناء قرية او مدينة الخ ويجب أيضاً ترغيب الناس وتعويدهم على ايداع ما يوفرونه في صناديق التوفير البريدية وكذا يجب تعويد الطلاب وتعليمهم طرق التوفير ليتحلوا بهذا الخلق الاقتصادي .

أما أهم الأسباب الداعية للتوفير فهي :

- (أولاً) لتزويد الأشخاص الموفرين بثروة يتمكنون من صرفها في أوقات عجزهم عن انتاجها لسبب من الأسباب كالبطالة او المرض او الشيخوخة الخ .
- (ثانياً) لانماء الثروة وذلك باستخدام المبالغ المدخرة (كرؤوس أموال) بطريقة مباشرة او غير مباشرة في تقديمها للقيام بالمشاريع الصناعية او الزراعية .
- (ثالثاً) تدخر الشركات والمحلات التجارية مقداراً من الثروة بطريقة

الاعتماد او الاحتياط لمواجهة الطوارئ التي قد تنشأ في المستقبل ، او لتوسيع أعمالها .
(رابعاً) يساعد الادخار على التعاون فينال بواسطته الأفراد فوائد التعاون
باستخدامهم ما ادخروه كرؤوس أموال في مقاصد مشتركة .

(خامساً) يدخر كثير من الآباء مقداراً معيناً من الثروة لتأمين مستقبل
أولادهم لتكميل تحصيلهم او لتزويجهم او لاعالتهم في المستقبل .
(سادساً) يستفيد بعض الناس من توفيرهم لثرواتهم بحصولهم على فائض
ليعيشوا به .

كنز الثروة : ان بعض الأغنياء المتصفين بالبخل يكتزون مقداراً من
الذهب او الفضة كسبائك او كعملة في صندوق حديدي قوي او يطمرونها
في بساتينهم . فهم بهذه العملية لا يستخدمون ما ادخروه لانتاج ثروة جديدة
فيكونون بذلك قد أضاعوا من امتهم ومن أنفسهم الفائدة التي تنتج من استخدام
تلك الثروة المكنوزة في تلك المدة .

المؤسسات الخيرية للتوفير : هنالك عدة مؤسسات للتوفير أهمها :

(١) بنوك التوفير : التي غايتها جمع الثروات المدخرة (مهما كان مقدارها
كثيراً أم قليلاً) واعطاء أصحابها مقداراً من الربح عليها لتشجيعهم على التوفير
في هذه البنوك . وتقوم البنوك بنوبتها بتقديم المال اللازم لأصحاب المشاريع وذلك
إما بشراء أسهم او بتسليف مقدار من أموالها كقرض ذي فائدة . وهذه البنوك
موجودة بكثرة في البلاد الغربية . وقد حذت بعض الدول الشرقية الناهضة
حذوها فأسست تركيا مثلاً مصرفاً لهذه الغاية وقد بلغ ما أودعه أفراد الشعب

الى سنة ١٩٣٨ في هذا المصرف نحو (١٠٠) مليون ليرة تركية او نحو (١٥) مليون ديناراً .

(٢) شركات التأمين : ان التأمين طريقة من طرق التوفير وقد تنوعت أشكال التأمين وطرقه وأخذت بعض الحكومات تشريع قوانيناً تحتم فيها على العمال التأمين الإجباري ضد البطالة او الحوادث الفجائية وغيرها . وقد عم هذا التأمين جميع طبقات الشعب في البلاد الغربية تقريباً .

(٣) التقاعد : هو استقطاع الحكومة او أية مؤسسة اخرى نسبة معينة من رواتب موظفيها قصد تأمين سبل معيشتهم عند بلوغهم سن التقاعد •

(٤) جمعيات التعاون : التي ترتكز في أكثر الأحيان على مقدار ما يدخره الأفراد للقيام بأعمال مفيدة لهم •

(٥) صناديق التوفير في البنوك : ان أكثر البنوك التجارية لها فروع خاصة لاستيداع ما يوفره الأفراد وخاصة في المدن الصغيرة التي لا تستوعب مصرفاً خاصاً للتوفير •

(٦) صناديق التوفير في البريد : لما كانت صناديق البريد منتشرة في كثير من أطراف القطر حيث لا توجد مؤسسات كبيرة للمصارف فقد رأت كثير من الحكومات الأفضل احداث صناديق للتوفير تابعة لوزار البريد يودع فيها الأفراد ما يدخرونه لقاء فائدة وذلك لتشجيع أفراد الشعب وتعويدهم على التوفير •

(٧) شراء أسهم واعطاء قروض : يستخدم بعض الأفراد مباشرة أموالهم قصد الربح وذلك بشراء أسهم من شركات مساهمة او شراء سندات حكومية

التوفير ومؤسساته في العراق : ان العراق وبقية العالم العربي يفتقر جد الافتقار الى هذا الخلق الاقتصادي فنجد ان كثيراً من الرجال والنساء والشبان والشابات وحتى الأولاد عندنا يميلون الى المظاهر ولا يكادون يهتمون إلا بالحاضر . أما ما وراء تلك المظاهر وما يتطلبه المستقبل فقلما يكثرث بهما ، وان حدث شيء من هذا فيكون ذلك عن طريق الصدفة •

مضى الزمان الذي كان فيه يبرز الانسان بتبديد ماله ليوصف بالكرم والسخاء وانقضت تلك الحقبة من الدهر حينما كانت المعيشة بسيطة والعيش ساذجاً سهلاً • أما في هذا العصر فقد أصبح كل شيء مركباً معقداً لا يحصل عليه ولا يتيسر نيله إلا بالسعي الدائم والكد المستمر والحساب الدقيق واتباع الحيلة في التقدير وغير ذلك • وحيث انا أصبحنا متصلين بالغرب ومحيطه الفني بمادته وثرواته ومنتوجاته صار لزماً علينا اتباع خطاهم لنضاهيهم في هذا الميدان وفي معترك الحياة وعلينا أن نقاومهم بأسلحتهم وعتادهم ونتعلم منهم ذلك الخلق الاقتصادي لنتمكن من أن نعزز أنفسنا في ميدان هذه الحياة •

ويفتقر العراق الى كثير من المؤسسات الحديثة للتوفير • أما أهم مؤسسات التوفير التي توجد فيه في الوقت الحاضر فهي :

(١) صناديق التوفير البريدية : وتعتبر هذه الصناديق من أحسن مؤسسات التوفير في العراق وذلك لانتشارها في أغلب أنحاء البلاد ولضمان الحكومة لها • وقد بلغ عدد المودعين فيها حتى سنة ١٩٣٨ أكثر من ثلاثة آلاف وبلغ مجموع ما أودعوه أكثر من ٦٠ ألف ديناراً ، والاقبال مستمر عليها •

(٢) البنوك : وقد فتحت اغلب المصارف في العراق صناديق للتوفير كالمصرف الزراعي الصناعي والبنك الشرقي والبنك العثماني والبنك الشاهي و (بنك دي روما) الذي فتح حديثاً في بغداد .

(٣) شركات التأمين : وجلها شركات اجنبية .
وقد أتبعَت شركة النفط العراقية المحدودة طريقة التأمين على عمالها وبذلك أمنت لهم مستقبلهم الى حد ما .

(٤) دائرة التقاعد الحكومية : وهذه خاصة بالموظفين .
(٥) صندوق أموال القاصرين : ويؤمن فيه أموال الأيتام والقاصرين فتستثمرها مديرية أموال القاصرين في مشاريع مثمرة عديدة بطريقة المدانية فنتمو تلك الثروة وترد الى أصحابها عند بلوغهم سن الرشد .

الفصل الثالث

الانتاج

أقسام علم الاقتصاد : ينقسم علم الاقتصاد الى أربع أقسام مهمة وهي :
(١) الانتاج و (٢) المبادلة و (٣) التوزيع و (٤) الاستهلاك . وسنبحث
(الانتاج) في هذا الفصل .

تعريف الانتاج : كان الأولون يعتقدون ان الانتاج هو خلق أشياء
مادية او محسوسة فقط ، أما جهود الأشخاص التي لا تنتج أشياء محسوسة فهي
- في نظرهم - غير منتجة ؛ فالخياط (مثلاً) الذي يخطط بدلة من الألبسة يعتبر
منتجاً ولكن الولد الذي يحمل هذه البدلة الى من خيطة له لم يعتبره منتجاً .
فلو تأملنا في الأمر ملياً لوجدنا ان ما قام به الولد من نقل تلك البضاعة يعد انتاجاً
أيضاً . ويجب ألا يغيب عن بالنا انه لا يمكننا أن نخلق شيئاً مادياً ، فالمادة - كما مرّ
معكم في علم الفيزياء - لا تعدم ولا تستحدث فلا يمكننا أن نعدمها ونزيدها ولكن
يمكننا أن نحولها او نغيرها من شكل الى شكل او من كمية الى كمية او من نوع الى نوع
آخر . فكما يعمل الخياط هو أن يحول المادة من شكل القماش والخيط والأزرار الى
شكل آخر يصلح للبس . ولكن ذلك يعد (بالمعنى الاقتصادي) انتاجاً غير كامل
مالم تصل هذه البضاعة الى يد مستعملها ، فالولد بهذا المعنى يعد منتجاً لأن
الاثنين (الخياط والولد) قدما منفعة الأول بخياطة القماش والثاني بنقلها .

فيمكننا حينئذ أن نعرّف الانتاج بأنه « عملية خلق المنافع » . فمن هذا نجد ان كل ما يولد منفعة يعد منتجاً . والخدمات تعد أيضاً منتجة لتوليد مختلف المنافع كمنافع الزمان والمكان والشكل والتملك (كما مرّ ذلك معنا في بحث المنفعة) ولذا تعد وسائل النقل والاعلان وخزن البضائع وعملية التداول والتجارة منتجة لأن كلا منها يخلق منفعة .

وهناك مجهود غير منتج من الوجهة الاجتماعية ، فالاعلان مثلا بقصد المراحة - كما رأينا سابقاً - يعد غير منتج لأنه يكون سبباً في ضياع المنفعة العامة ، كما تعد أعمال السلب والسرقة والقرصنة والتزوير عمليات غير منتجة من وجهة عامة . فهنالما يوجد ربح حقيقي للمجتمع لأن ثروة ذلك المجتمع لم تزد بنقلها من شخص لآخر .

الطبيعة والانساء عاملا في الإنتاج : ان الإنسان والطبيعة عاملان رئيسيان في الانتاج فهما يعملان معاً في خلق منافع جديدة لسد حاجات الإنسان ورغباته . فالإنسان يستغل الطبيعة ويستخدمها لمصلحته . فمثلا نرى ان الإنسان قد تمكن بحفره قناة السويس أن يقرب المسافات الشاسعة بين آسيا واوروبا وبذلك سهل تبادل البضائع بين القارتين . وللطبيعة تأثير على البشر إذ هي تحتم عليه أن يكيف نفسه للمحيط في حالة عدم تمكنه من تغيير ذلك المحيط . ونجد في موسم واحد اختلاف الألبسة التي يستعملها البشر في خط الاستواء او في أحد القطبين . فالطبيعة والإنسان يشغلان سوياً في الانتاج ففي انتاج الحنطة مثلا تقدم الطبيعة لنموها خصوبة أرضها ومياهها وأمطارها ويقوم الإنسان بحراثتها وسقيها وحصدتها كما تقوم الطبيعة بقسطها في سبيل انماؤها . ولذا نجد ان العاملين

الرئيسيين في الانتاج هما الطبيعة وجهد الانسان .

أهمية الانتاج : لقد رأينا ان الانتاج يقوم بخلق المنفعة وبتكثير الثروات . فاذا كثرت الثروة في مجتمع ما تمكن أفراد ذلك المجتمع من سد رغبات كثيرة فيرتفع مستوى معيشتهم ويم الرفاه بينهم من الوجهة المادية والأدبية والمعنوية . ولذا نجد ان البلاد المنتجة غنية بثرواتها قوية في ميزانيتها وجيشها واسطولها ، ويعيش سكانها في حالة من الرفاه لا يتمتع بمثلها سكان البلاد الضعيفة في انتاجها .

ولما كانت بلادنا غنية بثرواتها الطبيعية في باطن أرضها ومياهها وتربها فنجد حينئذ فيها مجالا واسعا للانتاج .
أما أهم عوامل الانتاج وطرقه فسنبحثها بحثاً علمياً .

عوامل الانتاج : يقسم علماء الاقتصاد عوامل الانتاج الى أربعة عوامل :
(١) الأرض و (٢) العمل و (٣) رأس المال و (٤) الادارة والتنظيم وذلك لأجل تسهيل درس وفهم هذا العلم . وهذا تقسيم اختياري لتسهيل الأمر ليس إلا إذ ان عوامل الانتاج عديدة وشاملة ؛ كما يجب ألا يغيب عن بالنا ان شخصاً واحداً يمكنه أن يقوم بجميع تلك الأعمال الأربعة بنفسه فقد يكون هو صاحب رأس المال ومالك الأرض ويقوم بالعمل بنفسه ويبيع انتاجه لغيره ويدير شؤون جميع أعماله كما هو الحال عند كثير من فلاحي شمال العراق الذين يملكون مزارعهم ولديهم المال الكافي لشراء بنورهم وآلاتهم وهم يديرون مشاريعهم بأنفسهم .

فالانتاج على نوعين انتاج رئيسي مباشر (كصيد الأسماك) ، وانتاج

غير مباشر (كزراعة القطن لصناعة الأقمشة) فكثير من الناس يأخذون ما يحتاجون إليه من الطبيعة دون تغيير شكله كما عمل الانسان الأول الذي كان يعيش على الطبيعة بصورة مباشرة .

ان جميع تلك العوامل الأربعة تتعاون عادة تعاوناً مشتركاً مع بعضها في انتاج الثروة .

المؤسسات المنتجة : لقد ذكرنا (في بحث المنفعة) الأعمال الاقتصادية التي تجلب المنفعة وتخلق المنافع ونثبتها هنا بشكل مختصر ليتيسر لنا أمر دراسة الانتاج لأن كلا منها يعد مؤسسة منتجة وهي :

(أولاً) مؤسسات انتاج منفعة الشكل ، وتشمل : -

١ - استخراج المواد من باطن الأرض : كالتعدين والصيد والرعي

وقطع الأخشاب الخ •

ب - القيام بالأعمال الزراعية وتربية الأغنام وتشجير الغابات الخ •

ج - الصناعات : كصنع المواد الحديدية والرصاصية والنسيج

والسيارات وغير ذلك •

(ثانياً) مؤسسات انتاج منفعة المكان ، وتشمل : -

١ - المواصلات : كالسكك الحديدية والقنالات والمراكب البحرية

وسيارات الشحن الكبيرة وغيرها •

ب - عمليات البورصة : كالأسهم والسندات والحوالات الخارجية •

(ثالثاً) مؤسسات انتاج منفعة المكان ، وتشمل : -

١ - المتاجرة : كأعمال بائعي الجملة والقطاعي •

ب - المصارف •

ح - الاعلان والبائعون المتجولون لتعريف البضاعة الى الناس •

(رابعاً) مؤسسات انتاج منفعة الزمان ، وتشمل : -

١ - المخازن : كمخازن التبريد ومخازن الجيوب ومخازن الأموال

والعلب وغير ذلك •

ب - المضاربة •

(خامساً) مؤسسات انتاج منفعة الخدمة ، وتشمل : -

١ - أصحاب المهن : كالمحامين والوزراء والمعلمين والأطباء •

ب - الخدام •

ح - موظفي الحكومة : كالبوليس والحكام والمشرعين وموظفي

الادارة •

د - التأمين •

الفصل الرابع

الأرض

نعريفها : ان المعنى الاقتصادي للأرض يشمل كل المرافق والقوى الطبيعية التي يتمكن بها الانسان أن يقوم بالانتاج ولذا فهو يتعدى اليابسة منها فيشمل سطحها بما فيه الماء واليابسة والهواء والجو والمعادن التي في باطنها فالأرض بالمعنى الاقتصادي تشمل جميع ما نسميه طبيعة وتدخل ضمنها العوامل الطبيعية مادية كانت او غير مادية كالعوامل الميكانيكية والكيميائية الموجودة في الطبيعة (من تعرية او تآكل الخ . .)

فالأرض بهذا المعنى هي مصدر اعاشة البشر وتؤلف الجزء الأكبر من ثروة مجتمعنا فهي تمدنا بالأشياء الآتية :

(١) المواد الأولية والمواد الخام : كالمنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية من قطن وصوف ونفط وحديد الخ .

(٢) القوى المحركة : وتتضمن الحيوانات والرياح والماء والبخار والكهرباء .

ميزات الأرض أو قيمتها : تستعمل الأرض لأغراض شتى منها :

(١) مسكن للانسان : إذ هي ثابتة وغير قابلة للنقل من مكان لآخر ولذا أصبحت صالحة لسكنى البشر الذي يمكن من تأسيس معاملته عليها وطرق مواصلاته وغير ذلك :

- (٢) خصوصيتها : وهذه تمكن الانسان من القيام بالأعمال الزراعية •
- (٣) مورد للثروة المعدنية •
- (٤) مصدر القوى المستخدمة في الأعمال كالكهرباء والشلالات الخ ••
- (٥) يساعد مناخها الحياة النباتية والحياة الحيوانية •
- (٦) توجد فيها مراعي وغابات تسهل للانسان الحصول على طعامه ووقوده وتصلح لرعي أغنامه •

اعترف صفات الارض : لم تمنح الطبيعة جميع الأراضي صفات واحدة فهي تختلف في ناحيتين :

(اولا) في خصوصيتها وغناها بالميزات الانتاجية التي تملكها : فبعض التربة تحتوي على المزيج الصحيح من العناصر الضرورية لانماء النباتات بكثرة ، وبعضها رمل او صخري او كلسي ، والبعض الآخر واقع في أما كن غزيرة بمطارها وذات مناخ موافق بينما نجد أراضي اخرى يسودها جو غير ملائم للزراعة . وهناك قسم من الأراضي تحوي في باطنها مخازن من الفحم او الحديد او النفط بينما ان الاخرى خالية من كل ذلك . ونجد أيضاً الأنهار تجري في بعض الأراضي وتتساقط فيها الشلالات والبعض الآخر تكون صحراء جرداء .

(ثانياً) في موقعها : وقد يكون هذا الاختلاف ناتجاً عن عوامل طبيعية او اصطناعية . فالطبيعة (مثلاً) قد منحت العراق رافديه (دجلة والفرات) اللذين يصلحان للمواصلات فيسهلان أمر التجارة . كما ان مدينة البصرة الواقعة على شط العرب تصلح أن تكون ميناء طبيعياً في حين ان غيرها من مدن العراق البعيدة عن سواحل البحر محرومة من هذه الميزة . كما ان طرق المواصلات تختلف

في صعوبة فتحها وتعبيدها في المناطق الجبلية والسهلية إذ أنها صعبة في الجبال وسهلة في السهول .

أما الاختلافات الاصطناعية فهي تنتج عن المزايا التي تقدمها السكك الحديدية في الأماكن التي تمر بها وعن فتح القنوات كقنال (بنما) وقنال (السويس) ولهذا نجد أن مدينتي السويس وبنما أصبحتا أكثر أهمية من ذي قبل .
ان الأراضي في المدن الكبيرة تكون عادة أكثر قيمة منها في القرى ، والأراضي القريبة من طرق المواصلات أكثر أمن من البعيدة عنها . أما السبب في ذلك فيرجع الى أن قوة انتاجية كل من العمل ورأس المال في هذه الأراضي تتفوق على غيرها .
يمكن الإنسان الى درجة ما أن يغير الاختلافات الموجودة في ميزات الأرض ، فعلم الزراعة قد أوجد طرقاً لمعالجة بعض النواقص في الطبيعة . فالتسميد الصحيح يصلح نوع التربة الرديئة ، وبواسطة الري يمكننا أن نربي البقول والحبوب في الأراضي الصحراوية ، وبواسطة تجفيف المستنقعات يمكننا أن نحولها الى أراضٍ صالحة للزراعة .

وقد وجدنا في التعدين طرقاً كثيرة سهلت أمر استخراج المعادن من الأراضي التي تقل فيها المعادن . واختراع السيارات ذوات المحازن المبردة قد حسنت ميزات الأراضي البعيدة عن المدن فأصبحت تمتلئ المدن الكبيرة بالآثار واللحوم والبيض والحليب فقد كان من الصعب نقل تلك البضائع لبعدها المسافة بين المدن والأرياف ولعدم وجود وسائل لحفظها من التعفن والتفسخ ، كما درس الناس طريقة اختيار أحسن الأنواع من المزروعات تتفق وخصوبة الأرض ونوعها . فكل نوع من المحصولات الزراعية يحتاج الى تربة خاصة فبعض

المحصولات تصلح لها الأراضي الرملية والآخرى الكلسية ، والثالثة تحتاج الى رطوبة كثيرة وغيرها الى جفاف الخ . فالأراضي غير الصالحة لزراعة القطن مثلاً قد تصلح لزراعة الرز او الذرة ، وأخرى قد تصلح لرعي الأغنام الخ . فبدراستنا خواص كل قطعة على حدة يمكننا أن نحصل منها على أكبر كمية من المنتج وبذلك تقل درجة الاختلاف في ميزات الانتاج .

الملكية الفردية المرصدة : ان أكثر الأراضي في وقتنا الحاضر يملكها الأفراد ولكن هذه الملكية الفردية لم تكن معروفة قديماً إذ كانت الجماعات هي التي تتصرف بالأرض بصورة مشتركة كما هو الحال الآن عند بعض القبائل في أواسط افريقية . وقد يملك الأفراد قطعاً كبيرة من الأرض لا تتناسب ومقدرتهم على استغلالها ، بينما الآخرون لا يملكون شيئاً منها . ومن المعترف به في هذه الأيام ان ملكية الأرض حق قانوني للأفراد تعترف به النظم السياسية وهو يسير جنباً الى جنب مع استغلال الأرض .

الملكية الكبيرة والملكية الصغيرة : تنقسم الملكية الفردية الى نوعين الملكية الكبيرة والملكية الصغيرة . أما الملكية الكبيرة فهي حياة شخص واحد أراضي واسعة لا يتمكن من استغلالها بنفسه فيستخدم عدة أشخاص للقيام بذلك . ومن ميزات هذا النظام انه يساعد على استخدام الماكينات والطرق الفنية في الزراعة فيجب أن يكون منتج هذه الأراضي (من الوجهة النظرية) أكثر من منتج أصحاب الملكية الفردية الصغيرة . فلو دققنا في الأمر ملياً نجد ان الحقيقة غير ذلك إذ ان أكثر أصحاب هذه الأراضي الشاسعة يقدمون أراضيهم ليستغلها غيرهم على أن يستوفوا منهم اجرة لقاء ذلك . ولما كانت

الأراضي المستأجرة لا يعنى بها اعتناء صحيحاً من الوجهة الفنية لأنها لا تستغل بصورة تامة مع مراعات أمر توزيع المزروعات وتنويعها بقصد الاستفادة منها بأكثر صورة ممكنة في مدة الإيجار فتصبح هذه الأرض بعد انتهاء مدة الإيجار منهوكة القوى لا تصلح للزراعة كما كانت قبل استئجارها • ومن عادة أصحاب هذه الأراضي أن يتركوا أراضيهم بأيدي المستأجرين فيسكنون المدن ويتركون أراضيهم وهذا مما سبب إهمالا عظيما فتضعف قوة الأرض في الانتاج ، وبذلك تفقد (الملكية الكبيرة) الميزات الجيدة التي توجد عندما تستغل استغلالا فنياً صحيحاً حيث يمكن توزيع العمل حسب الاختصاص باستخدام رجال فنيين ، واتباع الطرق الزراعية الحديثة بصورة واسعة كتوزيع المزروعات واستعمال الأسمدة ومكافحة الآوبئة والقيام بمشاريع الري والاسقاء بصورة اقتصادية وفنية •

(أما الملكية الصغيرة) فهي تكون عادة عندما يملك الفلاحون أراضيهم فيبدلون أكبر جهد في استغلالها مع المحافظة على ميزات الإنتاجية • ولهذا يدعو الكثيرون الى الملكية الفردية الصغيرة لما لها من فوائد جمة في إنماء ثروة المجتمع وترفيه حال الزارع •

وقد وجد نظام التعاون ليجمع بين مزايا الملكية الكبيرة ومزايا الملكية الصغيرة ، فيتمكن به صغار الفلاحين أن ينالوا المزايا التي يمكن الحصول عليها من المزرعة الكبيرة كالاستخدام الأدوات والمساكن الزراعية واقتناء الأسمدة واستخدام المرشدين الزراعيين الفنيين والمهندسين الزراعيين ، فينوعوا مزروعاتهم حسبما تقتضيه الضرورة والمصلحة فيكون بهذا قد حصلوا على هذه المزايا وغيرها مما يؤدي إليه (نظام التعاون) الذي سنأتي الى بحثه مفصلا •

عوامل تحديد انتاج الارضه : يعتقد البعض انه لا نهاية لانتاج الأرض ولكن الحقيقة انها مع سعتها فتكون لانتاجها نهاية وهناك ثلاث عوامل تعمل على تحديد انتاج الأرض وهي :

- (١) ان الأرض محدودة في مساحتها .
- (٢) قانون الايراد المتناقص .
- (٣) اضمحلال ميزات الأرض الانتاجية بكثرة استغلالها .

ولابد من شرح كل من هذه العوامل :

(١) **الارضه محدودة في مساحتها :** ان الكرة الأرضية ذات مساحة معلومة ثابتة ولذلك لا يمكننا أن نتمدها ، ويرجع عدم اعتنائنا بهذه المشكلة في الوقت الحاضر لوجود أراضي شاسعة غير مستغلة بعد إذ ان المهم هو ان الأراضي الجيدة محدودة في سعتها ، وهذا هو الحد الحقيقي لقوة الانتاج . ويمكن الانسان الى درجة معينة أن يتغلب على هذا التحديد وذلك اما بتجفيف المستنقعات والبحار او بارواء الأراضي الصحراوية او بغير ذلك من الطرق التي تحول الأراضي غير الصالحة للزراعة الى أراضي زراعية . ولكن لا يمكننا أن نذهب الى نهاية غير محدودة في مثل هذه العمليات ، ولذا كان هذا العامل محددًا لقوة الانتاج . ومع ذلك لدينا طريقة اخرى لتكثير الانتاج وهي بتزويد كفاءة الأرض في الانتاج باتباع الطرق التي قد ذكرناها آنفًا . وان كانت تلك الطرق محدودة فانها تؤدي لنا نفس الغرض الى حد ما . ولتقدم هذه الطرق (في تزيد كفاءة انتاج الأرض) علاقة مباشرة مع سير المدنية الحاضرة .

(٢) **قانونه الايراد المتناقص :** للأرض قوة تقاوم عوامل الانتاج

(كالعمل والآلات) فهي الى حد معين تزداد قوة انتاجها باستخدام العمل والأسمدة والأدوات ولكنها تصل الى حد معين يبتدي فيه اليراد (او الانتاج) بالتناقص . فاننا اذا استخدمنا وحدات متوالية متساوية في الكمية من عوامل الانتاج كعدد الأيام والعمل او كميات متساوية من الأسمدة فقد يتزايد الانتاج بصورة مطردة مع كل وحدة فيزداد اليراد . ولكن هذا الازدياد التدريجي لا يمكن أن يستمر الى الأخير ولذا فان الاستمرار باستعمال وحدات اضافية من وحدات عوامل الانتاج لا تنتج نفس الكمية من اليراد حيث ان ايراد كل وحدة منها تكون أقل من الاولى .

ويمكننا ايضاح ذلك بمثال احصائي . فلو أخذنا من الأرض سبع قطع متساوية في مساحتها وفي ميزاتها الانتاجية مثل (ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز)

قطع الأرض	وحدات عوامل الانتاج المستعملة	اليراد الكلي (بالأطنان)	زيادة اليراد الناتج من كل وحدة اضافية من عوامل الانتاج
ا	١	٨	
ب	٢	١٨	١٠
ج	٣	٢٨	١٠
د	٤	٣٥	٧
هـ	٥	٤٠	٥
و	٦	٤٣	٣
ز	٧	٤٣	٠

(شكل - ٣)

وطبقنا على كل منها وحدات مختلفة من عوامل الانتاج (كالسهاد والآلات
والمسكائن والبذور والفلاحين) بحيث تكون عدد الوحدات المطبقة على كل واحدة
بمقدار ما هو موجود في العمود الثاني من (شكل - ٣) فاننا نرى ان كل ايراد
يختلف من واحدة الى اخرى حتى تصل الى قطعة الأرض السابعة (مر) فنجد ان
ما اضيف من وحدات عوامل الانتاج الى الوحدة السادسة لم تنتج زيادة في الايراد
الكلي أي انها وصلت درجة الصفر في الزيادة . واذا نظرنا الى قطعتي الأرض الثانية
(ب) والثالثة (ح) فاننا نجد انه قد حصلنا على ايراد اضافي في كل واحدة منهما
أكثر مما انتجته أي مجموعة من وحدات عوامل الانتاج الاخرى في أي أرض
اخرى ؛ ولذا فنسمي هذا الحد الذي لم تتجاوزه الزيادة بـ (الحد الأعظم للايراد) .
فيمكننا تعريف قانون الايراد المتناقص بأنه « القانون الذي ينص على انه
بعد الوصول الى الحد الأعظم في الايراد فان استعمال وحدات اخرى من عوامل
الانتاج على الأرض تنتج تدريجياً اضافات قليلة في الايراد الى أن تصل تلك
الزيادة الى درجة الصفر .

(٣) **اضمحلال القوة الانتاجية** : ان مزايا الأرض عند استعمالها
المتزايد تضمحل قواها الانتاجية تدريجياً سنة بعد سنة الى أن تنعدم اذا لم يتلاف
الفلاح ذلك النقص من وقت الى آخر . ولهذا نجد الفلاح العراقي يترك أراضيه التي
يزرعها سنة لتستريح ؛ وقد أدت هذه الحقيقة الى اعتناء الفلاحين بأراضيهم . وقد
رأينا انه يمكن المحافظة على مزايا الأرض باتباع طرق عديدة تحفظ خصوبتها منها :
(١) تغيير أنواع المزروعات فترفع مثلاً نباتات تولد الآزوت بعد حصاد النباتات
التي تستهلكه ، (٢) استخدام أنواع الأسمدة .

أما ما يخص الأراضي التي تحتوي على المعادن فيظهر فيها « اضمحلال القوى الانتاجية » بصور واضحة ، إذ اننا لا يمكننا أن نعوض ما نستخرجه من المعادن من باطن الأرض فهي تنعدم اذا استمر استخراجها بصورة كلية . وهذه مشكلة أشغلت بال كثير من العلماء ورجال الاقتصاد والصناعات نظراً لكون جميع المعادن المهمة التي تستند عليها الصناعات الحديثة محدودة في كميتها كالنفط والفحم وغير ذلك فأخذوا الآن يفكرون في تعويض ذلك وتقليل الكميات المستخرجة تحت اشراف السلطات ، كما أخذوا يتجهون نحو الهواء وأشعة الشمس باستخراج ما يمكن الاستفادة منه للاستعاضة عن تلك المعادن .

أما في العراق فهناك مسألة هامة تجابه مستقبله الاقتصادي وهي قضية نفاد النفط الذي اعطيت امتيازات استخراج له مدد طويلة .

قانونه الإبرار المتناقص والهجرة : لقد ذكرنا سابقاً قانون الإبرار المتناقص ورأينا كيف ان وحدات عوامل الانتاج الاضافية من عمل ورأس مال (كأدات وبدور وأسمدة الخ .) تصل الى درجة تبتيء فيها زيادة المنتوجات بالتناقص فتتضاءل حتى تصل الى درجة الصفر . فاذا زاد سكان قطر ما كثيراً وأصبحت كمية الغلة لا تسد حاجاتهم يتجهون عند ذاك الى بلاد اخرى لا تزال أراضيها بعيدة عن الاستغلال التام ، وعلى هذا هاجر كثير من السكان الأراضي المستغلة تماماً الى اميركا ، كما يهاجر الآن كثير من الايطاليين الى طرابلس الغرب والحبشة الخ .

الأراضي في العراق : تعد بلادنا زراعية من الدرجة الاولى ، والزراعة فيها عمدة الحياة فقد زودتها الطبيعة بجميع العناصر المنتجة : فأراضيها خصبة

منبته وسهلة مستوية واسعة ، وأنهارها فياضة وأمطارها غزيرة (في شمالها) . ولذا فقد كانت مهد أقدم الحضارات تفيض على سكانها بالخيرات ، فقد ذكر لنا التاريخ بأنه قد سكن هذه البلاد برفاه حوالي (٢٥) مليوناً من السكان في عدة عصور من تاريخها . فيمكن اتساع أمر استغلال زراعتها بحيث يتمتع كل من أبنائها بمستوى رفيع من العيش ولذا فيمكن أن يزداد عددهم ازدياداً مطرداً ويتمكنون أن يجدوا من خيرات بلادهم ما يعيشون به لتقدم فن الزراعة في وقتنا الحاضر .

تبلغ مساحة أراضي العراق (٤٥٣٠٠٠) كيلو متر مربع منها حوالي (٩٢٢٠٠) كيلو متر مربع يصاح للزراعة كثير منها أراضي أميرية (أي أنها ملك للحكومة) أما ما يزرع منها الآن فيبلغ حوالي (٧٧٧٠٠) كيلو متر مربع . ويظهر لك من هذا مقدار ما يمكن أن يصل إليه تقدم الزراعة في العراق فيما اذا استغلت أراضيها استغلالاً فنياً ، إذ أن أكثر فلاحيه لا يزالون متبعين الطرق الأولية القديمة في زراعة أراضيهم وسقيها وتربية مواشيهم . فهم يزرعون ما اعتاد عليه آبائهم وأجدادهم من زراعة خفيفة لتوفر الأراضي الواسعة في العراق . ويندر أن يستعمل الفلاح العراقي الزراعة الكثيفة في زراعة أراضيها كما انه متأخر (بالنسبة لغيره من فلاحي العالم) في ثقافته وادارة أعماله وتنوع محصولاته واستخدام الآلات الحديثة في الزراعة .

يعتقد الكثيرون ان من الضروري تعميم الملكية الفردية الصغيرة في العراق ونحن منهم ولكن لو دققنا في الأمر ملياً لوجدنا صعوبة ذلك في الوقت الحاضر . إلا اننا نرى وجوب تعميمها في المستقبل .

ان أراضي العراق تنقسم من حيث طرق اروائها الى ثلاثة أنواع :

(أولاً) ما يسقى منها من الأمطار بطريقة (الديم) ، وهذا النوع يشمل أغلب الأراضي في شمال العراق .

(ثانياً) ما يسقى (بالواسطة) كلما كانت المضخات وغير ذلك ، وهذا يشمل أغلب الأراضي الواقعة على ضفتي نهر دجلة .

(ثالثاً) ما يسقى بطريقة (السيح) عندما تكون الأرض أوطأ من مستوى مياه النهر ، وهذا يشمل أغلب الأراضي الواقعة على ضفتي نهر الفرات .

فالأراضي في النوعين الأولين (أي ما يسقى بطريقة الديم او بالواسطة) يصعب تقسيمها الى قطع صغيرة وذلك لصعوبة تقسيم مياه الري بين صغار الزراع الأفضل الآن ابقاؤها على الملكية الكبيرة التي يمكن مالكيها من تجهيز جميع الآلات الزراعية الحديثة . وطريقة الارواء بالواسطة تحتاج عادة الى ما كانت ومضخات كبيرة لا يمكن أن يجهزها المزارع الصغير وحده . ولكنه يمكن من الحصول عليها فيما اذا اتبع هو وبقية المزارعين الصغار المجاورين له نظام التعاون فيشتركون في شراء تلك الآلات والمضخات ويتقاسمون منافعها ويوزعون المياه بينهم بطرق فنية . فاذا توفر ذلك كان من الواجب تعميمها .

أما الأرض التي تسقى بطريقة (السيح) فأغلبها لا يسقى حسب الطرق الفنية وليس هنالك في الجداول والترع نواظم لتقسيم المياه بصورة منظمة . أما الأراضي التي تصلح للملكية الفردية الصغيرة فهي التي تسقى بطريقة السيح المنظم كأراضي الغراف وأبي غريب والحويجة وغيرها . فيسهل على الحكومة تقسيم بعض تلك الأراضي بين صغار المزارعين وهذه هي الخطة المثلى التي يجب أن توزع بموجبها أراضي السيح في العراق . فاتباع طريقة الملكية الصغيرة في هذه

الأراضي ناجحة لأنه توجد في جداولها نواظم ذوات أبواب ومفاتيح توزع بواسطتها المياه بعدالة وبانتظام على المزارعين الصغار بدون تحميلهم عناء أو تكاليف مهمة . ان أغلب الأراضي الأميرية الآن تستغل بالطرق القديمة ما عدا تلك الأراضي التي قسمتها الحكومة على الزراع فأوجدت لهم في بعضها طريقة منظمة في الارواء .

إذا كثرت في العراق مشاريع الري المنتظمة فان أراضيها الخصبة ستندر خيرات جمة على الشعب والحكومة . ويمكننا أن نأخذ مثلاً لذلك مشروع أبي غريب فان هذا المشروع قد كلف الحكومة العراقية حوالي (٥٠) ألف ديناراً بينما وارداته للشعب وللحكومة تفوق سنوياً هذا المقدار . ويجب علاوة على تكثير مشاريع الري في بلادنا تأسيس الجمعيات التعاونية وبنوك التسليف الزراعية وتوسيع البنك الزراعي الصناعي الحالي لما يقوم به هذا من خدمات جلي في هذا الميدان الاقتصادي . ولا ينكر ما للتعليم الزراعي من أثر فعال في تقدم الزراعة في العراق كما ان تأسيس المزارع النموذجية (كحقول الزعفرانية والقميانية وبكره جو في السليمانية وفي أبي غريب) كلها تساعد على تقدم زراعة العراق .

ومن المشاكل التي تجابه الزراع في العراق (الكبير منهم والصغير) هي ان كثيراً من أراضيهم غير مسجلة بأسمائهم في دوائر الطابو ومختلف في أمر ملكيتها وهذا مما يعيق أمر استلاف المال عليها لعدم تمكنهم من تأمين عقار أو بيع قسم منه وقت الحاجة . وان من أهم أسباب وجود المنازعات بين الفلاحين على حدود أراضيهم ناتجة عن عدم وجود خرائط ثابتة ، ولذا رأت الحكومة أن تقوم بمسح جميع الأراضي ووضع حدود ثابتة لها وتعيين ملكيتها ، فأست

« لجان التسوية » للقيام بهذه المهمة .

ويجب اتباع أحدث الطرق في مكافحة الجراد وحشرة المن وسائر الأوبئة النباتية والحيوانية وتوسيع نطاق الارشاد الزراعي وتعميم زراعة النباتات والبقول والمنتجات الثمينة : كالقطن والكتان والبطاطس والأثمار وغيرها . كما يجب الاعتناء بالغابات القليلة الموجودة الآن في العراق وتكثيرها بطرق التشجير الفنية الخ ...

وليست أراضي العراق غنية بخصوبة تربتها فحسب بل غنية أيضاً بما تحويه في باطنها من المعادن وخاصة الذهب الأسود (النفط) الذي هو أساس المدنية الصناعية في هذا العصر . ولهذا يرجى لبلادنا مستقبل باهر في الصناعة والزراعة واستعمال الآلات الحديثة والمكائن الكبيرة وتكثير وسائل النقل الحديثة التي تسهل الحركة التجارية في البلاد .

ان رقبة (او عائدة) الأراضي في العراق تعود للدولة فلها حق استثمار جميع معادنها والتعري عنها واستعمال جوها في الطيران وغير ذلك من السبل التي ترقأها الحكومة بينما نجد ان ملكية الأراضي العامة في كثير من البلاد الاخرى — كما في الولايات المتحدة الأميركية — تعود الى الفرد ، فهو يملك المعادن الموجودة تحت سطح الأرض العائدة له ولا يمكن الطيران فوق داره دون تشريع قانوني بذلك . ولذلك فقد منحت الحكومة العراقية امتيازات النفط لأن رقبة (او عائدة) تلك الأراضي تعود إليها وهذا النظام يمتاز به العراق عن كثير من البلاد الاخرى ويفسح المجال في المستقبل بتسهيل توزيع الأراضي على السكان وتعميم الملكية الصغيرة .

الفصل الخامس

العمل

تعريفه ، والرغبة فيه : يبذل الإنسان في حياته المالية العامة عشرات الآلاف من الجهد ، ولا تعتبر جميع هذه الجهود بالمعنى الاقتصادي عملاً . فاللعب مثلاً (كلعبة كرة السلة أو كرة القدم) مع أنه يجلب مسرة للإنسان لا يعد عملاً لأنه لم ينتج ثروة أو يكسب بواسطته الإنسان دخلاً ، ولكن اللعب الذي يجري لتسلية الآخرين بقصد الربح كما هو الحال عند ممتننيه يعد عملاً . فالجهود التي يبذلها الإنسان ليس لمجرد اشباع رغبته بل للحصول على دخل أو ثروة تدعى عملاً . ويشمل هذا التعريف الواسع للعمل العمل اليدوي أو العضوي أو الذهني . ويدخل ضمن العمل الذهني مدراء المحلات التجارية والأساتذة والمعلمون ومغنون الأوبرا والفنانون وغيرهم ممن يبذلون مجهوداً اقتصادياً فتعد جهودهم حينئذ عملاً . فالعمل هو ما يبذله الإنسان من جهود بقصد الانتاج . فهو واسطة للحصول على دخل أو ثروة وليس غاية بنفسه ، بينما إن اللعب غاية بنفسه ولذا كان اللعب مسراً والعمل متعباً مؤلماً فإذا كان الإنسان يعمل فإنه يكون مقيداً لا يتمكن أن يبذل جهوده حسبما يشاء بل يتطلب منه أثناء عمله أن يبذل جهداً من نوع واحد ولمدة طويلة لذلك هو يشعر بالملل والتعب بينما إن اللعب يسره إذا اتخذته غاية

بنفسه . أما اذا اتخذ واسطة للارتزاق أي انه امتننه وصار يعرضه ليسر الآخرين به فانه قد يصبح متعباً مملاً مؤلماً .

فاذا تمكنا أن نجعل العمل ساراً (كاللعب) لاقتصدنا كثيراً في بذل جهد الانسان وزدنا مقدار ما ينتجه العامل . أما الطريقة الوحيدة الطبيعية للحصول على هذه الغاية فهي ادخال أنواع من العمل وتهيئة الأحوال المناسبة له لتجعل العامل يشتغل عن رغبة نفسية لمدة قصيرة غير مملة وفي أعمال مختلفة يسر منها الانسان ولا يشعر فيها بالتعب او الكلل . إلا ان النظام الصناعي السائد لايسمح بذلك بل يتطلب المثابرة على نوع واحد من الجهد لمدة طويلة ، ولذلك يسبب التعب والملل للعامل إذا ان عمله يجري على وتيرة واحدة ولمدة طويلة لا تتخللها أوقات للاستراحة او تغير في نوع العمل .

وهناك أنواع من العمل مسرة بذاتها كعمل المصور والزعيم والطبيب والمحامي فعمل هؤلاء يفسح المجال الواسع للابتكار والابداع وينحهم شهرة واسعة وسمعة طيبة ومكانة حسنة في المجتمع ، فيحفزهم هذا على المضي في سبيلهم ويزيد نشاطهم في العمل فيعملون برغبة .

الكفاءة في العمل ومقوماتها : الكفاءة او قابلية الشخص في الانتاج

هي ما ينتجه الانسان من وحدات من البضاعة او المال في مدة معينة وحسب أوصاف ونوعية معلومة . فاذا وجد عاملان وأنتج كل منهما وحدات من نوع واحد من البضاعة وكان ما أنتجه العامل الأول يفوق ما أنتجه الثاني في مدة متساوية او في مدة أقل او بنوعية أحسن كان الأول أكفأ من الثاني . وتتوقف كفاءة العمل عند أي شخص على القوة البدنية والعقلية والذهنية وذكاء الانسان

(العامل) وتكيفه للأحوال ؛ كما ان للصفات الخلقية عند الأشخاص أثره في كفاءتهم فالأمانة والاعتماد على النفس والاخلاص في العمل كلها تؤثر على الكفاءة ومن الواضح أيضاً أن الانسان المثقف والذي حاز قسطاً من التجارب والتدريب أكفأ من الانسان الجاهل او المبتدي في مهنته . ومن مقومات الكفاءة أيضاً تهئية حياة صحية مرفهة كالعيش في بيوت مناسبة ولبس ثياب جيدة وتغذية كافية . ويجب أن لا ننس ما للبيئة من تأثير على الكفاءة فله محيط البيت والعائلة والمناخ تأثير خاص على كفاءة العامل . أما الاجور المناسبة فهي من الامور التي تجعل العامل يشتغل بكفاءة أكثر وبعكس ذلك فان الاجور الزهيدة تجعله يتباطأ عن الشغل ؛ فالاجور العالية إذاً هي من محفزات الكفاءة أيضاً .

ولما كان أكثر الناس مختلفين في تلك المزايا فقد اختلفت كفاءتهم في العمل وصلاح بعضهم للقيام بعمل دون آخر ، فمنهم من يقوم بعمل وضيع ومنهم من يبذل جهداً بدنياً على الأكثر وآخرون يبذلون جهداً ذهنياً ، ولذلك نجد اختلاف الدرجات في مختلف الطبقات من العمال من الحفار البسيط الى مدير البنك ذي المكانة الرفيعة والى رئيس الوزراء الذي يدير شؤون الدولة . وقد تقدم علم الصناعة الحديثة فأوجد طرقاً عديدة يستخدمها صاحب المعمل او المحل التجاري لزيادة هذه الكفاءة ، وسنأتي الى درسها حينما ندرس التنظيم العلمي في الصناعة .

أنواع العمل : لما كانت الكفاءة في العمل متفاوتة بين الأشخاص — كما أشرنا إليه آنفاً — كان من الطبيعي أن تختلف أنواع العمل حسب الجهود التي يبذلها كلا منهم وهذه الأنواع متداخلة بعضها مع البعض وفي كثير من الأحيان

يقوم الشخص الواحد بأكثر من نوع منها ، ولكننا تسهيلا للأمر قسمناها كما يأتي :

(١) العمل الوضعي : وهو يدوي على الأكثر ويتوقف على القوة البدنية دون بذل الشيء الكثير من التفكير العقلي كعمل الحفارين والنزاحين والخطابين .

(٢) العمل الذي يتطلب مزيجاً من العمل اليدوي والعقلي : كسائق السيارات ومحركي الماكينات الذين يتطلب شغلهم قليلا من التخصص والعمل الفكري وبذل المجهود البدني .

(٣) العمال الحاذقون : كالنجارين والميكانيكيين الذين يتطلب عملهم عدا القوة البدنية مقدارا من التفكير أكثر مما يتطلبه النوع الثاني .

(٤) الطبقة المتوسطة في العمل : كالكتبة والتجار الصغار الذين يكون شغلهم على الأكثر ذهنياً بجانب استعمال أيديهم في الكتابة أو الطبع أو المقايضة .

(٥) أصحاب المهن الممتازة : كمدراء المحلات التجارية الكبيرة ورجال الدولة والأساتذة والمحامين والأطباء ورجال الدين الذين يتطلب منهم على الغالب مجهود ذهني يحتاج الى كثير من التفكير والذكاء .

الاضطلاع نوع من العمل : يدفع حب الاطلاع والانشاء الموهوبين من الناس الى دراسة الأشياء الغريبة في الدنيا ويحاولون زيادة معلوماتهم فيها واكتشاف حقائقها الغامضة ، فبالاستعانة بالأدوات الميكانيكية يتمكنون من اختراع أجهزة ويكتشفون حقائق كانت موجودة إلا أنها لم تكن معروفة من

قبل . وفي كثير من الأحيان لا يكون الدافع لهذه الاختراعات او الاكتشافات قصد الاستفادة المادية ولكن لاشباع غريزة حب الاطلاع . وفي النظام المالي الحاضر وجدت الحكومة ضرورة تشجيع مثل هذه الأعمال مادياً لذلك منحت براءة الاختراع لمدة من السنوات ، ويمكن تأجير او بيع هذه البراءة بقصد نشر وتعميم فائدة الاختراع واطهاره الى حيز الوجود . ولذا تقوم البراءة بتشجيع المخترعين على المضي باختراعاتهم ، وتخصص كثير من دول العالم الاعلانات وتهيي الأحوال المناسبة والأدوات التي يحتاجها المخترعون للقيام بأعمالهم . فالعامل المالي أصبح أيضاً من الدوافع التي تدفع المخترعين الى العمل وتشوقهم لذلك . كما ان الحكومات قد منحت أيضاً حقوق النشر للمؤلفين بقصد ايجاد ربح مادي لهم كشمرة لجهودهم العلمية او الأدبية في عالم التأليف . ولم تألوا جهداً في مديده المساعدة ومنح الجوائز الكبيرة لهم .

التنظيم العلمي في العمل : ذكرنا في بحث الاختصاص وتقسيم العمل ان عمليات الصناعة جعلت العمل يسير جنباً الى جنب مع المسكائن . ان العمل في النظام الصناعي الحاضر ممل ومتعب يكرر فيه الانسان حركات واحدة متشابهة . وقد ضوّلت شخصية العامل وقوة ابداعه اللتان كان يظهرهما في الأعمال اليدوية قبل الثورة الصناعية ، فهو يشتغل الآن للحصول على ما يعيش به ليس إلا ، إذ هو لا يعمل عن رغبة ولذا فما يقوم به يكون ذا عبء ثقيل عليه ويمنع تقدمه الخلقى ولا يشجعه على بذل مجهود كبير فتقل كفاءته وقابليته الانتاجية وبذلك يقل الانتاج .

وهنا يأتي واجب المنظم العلمي في ايجاد أسهل الطرق واكثرها توليداً للرغبة

في عملية الانتاج . لقد بذل أحد المنظمين في العمل المدعو (تيلر) محاولات عديدة في تزييد كفاءة العامل فأوجد نظامه المدعو باسمه ، وهو يعتمد على مظهرين رئيسيين لتحفيز العامل على العمل وهي :

(١) تعيين الواجب . و (٢) المكافأة . فمن دراسة الحركات المطلوبة للقيام بوحدة من العمل وضبط الوقت الذي يستغرقه انتاجها أصبح في الامكان ايجاد اكفاً وسيلة للقيام بها . فتمكن العلماء الصناعيون من تحديد الواجب الذي يمكن أن يقوم به العامل متبعاً تعليمات وارشادات معينة واضحة فيخف الجهد الذي يبذله العامل ويوفر عليه ضياع المجهود في بذل حركات لا فائدة منها .

أما الطريقة الثانية التي أوجدها (تيلر) لزيادة كفاءة العامل فهي منح مبالغ اضافية من الاجور علاوة على ما يتقاضاه العامل من اجور عادية للوحدات الاضافية التي ينتجها ، فتحفز هذه المكافأة العامل على أن يقوم بعمله بصورة متواصلة قصد انتاج اكثر ما يمكن من وحدات الانتاج . ولكن هذه الطريقة لاتضمن عمل العامل برغبة حقيقية كما هي الحالة في اللعب ، كما انها تؤدي في كثير من الاحيان الى أن يبذل العامل مجهوداً فوق طاقته فتصيبه الأمراض والوهن . ولذا فقد سعى علماء التنظيم الى ايجاد طرق جديدة تجعل العمل لذيذاً وذلك بايجاد الأساليب الصحيحة في انتخاب العمال وجعل كل منهم مناسباً للمهنة او العمل الذي يقوم به ، وتدريبهم وفسح المجال في سبيل ترفيعهم وتقديمهم . ولذلك فقد وجدت الانظمة التي تدفع بموجبها الاجور حسب قطع (او اقسام) العمل التي يقوم بها العامل وبمساهمته بالارباح والادارة أيضاً بحيث يشعر العامل بأن هناك غاية مشتركة يسعى لها كما يسعى اليها مستخدمه . والمطلوب أيضاً أن ترفه حالة

العامل بتوفير الطرق المنشطة له والتي ينال فيها الراحة بقدر الامكان ، فمثلا من الممكن أن يكون لكل عمال معمل فرقة في كرة السلة او كرة القدم وتأسيس نواد يتوفر فيها كثير من الالعاب وأساليب اللهو البريئة الاخرى . فلمباريات أثرها في تنشيط العمال ، كما أن للمحاضرات المفيدة وعرض الافلام السينائية أثرها الظاهر في ارشاد العمال الى أحسن أساليب العمل ، وهذا مما يؤدي الى اتقان ذلك العمل . وقد لجأ كثير من المعامل الى بناء دور صغيرة صحية لسكنى العمال تؤجر لهم بأسعار زهيدة او مجاناً وفي كثير من الأحيان ترافق الموسيقى العمل فتريح العامل بنغماتها الشجية المتناسقة فتخفف من ضجيج الآلات المرتفع وصوتها المزعج .

هذا قليل من كثير من الطرق التي يشتغل العلماء يومياً لايجادها لتخفيف عناء العمل بحيث يجعلون العمل لذيذاً وساراً بقدر الامكان والامل معقود بتقدم الزمن وتقدم العلم الحديث في التنظيم أن يفسح المجال لأن يقوم العامل بعمله في جو الماكينات المملة اليوم بلذة وشغف .

الخصائص وتقسيم العمل : ان تقسيم العمل أمر طبيعي ، فكما ان كل قسم من جسم الانسان يقوم بوظيفة خاصة فكذلك تقسم الأعمال السياسية والاقتصادية وغيرها فمثلا نرى في السياسة تقسم السلطات الى تشريعية وقضائية وتنفيذية . والمقصود من تقسيم العمل توزيعه بين الأشخاص بطريقة يسهل معها أمر قيام كل فرد بعمل صغير يختلف عن عمل الآخرين ، فاذا كان العمل المطلوب بسيطاً وكان من الصعب تقسيمه الى عدة عمليات مختلفة كما هو الحال في أعمال التجذيف ورفع الأثقال والحفر البسيط فحينذاك يقوم الأفراد بركات واحدة

وبجهد واحد ، ولا يمكن تقسيم العمل في مثل هذه الأعمال البسيطة بل يكون من المفيد إتباعه في الاعمال المعقدة التي يمكن تجزئتها الى عدة واجبات يخص كل منها الى شخص معين من الأفراد الذين عهد اليهم القيام بذلك العمل .

ومن أبسط وأقدم أنواع التقسيم في العمل هو التقسيم في نفس الاسرة حسب الجنس ، فالرجل يختلف عمله عن المرأة . كما أن تقسيم العمل بتقدم الزمن صار أكثر تعقيداً كما هو الحال في المهن المختلفة من يدوية وغيرها . ولكن هذا التقسيم بالنسبة لما نحن عليه الآن يعد بسيطاً جداً لأن تقسيم العمل في زماننا الحاضر قد تعمم وذهب الى حد بعيد ، فصار لدينا التخصص الجغرافي في الصناعة والزراعة حسب الأماكن والاختصاص البعيد المدى في العمل اليدوي والذهني . فلم تعد الاسرة اليوم بصورة مشتركة في بناء دارها وتنتج طعامها ولباسها بنفسها فقد كثرت حاجتنا وتعقدت بحيث أصبحنا الآن نفتش العالم لسدها . حتى ولو بقيت حاجتنا ابتدائية - كما كانت حاجات أسلافنا - فان الزيادة العظيم في السكان لم يعد يسمح لنا بتجهيز هذه الحاجات بنفس الطرق التي اتبعها الأقدمون ولذا وجب تقسيم العمل الى عدة واجبات يساهم أفراد المجتمع في انجاز كل جزء منها ، وذلك يعد من أهم مميزات النظام الاقتصادي الحاضر . ومن مظاهر تقسيم العمل التخصص الدقيق في اعمال العمال بحيث أصبح العامل يقوم بجزء زهيد جداً من العمل كرفع وخفض مقبض الآلة الرافعة او غمس رأس الابرة في مادة براءة لطليها ليس إلا . فصارت البضاعة الواحدة حتى يكمل انتاجها تحتاج الى أن تمر على أيدي عديدة قبل أن تصل ليد المستهلك .

أما الاختصاص الجغرافي في الصناعة والزراعة فهو مظهر آخر من مظاهر

تقسيم العمل الذي ساد العالم فتمركزت بعض الصناعات في أمكنة دون أخرى .
 فمثلا قد امتاز القسم الجنوبي من العراق بزراعة النخيل ومقاطعة لانكشاير في
 انكلترا بالمصنوعات القطنية واليمن في زراعة البن وبلاد شيلي بنوع خاص من
 الأسمدة الزراعية وغير ذلك . ولذلك التركز في الاختصاص أسباب قد تكون
 طبيعية كوجود مواد خام وافرة او يمكن استخراج قوة محرركة بصورة سهلة
 تصلح لتشغيل الماكينات بأسعار بخسة حيث توجد الشلالات او الفحم الحجري
 او النفط او لوجود أحوال مناخية مناسبة . وقد تكون أسباب هذا التركز ليست
 ناتجة عن تلك الأمور الطبيعية فحسب بل لقربها من الأسواق او لوجود قابلية
 لإنشاء سوق جديدة او لرخص العمل فيها وتوفر وسائل النقل الجيدة باجور قليلة .
 وفي بعض الأحيان تؤثر على ذلك أسباب تاريخية كانتقال أحباب مهنة ما من بلد
 الى آخر من جراء اضطهادات سياسية او دينية . فأهل بلاد الجزائر الآن يجيدون
 بعض الصناعات التي كان يجيدها سكان الاندلس فيما مضى .

فوائد الاختصاص في العمل ومضاره : وللاختصاص في العمل منافع

ومضار وتصيب هذه المنافع والمضار العامل تارة وصاحب العمل أخرى .

أما فوائد الاختصاص في العمل التي يستفيد منها صاحب العمل فهي :
 (١) حصول زيادة في الانتاج فتقل تكاليف انتاج كل وحدة من البضائع
 لأن العامل في عمله قد حصل على مزايا التدريب المتواصل فتزيد كفاءته
 في الانتاج .

(٢) حصول توفير في الوقت لكثرة المراتم والاختصاص للذين حصل
 عليها العامل أثناء عمله إذ انه لا يحتاج الى تغيير الآلات من وقت لآخر او

الانتقال من محل لآخر في المعمل فيسهل عليه أن يقضي كل وقته في اداء واجبه دون أن يضيع منه شيئاً .

(٣) يسهل الاختصاص أعمال الفرد ويجعلها بسيطة ويمهد السبيل لاستخدام الآلات في الانتاج .

(٤) في الاختصاص يمكن الاستفادة من المكائن والآلات الى أكبر حد ممكن ، فمثلا اذا أعطينا (٣٠) قيصاً ليقوم بخياطتها (٣٠) عاملا فان كلا منهم في حالة عدم الاختصاص لا يستعمل المقص او آلات الخياطة طول الوقت فينتقل من استعمال واحدة الى اخرى ، ولكنه في حالة تقسيم العمل يستعمل الأدوات بصورة دائمة ويوفر على صاحب العمل تجهيز كل عامل عدة كاملة من الآلات .

(٥) يسهل تقسيم العمل الاشراف والتفتيش ومقياس مقدرة العامل كل في اختصاصه .

أما فوائد الاختصاص بالعمل التي يستفيد منها العامل فهي :

(١) اذا أراد العامل أن يتقن مهنة ما بصورة كاملة فهو يحتاج الى مدة طويلة من التدريب قد تمتد الى الخمس سنوات ، كما هو الحال في النجارة والصياغة في بلادنا ، في حين ان تقسيم العمل يسهل على العامل أن يتعلم أحد الأجزاء الصغيرة من العمل ويكتفي بتعلمها وحدها ولا يستغرق ذلك إلا مدة قصيرة .

(٢) يصبح العامل حاذقاً في عمله الصغير (الذي اختص فيه) بعد أن يكون قد تمرن عليه مدة طويلة وبذلك تزيد كفاءته الانتاجية فتزيد اجوره .

(٣) لقد وفرت المسكن على العامل القيام بالأعمال الشاقة كرفع الأثقال الكبيرة وجرها وغير ذلك .

(٤) ينال العامل قسطاً كبيراً من الاستقلال بالعمل داخل المعامل الكبيرة .

(٥) يسهل تقسيم العمل أيضاً لكل عامل أن يختار العمل الذي يميل إليه .

أما مضار الاختصاص في العمل (وأكثرها تصيب العامل) فأهمها هي :

(١) الملل الناتج عن تكرار نفس العمل يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر .

وقد يعيق التعب الناتج عن العمل استمرار ذلك العامل في عمله ، وقد يصاب بالوهن والأمراض والخلل العقلي . ولذا فقد انتقد بعضهم نظام الاختصاص في العمل من الوجهة الفنية والانسانية .

(٢) في حالة الاختصاص في العمل تنشأ فكرة عدم الشعور بالمسؤولية

وهذه مما تعيق نمو روح الابتكار عند العامل وجعله كآلة أوتوماتيكية مسيرة .

(٣) يعيق الاختصاص بالعمل انتقال العامل من عمل لآخر فيما اذا فقد

عمله الأول . وهذا مما يقيّد حرية العمل ، وينتج عن ذلك ان العامل يقضي عدة أيام عاطلاً قبل أن يجد له عمل مشابهاً لعمله الأول أو لائقاً عمل جديد . وهذا مما يزيد في صعوبة حل مشكلة البطالة .

(٤) ان التطرف في الاختصاص بالعمل يولد كثرة في الانتاج قد تزيد عن

الحاجة المطلوبة فينتج عن ذلك عامل رئيسي في حصول الأزمات الاقتصادية بتكدس الأموال التي تنخفض أسعارها .

(٥) في حالة الاختصاص بالعمل وتوسع المعامل يضعف الاتصال بين

صاحب العمل وعماله . فقد كان سابقاً يشرف صاحب العمل بنفسه على عمله وعماله

فيعتني بتحسين حالة عماله . أما الآن فقد انتقلت ملكية أكثر المشاريع الصناعية الكبيرة الى أيدي حملة الأسهم في الشركات فأصبحت العلاقة بين مالكي تلك الصناعات وعمالهم ضعيفة . وقد لجأت هذه الشركات الى وسائل ترفيه حالة العامل وإيجاد الوسائل المنشطة له بقصد تلافي ذلك النقص إذ من الطبيعي أن يفضل العامل الاشتغال عند أصحاب الأعمال المحسنين على الاشتغال تحت نير البطالة منهم ولو دفع له الآخرون أجوراً أكثر بقليل مما يدفعه الأولون .

وإخلاصة ان فوائد الاختصاص في العمل وتقسيمه تزيد على مضاره ، والاختصاص هذا من الأمور التي ساعدت على رفع مستوى العيش في المجتمع كما ان مضاره — كما مر معنا — قد خفت الى درجة كبيرة بواسطة التنظيم العلمي في العمل وتحديد ساعات العمل وتقليلها وغير ذلك مما أفسح المجال الى المساهمة في الأعمال البيتية والأهلية والفكرية والدينية وغيرها بحيث ارتفع العامل من جعله كآلة ميكانيكية لأن يكون فرداً متجانساً مع غيره فيقوم بواجبه في المجتمع .

الرموال المناسبة للاختصاص في العمل : ان الأحوال المناسبة للاختصاص

في العمل تتوقف على عاملين :

اولاً — اتساع السوق التجارية : لانه من العيب أن ينتج صاحب العمل مقادير من البضائع اذا لم يجد لها سوقاً لتصريفها فيه . ولذا فان مقدار ما تحتاجه السوق يحدد الى درجة كبيرة مقدار ما ينتجه أصحاب العمل ، وذلك مما يؤثر في اتساع تقسيم العمل .

ثانياً — استمرار العمل وتوفير المال اللازم : أن اتساع السوق وحده لا يكفل انشاء المصانع الكبيرة لأن ذلك يحتاج الى رؤوس أموال وعمال ومواد خام

كافية لانتاجه ، فاذا توفرت هذه العوامل باستمرار أصبح بالامكان انشاء المعامل الكبيرة التي تساعد على تقسيم العمل .

تحول العمل وصعوبة نقله : الحرية في العمل هي فسخ المجال للعامل ان يترك عمله وينتقل الى آخر بملء اختياره او حسبما تقتضيه مصلحته . وقد جعل النظام الصناعي الحاضر التنقل والتحول من عمل الى آخر صعباً لاحتياج كل نوع من العمل الى قابليات خاصة وكفاءات متفاوتة وتدريب جديد تحتاج الى توفيرها مدداً متفاوتة من الزمن ، كما أن للاختصاص الجغرافي والمحلي وتمركز الصناعات في مراكز دون اخرى جعل انتقال العمل صعباً فقلل من حرية انتقال العامل . ومن العوامل المهمة أيضاً في حرية العمل هو قانون العرض والطلب الناتج عن المنافسة بين مختلف الصناعات او الشركات التي تقوم بانتاج نفس البضائع ، فاذا كثر عدد العمال في صناعة ما كثر انتاجها فيزيد العرض في الاسواق ويهبط السعر فتضطر بعض الشركات الى تقليل انتاجها فتضطر حينئذ عمالها الى ترك أعمالهم ، فينتقل هؤلاء الى صناعة اخرى يكون فيها المجال للربح اكثر من الاولى . وكذلك اذا كان عدد عمال صناعة من الصناعات قليلاً ويزيد الطلب على بضائعها ترتفع أثمانها ويجذب اليها هذا الارتفاع في الأسعار عمالاً اكثر من ذي قبل فيتوازن الانتاج بين الصناعات المختلفة بصورة طبيعية .

وللمنافسة بين العمال أثرها في الانتاج فترى ان العمال يتنافسون في مختلف الصناعات وفي الصناعة الواحدة او المعمل الواحد بقصد الحصول على أكبر الاجور . ولهذا المنافسة أثرها وفوائدها في الانتاج وهي كما يلي :

(١) حصول توازن بين الانتاج والاستهلاك بحيث يتفق العرض مع الطلب

(٢) تساعد المنافسة على خفض أسعار الحاجيات فيسهل على الفقراء الحصول عليها .

(٣) تقضي المنافسة في العمل على الصناعات الرديئة والأقل كفاءة وتساعد القوية منها فتتحسن صفات المنتج ونوعه .

(٤) تساعد هذه المنافسة على زيادة الأجور ورفع مستوى المعيشة .

الآثار وأثرها في الصناعة والعمل : يرجع عهد الثورة الصناعية الى أواخر القرن الثامن عشر ، ولكنه لم يصل الى أوج عظمته إلا في أواخر القرن التاسع عشر او القرن العشرين حيث يدعى عصرنا الحاضر عصر الكهرباء . وقد رافقت هذه الثورة الصناعية سلسلة من الاختراعات المجيدة فقلبت كلا من النظام الزراعي والصناعة اليدوية الأهلية ، وحل محلها نظام المعمل وصارت الآلات المحركة بالبخار او بقوة النفط او الكهرباء رئيسية في النظام الاقتصادي السائد . ولذا كان من الواجب معرفة فوائد تلك المكائن او الآلات ومضارها .

أما فوائد تلك المكائن والآلات التي يحصلها صاحب العمل فهي :

(١) امكان انجاز العمل بسرعة فائقة ، فصارت بعض السفن تبلغ حولتها (٤٠٠,٠٠٠) طن وقوة محركاتها (٨٠,٠٠٠) حصان ، فلو استخدمنا بدلها المحذفين لاحتجنا الى (١٠,٠٠٠) مجذف من الرجال على الأقل .

(٢) صنع بضائع من نوع واحد ، فصارت المعامل تنتج يومياً عشرات الالوف من بضائع متشابهة كمعجون الكولينوس وصابون بولوليف الخ .

(٣) سهلت أمر القيام بالأعمال الكبيرة والدقيقة كمطارق المعادن التي تبلغ زنتها نحو (٣) أطنان وتتحرك نحو (٢٠٠) مرة في الدقيقة .

- (٤) ازداد الدخل بالنسبة للمنتج لكثرة انتاجها وزيادة ارباحها .
- (٥) سهلت المكنائ أمر اقتناء الحاجات واستهلاكها ، لان الوحدات المصنوعة بواسطة المكنائ أرخص ثمنًا من المصنوعة بالايدي فاسعار السجاد الايراني الذي يحاك بالايدي (مثلا) أكثر بكثير من السجاد الايطالي او الامريكي الذي يصنع بواسطة المكنائ .
- أما فوائد الآلات والمكنائ بالنسبة للعامل فهي (١) تقليل العناء وزيادة الفرص له (٢) كما انها أفسحت المجال لاستخدام العمال الضعيفي القوى العملية والعقلية والجسمية .

أما مضار الآلات والمكنائ فهي :

- (١) انها أفقدت الأشياء الدقيقة الصنع رونقها وجمالها المتأتين عن صنعها بالايدي كالصياغة الدقيقة والرسم وغير ذلك من الفنون الجميلة .
- (٢) انها تسبب لمدة قصيرة بطالة العمال لمقدرتها على القيام محل عدد وافر منهم . ولكن هذه البطالة لا تبقى طويلا إذ انها تفسح مجالا أوسع في الأعمال من جراء رخص البضائع الناتج عن استعمال الآلات فيزيد الطلب على هذه البضائع فيتسع حينذاك المجال للعمل ويزيد الطلب على العمال فيجد العاطلون منهم أعمالا لهم . كما ان انتاج هذه البضائع ترافقه زيادة محسوسة في أعمال الشحن واتساع نطاق صنع المكنائ وادارتها وبناء محل جديد لها ، فيجد قسم كبير من العمال العاطلين اشغالا لهم أيضاً . ولذا كانت الدعاية ضد المكنائ بكونها تسبب عطالة دائمية بعيدة عن الحقيقة فهي بالعكس تكون واسطة لايجاد مجال اشتغال هؤلاء لمدد طوييلة في المستقبل .

السطح والعمال

تتوقف كمية العمل في الانتاج على شيئين (أولاً) عدد السكان و (ثانياً) نسبة السكان المستخدمين فعلاً في الانتاج .

السطح كمصدر للعمل : يتوقف عدد السكان بالدرجة الاولى على نسبة الولادات والوفيات ، ومن الطبيعي في الجنس البشري - كما في الأشياء الحية الاخرى - أن يزايد عدد السكان ويتضاعف ؛ فان الغريزة الجنسية إذا جرت مجراها الطبيعي ولم تحدد تؤدي حتماً الى كثرة الولادات فينتج عن ذلك تزايد السكان ، فإذا سادت أحوال مناسبة بقعة ما حيث تكون نسبة الولادات عالية والوفيات قليلة يكون بالامكان تضاعف عدد السكان كل « ٢٥ » سنة . وذلك مما يؤدي الى حالة حرجية إذ قد رأينا في دراسة الأرض اننا بعد أن نصل الى حد معين في الانتاج يبتديء قانون الايراد المتناقص « او الغلة المتناقصة » ولذا نرى انه إذا تزايد عدد سكان مقاطعة ما فان منتج أرضها يبتديء بالتناقص بالنسبة الى ما يصيب كل شخص وقد تمتد هذه العملية بحيث يصبح الانتاج غير كاف لسد حاجات هؤلاء السكان .

ان أول من وضع هذا الاحتمال بشكل علمي واف هو الرجل الديني « مالثس » ولهذا يسميها البعض « بقانون مالثس الخاص بالسكان » . ويمكننا تلخيصه بما يلي وهي « يسود في حالة معلومة في الانتاج وضع يؤدي الى أن يسبق عدد السكان وسائل المعيشة في الانتاج بحيث يصبح هذا الانتاج غير كاف لسد حاجات أولئك السكان » .

النتائج المترتبة على « قانونه السطر » : ولمعالجة النتائج الناجمة عن هذا القانون هنالك محاولات في اتجاهين : أما الاتجاه الأول فهو محاولة زيادة انتاج وسائل المعيشة بصورة أسرع من تزايد السكان الطبيعي ، والاتجاه الثاني هو منع او تقييد تزايد السكان .

لقد كان « مالتس » متشائماً لهذا الوضع ولم يرَ بالامكان زيادة الانتاج ليتلافى تزايد السكان ، ولكننا في وقتنا الحاضر أكثر تفاؤلاً إذ ان الاحتمال الذي ادعى به مالتس لم يطابق الواقع . ومن العوامل التي جعلت هذا الاحتمال قليل التأثير ما يلي :

أولاً - تزايد وسائل العيش بالطرق الآتية :

- ١ - التقدم في وسائل الانتاج الفنية .
- ب - الحصول على أراض إضافية واسعة .

ج - سهولة استيراد مواد الأكل والمواد الخام من بلد الى آخر .

ثانياً - منع تزايد السكان بالطرق الآتية :

- ١ - زيادة نسبة الوفيات .
- ب - قلة نسبة الولادات .
- ج - الهجرة .

وسنبحث كلا من هذه النقاط بدوره .

التقدم في وسائل الانتاج الفنية : وبتقدم العلم والاختراعات زادت امكانية الانتاج بحيث ان أمريكا الشمالية « مثلاً » التي كانت تعيل حوالي نصف مليون من السكان المتوحشين أصبحت تعيل الآن أكثر من « ١٢٠ » مليوناً

من السكان وبذلك تجعل امكانية ايجاد اختراعات جديدة او تحسين المكنان المستخدمة في الانتاج في المستقبل لنا أملا في تزايد الانتاج لالة عدد أكبر من السكان .

الحصول على اراض اضافية واسعة : وذلك بارواء الصحاري وتجفيف المستنقعات وقسم من البحار ، واستعمار اراض قليلة السكان كما هي الحالة في استيلاء اليابان على منشوريا وقسم من الصين .

سهولة استيراد مواد الاكل ومواد الخام من بلد الى آخر :

وذلك لتقدم طرق المواصلات والتجارة والصناعة بحيث صارت بعض البلاد صناعية على الأكثر ولا يزرع في بلادها إلا الشيء القليل من المحصولات الغذائية أوالمواد الخام الزراعية فتعتمد تلك البلاد الصناعية في ذلك على استيرادها من بلاد أخرى غنية بالمحصولات الغذائية والمواد الخام كما هي الحالة في انكثرة و بلجيكا وهولندا .

زيادة نسبة الوفيات : اذا لم تتوفر لسكان بقعة ما التغذية الكافية ووسائل السكنى واللبس بصورة مناسبة نزداد حينئذ نسبة الوفيات وتكون هذه النسبة مرتفعة بين الاطفال . كما ان انتشار الأوبئة من وقت الى آخر في بعض المناطق - كالصين والهند - مما يقلل عدد السكان عن طريق ارتفاع نسبة الوفيات . أما الحرب فهي عامل مهم في تناقص عدد السكان .

وتتوقف نسبة الوفيات هذه في مختلف البلدان على المستوى الثقافي والعلمي والصحي فيها ولذا نرى ان تلك النسبة في البلاد المتقدمة منخفضة كثيراً بالنسبة

الى البلاد المتأخرة كالصين والهند .

ويجب ألا ننسى تأثير العوامل المناخية وحصول الحوادث الفجائية كالفيضانات في الصين او كالزلازل والهزات الأرضية كما حدث في بلاد شيلي في هذه الايام او كما يحدث في اليابان بين فترات متفاوتة من الزمن .

فترة نسبة الولادات : وتنتج هذه عن عوامل عديدة منها انتشار البغاء واستعمال الوسائل التي تمنع الحمل والتأخر في الزواج « كما هي العادة عند سكان البلاد المتحضرة » . ويعتني كثير من سكان البلاد المتعلمين تعليماً عالياً من تقييد الولادات عندهم لافساح المجال لتربية أولادهم القليلي العدد تربية عالية . كما ان انتشار عادة التزوج بزوجة واحدة مما سبب قلة نسبة الولادات أيضاً .

الهجرة : ويرافق الهجرة عادة الاستعمار ، وهي بالحقيقة لا تعد مخرجاً لتزايد السكان بصورة عامة بل تحل معضلة تزايد السكان في بعض البلاد فقط على حساب بلاد اخرى ، ولهذا فالهجرة ليست بعلاج دائم لتزايد السكان على سطح الأرض .

العدد المناسب من السكان ببلد ما : وهو العدد المطلوب من السكان لاستثمار جميع الموارد الطبيعية في ذلك البلد ، فاذا كان عدد قطر ما غير كاف لاستثمار جميع تلك الموارد كان الانتاج قليلاً وان ما يصيب كل شخص أقل مما لو استثمرت كل تلك الموارد ، كما هو الحال في العراق الذي يستوعب أياد عاملة أكثر مما يوجد فيه من السكان في الوقت الحاضر . ولذا كان واجبنا ان نشجع وسائل زيادة عدد أفراد شعبنا العراقي بتشجيع الزواج ونشر وسائل التهذيب والصحة

وترفيه أحوال المعيشة من مأكل وملبس ومسكن ومكافحة الأمراض والابوثة والعناية بصحة الاطفال وغير ذلك مما يكفل زيادة عدد السكان في هذه البلاد . كل ذلك لكي يصل عدد سكاننا الى الحد المعين الذي تتمكن فيه من استغلال جميع موارد وثروات بلادنا الطبيعية بحيث يصيب كل فرد منها أكبر مقدار ممكن من الثروة ؛ وذلك يعتمد بدرجة كبيرة على تقدم الوسائط الميكانيكية والفنية المتبعة ، فاذا كانت تلك الوسائل أولية كان ما يستوعبه القطر من السكان قليلا ، ولكن بتقدم الوسائط الحديثة الفنية يكون بالامكان زيادة ذلك العدد .

الفصل السادس

العمل (تتمة)

مشاكل العمل

و

العمال في العراق

تنظيمات العمال ونقاباتهم : ان افساح الحرية للعمال حتى يتحدوا مع الآخرين برابطة المهنة تجعل مجال تفكيرهم واسعاً وترفع مستوى واجباتهم الاجتماعية ، وتساعد هذه الاتحادات على رفع اجور العمال ومستوى معيشتهم ، وتقوم باجراء المفاوضات باسم العمال المنتسبين إليها وخاصة بين الحاذقين منهم وبين مستخدميهم مع الاحتفاظ بقوة العمال وكرامتهم ومكانتهم . وقد قضت الاتحادات على روح العسف والشك الى درجة كبيرة مما كان يستخدمها أصحاب العمل . فهي التي تسوي المشاكل التي تنشأ بين العمال وأصحاب العمل فتدافع عن وجهة نظر العمال وتتصل بأصحاب العمل وتبين آرائها التي تؤخذ بنظر الاعتبار عادة . وكما ان لهذه النقابات امتيازات فان عليها واجبات أدبية واجتماعية أيضاً ولا يمكنها أن تطالب برفع الاجور اذا كانت غير مناسبة لمثل هذا الطلب او

أن تساعد العامل اذا كان الخطأ بجانبه . وتكثر مثل هذه الاتحادات في جميع البلاد الغربية سواء الديمقراطية او الدكتاتورية . وقد أسست الحكومات وزارات خاصة للإشراف على شؤون العمال واتحاداتهم وسنت القوانين التي تفسح المجال للتنظيم العملي وتساعد على ترقية حالة العامل وتحديد ساعات عمله فجعلتها بين « ٤٠ — ٤٨ » ساعة في الاسبوع ومنعت تشغيل الأولاد الصغار في المعامل وحظرت تكليف النساء بأشغال شاقة وزادت بعض الدول بأن أوجبت التأمين الاجباري للعمال ضد البطالة وضد الحوادث الفجائية وقامت ببناء دور خاصة تتوفر فيها شروط الصحة كما لاحظت ذلك في المصانع ومحلات العمل . كل هذه الأساليب تزيد في رفاهية العامل وتضمن حاجياته ومستقبله وترفع مستوى عيشه وثقافته .

وهذه الاتحادات تكون عادة على شكل « نقابة » من العمال ، وهذا المظهر سائد في النظام الاقتصادي الحاضر . ومن هدف هذه النقابات الحصول على اجور عالية للمنتسبين إليها من العمال ثم ترفيه أحوالهم المعيشية والاجتماعية بتقليل ساعات العمل وتخفيف الضنك والتعب الذي يتطلبه الشغل الشاق كما تقوم بالمفاوضة نيابة عن العمال وتتخذ الطرق اللازمة لحل مشاكل البطالة والاضراب ، وقد لجأت الى اعداد الاحتجاجات او القيام بتنظيم اضراب عام بين العمال حسب الاتفاق مع النقابات الاخرى وتتلقى الايعاز من اتحاد العمال الرئيسي وأيضاً هي التي تتوسط برفع هذا الاضراب اذا اقتضت المصلحة بذلك .

ان هذه النقابات تتمكن أن ترفع الاجور بطرق المقاومة فاذا لم تكن الأحوال مساعدة فان هذا الارتفاع في الاجور لا يكون طبيعياً ولا يمكن المحافظة عليه الى

مدة طويلة إذ أن قانون العرض والطلب يجري على العمال كما يجري على البضائع المعروضة في السوق . فان كان الطرف الاقتصادي غير مساعد على رفع هذه الاجور فان ما تقوم به نقابات العمال من المقاومة لا يكون ذا نفع كبير ، ولكنها يمكنها ان ترفع اجور المنتسبين إليها فقط باتباع أساليب اخرى مثل تحديد عدد الأعضاء المنتسبين إليها بفرض بدل اشتراكات عالية للدخول فيها ومد مدة التمرين وغير ذلك من الأساليب التي تحصر الأعضاء المنتسبين للنقابات ضمن عدد محدود فينتج عن ذلك حصر العمال وقلة عددهم ، وبهذا تتمكن النقابات من الحصول على اجور عالية لأعضائها .

ومما لا ينكره أحد ان لهذه النقابات فائدة في تعجيل رفع الاجور اذا كانت الأحوال السائدة في السوق مساعدة على ذلك . فالمطالبة الملحة بشكل جمعي تتمكن أن تجلب هذه التسوية بصورة أسرع مما لو كان العمال غير متحدين . وتساعد هذه النقابات أيضاً بصورة غير مباشرة على زيادة اجور العمال برفع كفاءاتهم فهي التي تشرف على تمرينهم على العمل لتدير حركاتهم ادارة منظمة وتوجهه توجيهاً صحيحاً .

تحرير ساعات العمل : ان ما يصرفه العامل من وقت في العمل له تأثير كبير على تقدمه الخلقى وعلى مقدار الاجور التي يتقاضاها فنجد العمال يسعون بكل قواهم الى تحديد ساعات العمل وتقليلها ليفسحوا مجالاً لأنفسهم فيوسعوا دائرة معلوماتهم ومعارفهم ولكي يكرسوا هذا الفراغ الذي يحصلون عليه في تتبع مجرى الحوادث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمساهمة في ألعاب سارة تريحهم وتزيد في قوة أبدانهم وأذهانهم ثم يتفرغوا الى تدبير شؤونهم البيتية

والعناية بتربية أولادهم فيصبح العامل في هذه الحالة رجلاً اجتماعياً متصلاً ببيئة بعد أن كان بحالته السابقة كالآلة الميكانيكية يقضي كل وقته في العمل . وقد ثبت أن تحديد الساعات يزيد في كفاءة العمال ومقدار إنتاجهم رغم قلة ساعات العمل . وقد كان العامل قبلاً يشتغل من الصباح حتى المساء ، وهذا اللاحاق الشديد يجعل العامل مساقاً للعمل غير راغب فيه بذاته . ويتفاوت عدد الساعات بحسب طبيعة العمل ، فهناك بعض الأعمال تتطلب ساعات قليلة كالأعمال الدقيقة والطيّران فلا يزيد مجموع ما يشتغله العامل عن (٢٠) ساعة في الاسبوع ؛ ولكن بشكل عام أن ساعات العمل تحدّد بين « ٤٠ -- ٤٨ » ساعة اسبوعياً ، أما النساء فإن ما يشغلنه من الساعات يكون عادة أقل مما يشتغله الرجال . والصغار تحدّد لهم ساعات العمل وتكون أقل من كل من الاثنين « الرجال والنساء » . وتشرف الحكومات عادة على تحديد عدد هذه الساعات في كل مهنة .

الاضراب : هو الاصرار المنظم على رفض العمل حتى تجاب مطالب العمال او يعجز هؤلاء العمال عن الاستمرار في اضرابهم هذا . والاضراب من الوسائل التي تلجأ إليها نقابات العمال للوصول الى رغباتها ، وهناك طرق أكثر فعالية من الاضراب نفسه لهذا نجد الاضراب العام نادراً وقليل الوقوع لما ينتجه من مضار لأصحاب العمل والعمال أنفسهم ثم البلاد التي يحصل فيها الاضراب حيث تقف فيها حركتا الصناعة والانتاج . والاضراب سلاح سلبي قوي تهدد به النقابات أصحاب العمل لنيل حقوقها ولذا فيجب أن لا يستعمل إلا عند الضرورة القصوى ، لأنه يولد الضغينة بين صاحب العمل والعمال ويقف سداً منيعاً أمام التقارب بينهما . ولذا يجب أن لا يستخدم أيضاً إلا اذا استعصت الامور وتعقد حلها ولم تنجح

المفاوضات والتوسطات الحكومية لايجاد الاتفاق بين أصحاب العمل والعمال .

أسباب البطالة والطرق المجدبة لتخفيفها : البطالة هي التوقف عن العمل لمدة من الزمن وهي خطر عظيم يجابه المجتمع الاقتصادي الحالي . وغالباً يبالغ في مشكلة البطالة فيظهرها الناس بصورة أعظم مما هي في الواقع لتعلقها بمصلحة أفراد المجتمع مباشرة . فاذا قام معمل بانقاص اجور العمال الى النصف وتشغيلهم نصف الوقت الذي كانوا يشغلونه قبلاً فسرعان ما تدور الشائعات ناشرة أخبار هذه البطالة فتنتقل الى الصحف فتذكرها وتبحث طرق معالجتها . وقليل من الناس يعرف هذه الحقيقة ذلك ان العامل « وحتى الفلاح » اذا كان بمفرده لا يمكنه أن يشتغل كل الشهر ، ففي كثير من الأحيان لا يجد العامل لنفسه شغلاً فلا بد أن يبقى عاطلاً وهذه نقطة يجب أن يحسب لها العامل حسابها فينتظر أن تمر عليه بعض أيام السنة يبقى فيها عاطلاً وليس في هذا خطر كبير . ولكن الخطر يكون اذا ما تفاقمت البطالة وكثر عدد العمال العاطلين لمدة طويلة كما يحدث عادة في البلاد الصناعية عندما تحدث الأزمات المالية فتتكسب البضائع في المخازن ويكون العرض أكثر من الطلب فتتخفف بذلك الأسعار ويتوقف كثير من المعامل عن الانتاج فتقل أشغالها ويقل عدد العمال المستخدمين ويزداد عدد البطالين منهم فيحصل خطر عظيم من ذلك .

وقد ذكرنا لكم — في بحث الآلات — ان البطالة قد تنشأ اذا ظهرت اختراعات جديدة توفر على أصحاب العمل قسماً من العمال ، ولكننا وجدنا ان هذا التأثير وقي لا يدوم كثيراً بل بالعكس فانه يؤدي بعد مرور زمن طويل الى حصول زيادة في طلب العمال ورفع مستوى عيشهم .

وقد لجأت كثير من الحكومات الى معالجة أمر البطالة بتأسيس شركات تؤمن العمال ضد البطالة فيدفع العامل قسطاً من اجره اليومي لقاء هذا التأمين كما انها تلجأ الى القيام بمشاريع كبيرة ولو عن طريق الاقتراض لتشغيل عدد وافر من عمالها العاطلين ، وتمنح المساعدات المادية لهؤلاء العمال ايام بطالتهم ، وتقوم بخدمات عامة لهم فتعطي الدور القليلة الايجار والتهذيب المجاني وتأسيس المستشفيات المجانية وانشاء الحدائق العامة للنزهات والالعب وقتل أوقات الفراغ وغير ذلك مما يقلل عناء العاطلين ويعجل في حصول التقدم الاقتصادي والرفاهية العامة ، وتنظم أمر القرض وتعالج الازمات الاقتصادية بايجاد اسواق وغير ذلك مما يبعث على الاستقرار ويقلل البطالة .

ومن الأساليب الاخرى التي تساعد على تخفيف وطأة البطالة تشجيع التوفير بين طبقات العمال وجعله في بعض الأحيان اجبارياً وكذلك افساح المجال للمساهمة في قسط من ارباح الشركات على شكل اسهم باسماء العمال . وقد اهتمت عصبة الامم كثيراً في مشكلة البطالة في العالم واسست لذلك سكرتارية دائمية خاصة تشرف على قوانين العمال في مختلف الأقطار وتحتم على الدول المشتركة فيها اتباع شروط معينة في تشغيل العمال من تحديد ساعات اعمالهم واجورهم وترقية احوالهم ، وان العراق إحدى هذه الدول التي تتبع مثل هذا النظام فيما يخص العمال .

وترافق الازمات المالية عادة ظاهرة هامة تلك زيادة في البطالة ، فقد بلغ عدد العاطلين المسجل في بريطانيا العظمى وحدها في سنة ١٩٣٣ ماينيف على مليوني عاطل . وتختلف البطالة في القطر الواحد بين محل ومحل ومهنة واخرى

أي حسب كل من اختلاف المكان والمهنة . ومن اسباب هذه البطالة أيضاً الحرب العظمى التي ولدت عند انتهائها اضطراباً عاماً في سير الصناعات سيراً طبيعياً ، ومن أسبابها أيضاً عدم مطابقة الاجور التي يتقاضاها العمال مع الحاجة اليهم ، ثم ان الزيادة في عدد السكان اوجدت ايداعاً عاملة جديد فنتج تبعاً لذلك زيادة مطردة في عدد العمال .

وقد حصلت هذه البطالة في بريطانيا العظمى ذلك القطر الصناعي بسبب قلة الطلب لبضائعها لقيام دول جديدة تصدر البضائع بأسعار أرخص منها كاليابان . وان بقاء الضرائب على حالها او ازديادها في بعض الأحيان مما سبب انتشار البطالة بصورة واسعة في بريطانيا .

وفي بحث البطالة تدخل عدة عناصر اخرى فالتغيرات في الفصول وفي الأزمات تنتج زيادة في العمال العاطلين ، كما ان تدريب المبتدئين المتزايد يولد أيضاً زيادة في عدد العمال الطالبين الى العمل ، وان اختراع مكائن جديدة — كما قلنا سابقاً — يسبب الاستغناء وقتياً عن كثير من العمال .

ومن العلاجات المقترحة لحل مشكلة البطالة هي : الاكثار من الانتاج وجعله رخيصاً وتنقيص الضرائب وتوجيه العمل توجيهاً صحيحاً ، وزيادة مدة التدريب وكفاءته ، والتعاون بين العمال وأصحاب العمل لأن البطالة تؤدي بصورة طبيعية الى تدمير عام . ومن المهم أن نبذل الجهود لانقاص ظاهرة البطالة والحفاظ على السلام الصناعي . ولذا نجد ان كثيراً من الحكومات اوجدت نظاماً للتأمين الاجتماعي وتقدمت هذه النظم كثيراً خلال السنوات الأخيرة . وكانت المانيا اولى هذه الدول في ادخال خطة التأمين الحكومي الاجباري للعمال في سنة ١٨٨٣ ،

وقد شمل هذا التأمين الأمراض والحوادث والتأمين ضد البطالة والشيخوخة وعدم القابلية للعمل . وقد تبعتها بقية الدول في هذا المضمار فسنت كل من فرنسا وبلجيكا والنمسا وهولندا وإيطاليا وبلاد النرويج والدانمرك وسويسرا والولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا العظمى نظاماً مشابهة في التأمين الاجتماعي . ولتخفيف وطأة البطالة أوجدت الدول نظاماً خاصاً للتأمين ضد البطالة وكانت السابقة في هذا المضمار بريطانيا العظمى وذلك في سنة ١٩١١ بحيث شمل هذا النظام جميع العمال الذين يبلغون من العمر ١٦ سنة فما فوق وشمل (١٢) مليوناً من العمال . وقد فرض هذا النظام على العمال دفع قسط من أرباحهم لقاء ذلك التأمين . وقد استخدم هذا النظام لرفع مستوى العيش فخفف من تعاسة العمال كثيراً . وبجانب نظام التأمين هذا أوجدت المجتمعات الحديثة أساليب أخرى لإحلال التجانس في الصناعة كرفع مستوى العيش بتحسين وسائل الراحة وتقليل عناء العمل وتلطيف محيط العمال وجعله مسرراً ، وباستخدام أوقات فراغه في أشياء مفيدة ملذة ، وبتسهيل وسائل التعليم عندهم . فأخذ يشعر العامل الآن بأهمية زيادة الرفاه في محيطه ، وتعهدت كثير من الشركات والمعامل بتوفير ذلك للعمال .

العمال وقوايهم في العراق : ان أهم طبقات العمال في العراق الفلاحون وحالتهم ليست كحالة الفلاح الأوروبي ، فان مستواهم واطي جداً وأكثرتهم أميون ويعيشون عيشة ابتدائية في أماكن غير صحية كالصرائف والأكواخ المحاطة بالمستنقعات حيث تكثر المياه النتنة الرائحة وخاصة من يشتغل منهم في زراعة الشلب (الرز) في الجزء الجنوبي من العراق . وكذلك نجد كفاءة هؤلاء الفلاحين

قليلة جداً لجهلهم الامور الصحية والفنية وعدم معرفتهم استعمال الآلات الحديثة في الزراعة . أما اجورهم فزهيدة وتنحصر فيما تصيبهم من قسمتهم من الغلة التي يزرعونها ، وتفاوت مقدار ذلك حسب السنين ومقدار العائد . ولذا كان الأجير منهم عند الحكومة او في غيرها من المؤسسات أحسن حالا وارفع مالا . والأمل معقود بتقدم البلاد الاقتصادي الذي ابتداءً ينمو حديثاً وبه ستبذل العناية الفائقة لسعادة أفراد الشعب الذي شطره الاكبر طبقة الفلاحين . ولا يمكننا في هذه العجالة أن نعالج مشكلة الفلاح فان ذلك يتطلب بحثاً طويلاً ، وسنحاول التطرق إليه كلما تقدمنا في دراسة علم الاقتصاد .

أما القسم الثاني من السكان فهم البدو الرحل الذين يعتنون بتربية الاغنام والابل ويتنقلون من محل لآخر طلباً للمرعى . وعيشة هذه الطبقة لا تزال ابتدائية ولذا فيمكننا أن نسميهم عمالاً بالمعنى الاقتصادي الواسع . وتسعى الحكومة الآن في اسكانهم وتحضيرهم وتعويدهم على امور الزراعة وتشغيلهم في الأعمال العمرانية كشق الترع وفتح الطرق ومد السكك الحديدية وغير ذلك من الأعمال .

والطبقة الثالثة يطلق عليها اسم العمال بالمعنى الاخص وهم الاجيرون عند الشركات وفي مؤسسات الحكومة والمصانع والتي هي قليلة في هذه البلاد ، كذلك المستأجرون في شركات النفط المختلفة وشركات النقل والسكك الحديدية والميناء وغيرها من الأعمال العمرانية .

وليس لدينا احصاء كاف لعدد العمال في العراق سوى عدد الذين يشتغلون بشركات النفط ومؤسسات السكك الحديدية والميناء فيبلغ مجموعهم (٦٥٠٠) عاملاً تقريباً .

وقد صدر في العراق قانون العمال (رقم ٧٢) سنة ١٩٣٦ وملتخص أهم أحكامه ما يأتي :

- ١ — يمنح العامل عطلة يوم واحد في الاسبوع يتقاضى فيه اجوراً كاملة .
- ٢ — يستريح العامل ساعة في منتصف عمله اليومي .
- وفي المشروع الصناعي الذي يزيد عدد عماله عن عشرة عمال تطبق المواد الآتية :
- ٣ — تمنح للعامل اجازة اعتيادية باجرة كاملة في كل سنة عشرة أيام .
- ٤ — تمنح للعامل اجازة مرضية عن كل سنة واحدة (١٥) يوماً حسب تقرير طبي .
- ٥ — تمنح للعامل اجازة بنصف اجرة بموجب نظام (ولكن لم يصدر ذلك النظام) .
- ٦ — يجب اتخاذ الاحتياطات الخاصة الكافية للمحافظة على سلامة العمال .
- ٧ — تحديد ساعات العمل حسب الصناعات ومعظمها (٨) ساعات .
- ما عدا صناعات النسيج والبناء والتجارة الخ . فتقرر لها (٩) ساعات .
- ٨ — عدم استخدام المراهقين بناتاً وعدم تشغيل النساء ليلاً .
- ٩ — عدم استخدام المراهقين والنساء في السفن .
- ١٠ — عدم استخدام المرأة الحبلى ، فيجب اعطاؤها اجازة فوق الاجازات الاعتيادية .

اما ما يخص التعويض فقد ذكره القانون كما يلي :

- ١١ — اذا اصاب العامل بعارض أدى الى عاهة دائمية او عجز دائمى يستوفى

تعويضاً بمبلغ يساوي أجرته مدة سنتين .

١٢ — اذا حصلت وفاة يستوفي ورثته مبلغاً يساوي أجرته لمدة سنتين أيضاً .

أما ما يتعلق بالسماح بإنشاء النقابات فهي :

١٣ — يسمح بإنشاء النقابات التي تسعى بالعناية بشؤون العمال و بث روح التعاون والتعاقد بينهم والسعي في سبيل التهذيب والثقافة الصحية والاجتماعية والاخلاقية كترقية حالة العمال في العراق . وهناك عدة نقابات وجمعيات مهنية .

ونلاحظ من هذا بأن العراق قد اتبع في سن هذا النظام روحية القوانين السائدة في العالم وخاصة ارشادات « مكتب العمل الدولي الدائم » في جنيف الذي ينعقد سنوياً في تلك المدينة في شهر حزيران ويمثل فيه العراق . وهو يزود حكومة العراق بكثير من التقارير والاتفاقيات الدولية لتستشير بها فيما يخص أمر العمال .

وهناك أمل في ترقية كفاءة العامل في العراق وتحسين حالته بإدخال النظام الذي تتبعه الدول الحديثة كإنكلترا والولايات المتحدة والدانمارك ويشمل التأمين الاجتماعي ضد الحوادث والبطالة ثم القيام بمشروعات تساعد على ترفيه حالة العمال وترفع من كفاءتهم .

وقد فرضت الحكومة على أصحاب العمل تعويض العمال عند اصابتهم بحوادث أثناء عملهم بشرط أن تؤدي الى نقصان عضو منهم فيعوض صاحب العمل لذلك العامل ٧٠ ٪ من أجره خلال سنتين اذا فقد الذراع الأيمن عند المرفق فما فوقه وبنسبة ٦٠ ٪ اذا فقد العامل ذراعه الأيسر عند المرفق او فوقه ، او فقد ذراعه الأيمن تحت المرفق او الرجل حتى الركبة او فوقها ، وبنسبة ٥٠ ٪ اذا فقد الذراع الأيسر تحت المرفق او الرجل تحت الركبة او فقد السمع كلياً ، و ٣٠ ٪ اذا فقد

احدى عينيه او ابهاماً واحداً ، و ٢٠ ٪ اذا فقد أصابع قدم واحدة وغير ذلك من التعويضات عن أمثال هذه الحوادث .

وقد أصدرت الحكومة العراقية مؤخراً قانوناً بمحصر المهنة بالعراقيين وعدم جواز استخدام الأجانب إلا اذا كانت منهم فنية لا يمكن أن يقوم بها عراقي ، ولكن هذا القانون لم يطبق حتى الآن وقد نصت الامتيازات التي منحتها الحكومة العراقية للشركات ذوات الامتيازات كشرركات استخراج النفط وجوب استخدام العمال العراقيين .

الفصل السابع

رأس المال

رأس المال والثروة : يستعمل هذا الاصطلاح الاقتصادي (رأس المال) للتعبير عن عدة أمور ولهذا كان لمفهومه في علم الاقتصاد معنى خاص . فالرجل الاعتيادي يعرف رأس المال بالدرهم ، ومع ان الدرهم يمكن أن يستخدمها كـرأسمال ولكن لا يشترط في رأس المال أن يكون دراهم فقط ، والتاجر يعبر عن رأسماله ويقصد به صافي موجوداته من النقود الموجودة لديه او المودعة في المصارف وما عنده من البضائع والمكائن والآلات الموجودة بمحله التجاري .

ويشمل رأس المال الثروة ؛ ولكن هل كل الثروات هي رأسمال ؟ ان الجواب على هذا السؤال يتوقف على تعريفنا لرأس المال . فرأس المال كالثروة يمكننا أن ننظر إليه من الوجهة الشخصية او الاجتماعية العامة . فهو من الوجهة الشخصية يقصد به « ذلك القسم من الثروة الذي يدخل ربحاً على الفرد » . أما من وجهته الاجتماعية فيعرف رأس المال بأنه « تلك الثروة التي تخصص وتستخدم لتوليد ثروة اضافية اخرى » . وفي كثير من الأحيان نجد ان وحدة من الثروة تؤدي هذين القصدين معاً فتدر ربحاً لفرد وتستخدم أيضاً في توليد ثروة اضافية جديدة . ولكن هنالك حالات تستدعي التمييز بين الثروة التي تجلب دخلاً

لشخص معين ولكنها لا تزيد الى مجموع ثروات المجتمع شيئاً . فمثلا ان الشخص الذي يتقاضى فائدة (فائضاً) من اعطاء ثروته كقرض لشخص مبذر فاننا نرى في هذه الحالة ان الدائن زادت ثروته الشخصية ولكن لم تضاف هذه الصفقة شيئاً لثروات المجتمع بصورة عامة بل ربما تكون قد نقصت . ولذلك سوف نتبع في كتابنا هذا التعريف الاجتماعي لرأس المال بوجه عام .

يمكننا اذاً أن نعرف رأس المال بما يأتي : « تلك الثروة التي تخصص وتستخدم في توليد ثروة اضافية اخرى » . ولرأس المال أشكال عدة فمثلا الغلة التي يضعها الفلاح جانباً ليستعملها كبنود في الموسم القادم تعد من الوجهة الاقتصادية رأسمال كما ان المكين والآلات وبنائة المصنع والاجور التي يدفعها صاحب العمل للعمال ومصرافات المحل ، كلها تدخل تحت رأس المال بمعناه الحقيقي الكامل .

رأس المال والارض : يشابه رأس المال الارض في كثير من الوجوه ويختلف عنها اختلافاً بيناً في نواح عدة فكلاهما متشابهان بكونهما عوامل مادية في الانتاج ، ويختلفان في عملية الانتاج بصورة مباشرة عن العمل الذي يبذله الإنسان سواء أكان جهداً بدنياً أم ذهنياً . وقد يستخدم رأس المال في استثمار الارض ويصبح حينذاك من الصعب التفريق بين ما تهبه الطبيعة من عطايا وبين ما يبذله الإنسان من السبل في تحسينها . ويختلفان كذلك حسب المعنى الاقتصادي إذ أن الارض هي هبة الطبيعة في حين ان رأس المال ناتج عن جهد الإنسان وعطايا الارض معاً . والارض محدودة في كميتها نسبياً في حين ان رأس المال يمكن توسيعه وزيادته الى مدى بعيد جداً ، كما ان المزايا الطبيعية

لا تمتحى على حين ان رأس المال ينعدم بالاستهلاك ويحتاج من وقت الى آخر الى تجديد .

مصدر رأس المال : لما كانت الثروة هي المصدر الأساسي لرأس المال كان للدخل تأثيره على مقدار كمية رأس المال . ولذا نرى ان بحث الدخل والثروة ذوا علاقة مباشرة كبيرة بهذا الموضوع (وقد مرّ معنا سابقاً فلا حاجة لاعادتها) . ويجدر بالطالب مراجعة أبحاث « الثروة » و « الدخل » و « التوفير ومؤسساته » التي تعد جميعها من مصادر رأس المال .

النظام الرأسمالي : ان النظام السائد في الصناعة يسمى « بنظام الرأسمالية » وهو المظهر الرئيسي لمجتمعنا الاقتصادي الحاضر إذ نحتاج في انتاجنا الى محركات كبيرة معقدة التركيب وآلات عديدة منها الدقيقة ومنها الضخمة ذوات السرعة الوافرة كما يرافق ذلك البنيات الواسعة ومقادير كبيرة من مواد الخمام وبعض المواد المصنوعة كل ذلك يحتاج الى رأسمال كبير يفوق بمقاديره الضخمة ما كان يتطلبه النظام الصناعي اليدوي . وهذا ما يدعى بالنظام الرأسمالي او « الرأسمالية » .

أنواع رؤوس الأموال : مما يسهل هذا البحث ويقربه الى الذهن تقسيم رأس المال الى قسمين :

- (أولاً) رأس المال الانتاجي (أي الذي يؤدي الى الانتاج) .
 - (ثانياً) رأس المال الاستهلاكي (أي المؤدي الى الاستهلاك) .
- ويشمل النوع الثاني (الاستهلاكي) البضائع الكاملة الصنع القابلة لاشباع

الحاجة بصورة مباشرة او هي فعلا في دور الاستعمال والاستهلاك . فانخبز على مائدة الطعام والثياب التي نلبسها والبيوت التي نساكنها وغيرها من الأشياء التي يستعملها الانسان في حياته اليومية كلها رأسمال استهلاكي .

أما رأس المال الذي يستخدم لغاية الانتاج فيشمل مواداً كبيرة لا يمكن استخدامها لاشباع حاجات الإنسان بصورة مباشرة بل هي واسطة ووسيلة لانتاج غيرها من البضائع الاستهلاكية . ويدخل ضمن هذا القسم أبنية المعامل ومؤسساتها الكبيرة والصغيرة بما فيها من محركات وأدوات وآلات ومواد خام ووقود وغيرها مما يستخدم في عملية الانتاج .

ويضيف البعض أيضاً تقسيم رأس المال حسب تداوله الى قسمين : فبعض رأس المال « ثابت » والبعض الآخر « دائر » . فالثابت منها يعرف بأنه ذلك القسم من رأس المال الذي يمكن استعماله بصورة متكررة في نفس عملية الانتاج . ففي المطبعة مثلاً تستعمل البناية يوماً بعد يوم وسنة بعد سنة وتستخدم المكين لمدة طويلة أيضاً ولذا فهي ثابتة نسبياً ؛ في حين ان هناك أنواعاً أخرى من رأس المال الانتاجي كالوقود الذي يستخدم في تحريك هذه المكين ويستهلك او ينعدم في عملية واحدة . كما ان الورق اذا استخدم في الكتابة يصبح غير نافع للكتابة لأكثر من تلك العملية . وتعرف هذه الأنواع من البضائع بالرأس المال « الدائر » فيمكن تعريفه بأنه ذلك الرأس المال الذي يمكن أن يستعمل إما مرة واحدة او لمرات قليلة في عملية انتاج واحدة وينعدم نفعا في تلك العملية .

ويشمل رأس المال الثابت الأرض والبنائات والقنالات والسكك الحديدية والمراكب والسيارات والمكين . ويشمل الثاني « الدائر » كل المواد الخاطم

والمواد الكاملة الصنع التي تباع في المحلات التجارية بقصد الاستهلاك كالكتب والصابون والبطاطة واللحوم والأقمشة وغيرها .

والتمييز بين هذين النوعين نسبي ولذا فيعد البعض القلم مثلاً رأسمال ثابت وآخرون يعدونه رأسمال دائر .

ويمكن تقسيم رأس المال الانتاجي من حيث قابلية تحوله لعدة أغراض أو اختصاصه بغرض واحد فقط أو مقاصد قليلة جداً . فالأبنية مثلاً يمكن استخدامها لعدة أغراض كجعلها مخزناً لعدة أنواع من البضائع أو جعلها دائرة لمحل تجاري أو تأسيس معمل فيها . ولذا فتعرف هذه « برأس المال الحر » .

ولكن هناك أشكالاً من رأس المال يمكن استخدامها لغاية واحدة أو لغايات قليلة العدد كالمكائن المعقدة التركيب ، فاننا لا يمكننا مثلاً ان نستخدم ما كنة الطباعة الا لهذه الغاية ، وهذا يدعى « برأس المال المخصص » . ولذا كان من الصعب على دولة في حالة دخولها الحرب ان تقلب هذا النوع من المكائن لغايات حربية إلا بعد تكبد خسائر كبيرة ووقت طويل . وما هذا التصنيف أيضاً إلا أمر نسبي .

رؤوس الأموال في العراق : ومن المستحسن في دراسة علم الاقتصاد اذا أردنا معرفة مقدار ثروة امة أو رؤوس الأموال المستخدمة فيها (سواء أكانت انتاجية أم استهلاكية) ان ندرس دراسة دقيقة احصائية المصادر التي تتكون منها رؤوس الأموال لتلك الامة ثم نأخذ احصائيات النفوس ومقدار الضرائب وغيرها ، وكل ذلك يصبح كمقاييس نبني عليها تقديرنا . ويحوي هذا التقدير الامور الآتية :

- (١) كل الأراضي الفنية والعطايا الطبيعية لأنها في الحقيقة جزء من رأس المال ولا أهميتها الخاصة جعلناها عاملاً مستقلاً في الانتاج .
- (٢) كل الاصلاحات الثابتة التي ادخلت على الأرض بما فيها البنيات والأقنية والنواظم والسدود والسكك الحديدية والطرق وغير ذلك .
- (٣) كل المحركات والآلات كالسيارات والعربات .
- (٤) التأسيسات الآلية كالمضخات وآلات المسكن في المصانع وغير ذلك
- (٥) الثروة الحيوانية كالأغنام والبقر والجاموس والخيول والدجاج وأمثال هذه الحيوانات الداجنة .
- (٦) البذور الزراعية والمواد الخام ونحوها .
- (٧) كل البضائع الاستهلاكية المتقنة الصنع كمواد الطعام والألبسة والآثاث .
- (٨) كل ما هو موجود في البلاد من العملة النقدية .
- ولكن في العراق تنقصنا الاحصائيات الدقيقة الوافية التي تمكننا أن نقدر مقدار رأس المال المستخدم فيه ولذا ففي بحثنا هذا الموضوع علينا أن نستند الى بعض الاحصائيات ولكنها غير كاملة ، وهذا التقدير في الغالب تقريبي ، ولذا فيجب ألا يذهب الطالب الى أن رأس المال في العراق هو فقط مقادير النقد الموجودة فيها ومقدارها نحو (٥) ملايين دينار . إذ أن هذه السكينة من النقد ما هي إلا وسيلة لتسهيل المبادلة وتشكل جزء صغيراً من مقدار رأس المال في البلاد . فالعراق يملك كثيراً مما ذكرناه في أول هذا البحث من الامور التي تعد رؤوس أموال انتاجية واستهلاكية . ولكنها على كل حال قليلة بالنسبة الى

ما في الممالك الاخرى . إذ تبلغ مقدار رؤوس الأموال التي يملكها سكان الولايات المتحدة مثلاً نحو (٢٩٤١٤٥٠٠٠٠٠٠٠) دولاراً ، هذا فيما عدا الثروات الباقية .

ولما كانت رؤوس الأموال من العوامل المهمة في الانتاج وهي الطريق المؤدية الى تكثير ثروة الامم وغناها وتمكنها من القيام بمشاريع عامة تدر الأرباح الوفرة فبعدها صار لزماً علينا أن نعمل على تكثير هذه الثروة وإيمانها وعدم كثرها وابقائها عاطلة بل يجب استثمارها بمشاريع صناعية وزراعية حديثة .

ان القابليات الكامنة في بلادنا من ثروات معدنية وتوفر النفط والرخام والحديد والفحم الحجري والذهب والكبريت فيها ثم كثرة غاباتها وخصوبة أراضيها واتساع مساحتها وقلة المزروع منها فعلاً وغزارة مياه أنهارها وجوها الملائم للزراعة ، كل ذلك يدلنا دلالة واضحة ان هذه البلاد لا تزال بكرةً فاذا امتدت إليها يد الانتاج فستصبح غنية بحيث يتسنى لأبنائها الذين يعيش أغلبهم في مستوى واطي من العيش أن يرفعوا مستوى عيشهم فيزيد عدد سكان العراق في المستقبل القريب . يمكننا مثلاً القيام بمشاريع ثبت امكان نجاحها بواسطة الاحصائيات والدراسات العلمية التي قامت بها دوائر الحكومة الفنية كصنع الورق من سعف النخيل وأخشاب الغابات وانشاء معامل للسكر والزجاج واستخراج الزيوت والمساحيق وأمثال هذه المشاريع التي نؤمل أن تتحقق في القريب .

ومن الامور المهمة في بحث رؤوس الأموال أمر توجيه هذه الأموال في سبيل تنمية ثروة البلاد واستثمارها بحيث يتوفر منها النفع الأعظم . وتأتي هنا مهمة المنظم في توجيه استثمار رؤوس الأموال في المشاريع النافعة الحيوية . ولهذا

نجد ان كثيراً من الدول أخذت على عاتقها أمر الاشراف على رؤوس الأموال بواسطة المؤسسات المصرفية التي تشرف عليها او تدبر بعضها — وسنبحث ذلك مفصلاً في مواضيع الادارة والتنظيم والمصارف والقروض .

ومما يؤسف له ان كثيراً من رؤوس الأموال في العراق غير موجهة في هذه الناحية (تنمية ثروة البلاد) بل ان الكثير منها يصرف في امور استهلاكية ويستثمر بطريقة القروض ذوات الفوائد الفاحشة ، وهذا مما يعرقل سير استثمار ثروات البلاد .

والزيادة الحقيقية التي نبتغيها في رؤوس الأموال في بلادنا يجب ان تكون عن طريق انماء الثروة قصد استخدامها المتكررة في شتى المشاريع لانعاش حالة بلادنا الاقتصادية ولا بأس اذا توفرت لدى الحكومة الكفاية الفنية والادارية في ادارة المشاريع الانتاجية العامة ان تلجأ الى تكثير هذه الانواع من الأموال بواسطة القروض الداخلية أو الخارجية ، ويجب تشجيع الناس على عدم كنز رؤوس أموالهم بل ان يستخدموها في المشاريع الانتاجية وتشجيع التوفير و بث الخلق الاقتصاد بين افراد الشعب — كما مر معنا ذلك في موضوعي الثروة والتوفير .

ونثبت هنا جدولاً احصائياً صغيراً تتوفر فيه بعض المواد التي تعد رأسمالاً (بنوعيه الانتاجي والاستهلاكي) في بلادنا :

(١) يقدر عدد المضخات الزراعية الموجودة في العراق ٢٠٥٠ وقوتها تساوي ٦٥٢٨٥ حصاناً .

(٢) ان النفط المستخرج عام ١٩٣٥ يساوي ٣٠٦٧٢٠٠٠ طناً .

(٣) عدد عربات الركوب والحمل التي تجرها الخيل تساوي ١١٩٩

- (٤) عدد سيارات الشحن والركاب يساوي ٥٠٢٨
- (٥) مجموع طول الخطوط الحديدية بالكيلومترات تساوي ١٣١٧ ويؤمل زيادته بوصول خط الموصل الى بيجي ، ويقدر ثمنها بأربعة ملايين ونصف ديناراً .
- (٦) طول الخطوط التليفونية يساوي ٣٦٠٨٤ كيلومتر .
- (٧) رأسمال البنك الزراعي الصناعي يساوي نصف مليون ديناراً .
- (٨) الأملاك العمرانية التي تدفع عنها ضريبة الملك يقدر ثمنها بنحو ٢١ مليون ديناراً اذا اعتبرنا ان الحكومة تتقاضى عشر الايجار السنوي كضريبة على الملك وان الملك يدر عند ايجاره ٦ ٪ سنوياً من قيمته الأصلية .
- (٩) قيمة ما يصدر من تمر سنوياً نحو ٦٠٠ الف دينار .
- (١٠) قيمة ما يصدر من حبوب سنوياً نحو ٥١٨ الف دينار .
- (١١) قيمة ما يصدر من حيوانات حية سنوياً نحو ٢٥٣ الف دينار .
- (١٢) كمية ما يصدر من صوف خام ومصارين ودهن تساوي ٣٨٠ الف دينار
- (١٣) يقدر عدد اشجار النخيل في العراق حوالي (٣٠) مليون شجرة ويتفاوت ثمن الواحدة بين ٥ — ١٠ من الدنانير الخ ٠٠٠

الفصل الثامن

الإدارة والتنظيم

الإدارة والمدير في التجارة : لقد درسنا في بحث الانتاج ان له عوامل عديدة منها طبيعية كالأرض وخصوبتها وقوة شلالاتها وغيرها من مزايا الأرض الانتاجية ، كما درسنا ان الآلات على انواعها بما في ذلك المكائن ومواد الخام والأبنية تشكل عاملاً آخرًا في الانتاج (وهو رأس المال) ، كما ان العمل بانواعه من عوامل الانتاج أيضاً . ويبقى علينا ان ندرس مهمة المنظم الذي يجمع ويوحد ويسير هذه العوامل في سبيل الانتاج . وقد اطلقنا على هذا العامل الرابع « المدير » أو « المنظم » ويطلق عليه البعض لقب « المشجع » أو « المنشئ » أو « التاجر » . وعليه تقع مهمة إيجاد رؤوس الأموال اللازمة واستخدام العمل وانتقاء الأرض الصالحة لغرض الانتاج ويقرر طبيعة المؤسسات الآلية التي يحتاج اليها ويجعل كل هذه العوامل تشتغل بصورة مشتركة بأكثر كفاية ممكنة . ويعتبر هذا النوع من الشغل عملاً بالمعنى الواسع لانه مجهود ذهني موجه نحو غاية الانتاج وزيادة الثروة ، ولكن له خاصية تختلف عن خواص الأعمال الأخرى وله مزايا فريدة في بابها ولذا فواجبه يصنف كعمل مستقل بنفسه في الانتاج لأهميته ولتسهيل عرضه ودراسته ، وعلى كل حال فهو نوع خاص من العمل .

فالمدير اذاً يمكن تعريفه بأنه « ذلك الفرد أو الجماعة المؤلفة من عدة افراد التي تأخذ على عاتقها أمر تسيير مشروع تجاري ». وأما الادارة فهي : « عمل ذلك الفرد أو الجماعة في تسيير مشروع تجاري » .

وتكون المسؤولية الواقعة على عاتق المديرين ذات أهمية خاصة لأن فيها الشيء الكثير من المخاطرة ، فكما ان هنالك أملاً في الربح فهناك أيضاً أمل في الخسارة . فهذه المخاطرة برؤوس الأموال تؤثر على العمال الذين يعتمدون على المشاريع في معيشتهم والذين يعتمدون أيضاً كل الاعتماد على المدير وكفاءته . وكثير من المدراء يودعون قسماً من رؤوس اموالهم في هذه الأشغال فاذا ما خسروا في مشروع ما فانهم يخسرون أيضاً قسماً من اموالهم ويفقدون الشيء الكثير من سمعتهم ومركزهم ولكنهم اذا نجحوا في ذلك فانهم يعلمون في ذلك المجتمع مادياً وأدبياً .

الصفات التي يجب ان تتوفر في المدير : يحتاج القائم بأعباء مهمة الادارة والتنظيم مزايا خاصة لا تتوفر الا عند القليلين من الناس . فالمدير التجاري الناجح يجب ان تتوفر فيه المقدرة التنفيذية اذ عليه ان يحكم رأيه في اختيار الصالح من الاشخاص لمشروعه . ويجب ان يشتغل بصورة متكافئة دون اصطدام ، كما يجب ان يكون له اطلاع واسع في الأحوال الصناعية ليكون على استعداد لانتهاز الفرص والتنبؤ عن مستقبل أحوال السوق . ويجب ان لا يكون جباناً ومتردداً في انتهاز الفرص بل عليه ان يقرر سريعاً ويعمل حالاً ما يتطلبه نجاح مشروعه . ولذا كان من الواجب ان تتوفر في المدير مزايا الذكاء وقوة الحجة والاقدام والاطلاع الواسع في شغله وان يكون ذا خلق قويم .

مزايا التنظيم الصحيح : اذا أردنا ان نعرف التوجيه الصحيح في التنظيم

والادارة وصلاحيه ذلك أو عدمها من وجهة الكفاءة وانجاز الغرض المطلوب من المشروع فيجب ان تتوفر في ذلك المشروع أوتلك المؤسسة التجارية المزايا الآتية :
(١) السهولة في التنفيذ : فكلما سهل أمر التنفيذ قلت تكاليف المشروع وسهل أمر نجاحه .

(٢) التوازن في العمل : اذ يتطلب من التنظيم الصالح ان تقوم فروع المشروع المختلفة بعملها على الوجه الاكمل دون ان يحصل تصادم بينها أو ارتباك في توزيع أشغالها .

(٣) التعاون في التنظيم : بحيث يسهل تعاون الامور المختلفة لأداء واجب مشترك في كل الأقسام المختلفة .

(٤) القابلية للتوسع : والتنظيم الصالح يجب ان يكون مهيئاً للنمو والتوسع بغض النظر عن تبدل الاشخاص والطرق المتبعة فيه فاذا لم تتوفر هذه الشروط ونشأت أحوال تستدعي التوسع في العمل أو تغير الموظفين في ذلك العمل وقفت أشغاله .

(٥) توجيه العمال والاستفادة منهم بقدر الامكان وبا كفى طريقة : وذلك بتوجيه كل منهم نحو قابلياته وكفاياته ، وتحديد الواجبات والمزايا التي يجب ان تتوفر في كل من الأعمال .

المدير والمجاهد رأس المال : من مهام المدير ايجاد الأموال التي تتطلبها المشاريع التي ينوي القيام بها . ويساهم المدير في كثير من الأحيان بالاشتراك في إيداع قسم من امواله في المشروع . ولكنه في أكثر الأحوال يحتاج الى اموال غيره . فاذا لم يملك هؤلاء المديرون (المؤسسون أو المنشئون) رؤوس اموال

تخصهم يلجأون الى اموال المساهمين أو المودعين ؛ فتجدهم في بعض الأحيان يقومون في عمل المدير وفي أحيان أخرى يقومون في عمل المدير والرأسمالي في الوقت نفسه . فالمدير بهذا المعنى « يستخدم المال الذي وفره في خلق اموال جديدة ويستخدم الأرض والعمل والآلات لتقوم بمشروع مالي أو صناعي » . فنرى في هذه الحالة فرقاً ظاهراً بين وظيفتي كل من رأس المال والتنظيم .

انواع الادارة

أو

المؤسسات

وتقسم هذه المؤسسات الى ست رئيسية : (اولاً) المؤسسات الفردية و (ثانياً) شركات المساهمة و (ثالثاً) المؤسسات التعاونية و (رابعاً) الشركات المنظمة بواسطة البرلمان كشركات الامتيازات الأجنبية و (خامساً) المؤسسات الحكومية والبلدية و (سادساً) شركة الضمان .

(اولاً) المؤسسات الفردية : وهذه تشمل :

(أ) المالك الوحيد للمشروع : هو الشخص الوحيد الذي يقوم بجميع أعمال المشروع بنفسه ولفائدته ويتحمل كل المسؤوليات والخسائر المحتملة الواقع في أشغاله . فهو الذي يملك ويدير وينظم أعماله بنفسه ، ولذا يكون افق عمله منحصرًا في بقعة معينة ولا يمتد الى البلاد الأجنبية الا نادراً لأن رأس ماله يكون عادة محدودًا بما يملكه من اموال أو بماله من اعتمادات في البنوك ولأن

وسأطه في الادارة محدودة أيضاً . وأهم الأشغال التي يتناولها هذا النوع من أصحاب المشاريع تكون بصورة عامة المعاطاة في القطاعي وفي المتاجر الصغيرة فهم اصحاب المهن الذين يقومون بأشغالهم بأنفسهم ويقدمون خدمات مباشرة للمستهلك وهم كالطبيب والمحامي وصانع الأحذية والحلاق وغيرهم .

ومن مميزات هذا النوع في ادارة المؤسسات الفردية : (١) انه يشمل شخصاً واحداً يقوم بوظيفة الرأسمالي والعامل والمدير . (٢) يكون الشخص مسؤولاً عن كل الخسائر الناجمة عن هذا المشروع . (٣) يمكنه ان ينهي المشروع ويصفيه متى شاء . (٤) مراقبة حساباته تكون باختياره . (٥) يملك رأس المال ويستعين باموال غيره بقدر اعتاده المالي . (٦) يكون صاحب المشروع هذا غير ملزوم عن تقديم حساباته السنوية للحكومة .

وللمشروع الفردي فوائد وعيوب . أما فوائده فهي : (١) ان القائم بأمره ينصرف بكلية الى تنظيم مشروعه وادارته فيبذل ما في وسعه على نجاحه وتقدمه لانه وحده يتحمل ما يأتي به من ربح أو خسارة . (٢) ومن مزاياه أيضاً انه حر في تصرفه ومستقل في عمله . كل ذلك مما يدعو الى زيادة نشاطه واقدامه وميله الى الابتكار والتحسين في انتاجه .

أما عيوب أو مضار المشروع الفردي فهي : ضيق نطاق أعمال هذا المشروع فهو لا يتعدى حدود مقدرة الفرد الذي يسيره وحظه مرتبط بحظ منظمه يؤثر فيه موته وتقدمه في السن ومرضه ، كما يصعب عليه اقتراض رؤوس اموال كبيرة لما في ذلك من مخاطر .

(ب) شركة التضامن أو المفاوضة (أو الكولسكتيف) : وهي عقد

بين اثنين او اكثر يلزم به كل من المتعاقدين في وضع حصة معينة من رأس المال للقيام بمشروع مشترك وتقسيم الارباح التي تنشأ عنه بينهم . وتعتبر الشركة شخصاً معنوياً ، أي ان لها اسماً وأموالاً وحقوقاً ، ولها أن تقاضي وتتقاضى باسمها أمام المحاكم ، كما ان لها جنسية هي جنسية المكان الموجود فيه مركزها العام .
ومن صفات شركة التضامن (او الكولكتيف) :

(١) لا يتجاوز عدد الشركاء ٢٠ شخصاً ، وفي أعمال الصيرفة لا يتجاوز عدد الشركاء العشرة أشخاص .

(٢) يكون الشركاء مسؤولين عن جميع الخسائر التي تلحق بالمشروع .

(٣) ينتخب الشركاء في هذه الشركة بعضهم بعضاً ، ويعتمد بعضهم على بعض .

(٤) لا يجوز انتقال حصة أحد الشركاء ، الى شخص آخر من غير الشركاء إلا بموافقة الشركاء الباقين .

(٥) تنفسخ الشركة حين وفاة أحد الشركاء او حجره وتصفية اموره عدلياً او افلاسه مالم يشترط خلاف ذلك .

(٦) تكون العمليات والتعهدات التي يقوم بها أي شريك من الشركاء صحيحة ويلزم الباقون تنفيذها .

(٧) يحتاج أمر بيعها وتصفيتها الى موافقة الجميع .

(٨) يكون اجراء المحاسبات وتدقيقها اختيارياً .

(٩) يكون رأسمال هذه الشركة متدار مجموع ما اشترك به الأعضاء وما حصلته الشركة من اعتماد مالي .

ولشركة التضامن فوائد وعيوب . أما أهم فوائدها فهي : ان كل شريك فيها يكون شديد الغيرة على نجاح المشروع وحسن سيره إذ هو مسؤول بماله الخاص عن كل ديون الشركة . ولما كانت هذه الشركة (في الغالب) تجمع بين أشخاص ذوي كفايات متفاوتة فيسهل أن يتخصص كل منهم فيما يهيؤه له استعداداته ومواهبه . أما عيوب هذا النوع من الشركات فهي : ان اتساع المشروع لا يمكن أن يبلغ حداً بعيداً بسبب قلة عدد القائمين به بالنسبة الى عدد القائمين بشركات المساهمة (الاتونيم) ، ولما يحدث من خلاف بين الأعضاء مما يؤدي الى عرقلة أعمال المشروع .

(ح) شركة التوصية (او الكو مضربيت) : وهي تعاقداً أكثر من شخصين يدعون بالشركاء العاملين ويكونون مسؤولين عن جميع الديون والتعهدات التي يقومون بها ويساهم معهم شركاء محدودو المسؤولية بقدر ما يضعونه من رؤوس الأموال ، وهذا يسهل الأمر للمخترعين وللفنيين ذوي المواهب النادرة ممن يعوزهم المال الضروري لتحقيق أغراضهم ، فبتأليفهم هذه الشركات يسهل عليهم الحصول على ما يلزمهم من رؤوس أموال من غير أن يلجأوا الى طرق باب الاقتراض . والذي يشوق الرأسماليين على الاشتراك معهم بأموالهم بصفة شركاء موصين هو ايمانهم بنجاح مشاريعهم بقصد الربح ولأن الخطر الذي يتعرضون له لا يزيد عن مقدار حصتهم في المشروع .

فلشركة التوصية فريقان من الشركاء : (١) الشركاء المتضامنون . و (٢) الشركاء الموصون . أما الشركاء المتضامنون فمسؤولون عن جميع التعهدات التي تقوم بها الشركة (كما هي الحالة عند أعضاء شركة التضامن) . أما الشريك

الموصي فيجوز له أن يبيع حصته في الشركة دون موافقة الآخرين أو الانسحاب منها متى شاء . فمن هذا نرى ان شركة التوصية تختلف عن شركة التضامن ولكنها تتشابه مع شركة المساهمة (التي هي عبارة عن شركة رؤوس أموال إذ أنها لا تقوم على الأشخاص وإنما على رؤوس الأموال التي قد يتغير أصحابها من غير أن يؤثر ذلك في حياة الشركة) .

وتلخص أهم صفات هذا النوع من الشركات (التوصية) بما يلي :

(١) أنها تحوي على أكثر من شخص واحد على ألا يتجاوز عدد الشركاء ٢٠ شخصاً وفي أعمال الصيرفة ١٠ أشخاص .

(٢) يكون الشركاء العامون أو الضامنون مسؤولين عن جميع ديون الشركة وتكون مسؤولية الشركاء الموصين محدودة بمقدار حصتهم في الشركة .

(٣) يمكن تحويل حصة الشريك الى شخص آخر .

(٤) يكون تدقيق الحسابات اختيارياً .

(ثانياً) شركة المساهمة (أو الانونيم) : لقد تقدمت المشاريع الصناعية

وزادت اتساعاً وحجماً بتقديم العالم الصناعي الحديث مما أوجب تأسيس آلات وأدوات وتنظيم مركب أدت الى نشوء نوع من المؤسسات التجارية يسمح بتجمع مقادير أكثر من رأس المال ويزيد في كفاية الإدارة والتنظيم ، ولا يتأتى هذا إلا بواسطة اشتراك منابع ثروات عدد أكبر من الأشخاص وتكون التبعية فيه محدودة مما تقلل مخاطر الملكية وتسمح بزيادة تركيز التنظيم أكثر مما تقدمه الشركات المارذكرها .

ويمكننا تعريف هذا النوع من المؤسسات (الانونيم) بأنها « اشتراك افراد

باجازة حكومية يعرفون بالمساهمين و يقومون بإدارة مشروع مالي كوحدة مستقلة قائمة بنفسها . وقد يجبل الجمهور اسماء اعضائها (حاملي الأسهم) ولذا دعيت بالشركة المغفلة (الانونيم) فهي لا تعنون باسم الشركاء وانما يطلق عليها كعنوان لها اسم الغرض المقصود منها . ويمكن ان تؤلف من عدد لا يقل عن الثلاثة اشخاص واكثر الدول لا تحدد عدد حاملي الأسهم . والمساهم شريك وتبعيته محدودة بقدر حصته في رأس المال وحصته قابلة للتداول بدون اجازة بقية الشركاء . وهذا التداول يكون أما بمجرد التسليم والتسلم اذا كانت الاسهم لحاملها أو بطريق القيد في دفاتر الشركة اذا كانت اسمية .

ومن مزايا هذه الشركة ما يأتي :

- (١) دوام وجودها : اذ هي مؤسسة مستقلة عن الأشخاص الذين انشأوها فيمكنها ان تملك وتعتد اتفاقات . وهي لا تنحل بموت أحد المساهمين فيها وبذلك يتوفر لها ان تقوم بالمشاريع الطويلة الأمد التي تجني ارباحها بعد مضي مدة طويلة .
- (٢) تحديد التبعية : تكون تبعية المساهمين في شركات المساهمة محدودة بالنسبة الى المقدار الاسمي للأسهم التي يحملونها . ولا يحق لدائني هذه الشركة ان يرجعوا الى الأشخاص الا بمقدار قيمة الأسهم التي يحملونها ، بينما نجد في الشركات المار ذكرها (الكولكتيف والكومنديت) تبعات غير محدودة . وهذا مما يشجع الناس على ايداع اموالهم فيها وشراء اسهمها اذ ان الخطر فيها محدود .
- (٣) امكان انتقال الاسهم : ومن الامور التي تساعد على ايداع الأشخاص اموالهم في مثل هذه الشركات ان اسهمها قابلة للتحويل من شخص الى آخر دون الحاجة الى موافقة المساهمين الآخرين . وهذه ميزة تتمتع بها هذه الشركات دون غيرها ،

وتشجع اقبال الناس على المساهمة فيها .

(٤) تجمع منابع كبيرة من الثروة : ان تقسيم رأس المال الى اسهم قليلة في مقاديرها وامكانية تحويلها من شخص الى آخر وتحديد تبعيتها كلها تشجع صاحب المال القليل ان يساهم فيها . وبذلك صار في الامكان استخدام ما يوفره اصحاب الثروات القليلة في هذه المشاريع بواسطة هذا النوع من المنظمات .

(٥) الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير : يقوم هذا النوع من الشركات على الاكثر بمشاريع كبيرة فتنتمكن من استخدام منابع الثروة على الوجه الاكمل واستغلالها الاستغلال الكلي . وسندرس مزايا الانتاج الكبير في نفس هذا الفصل .

السهم والسهم: يمكن تعريف السهم بأنه « ورقة مالية ذات قيمة اسمية تمثل رأس مال شريك في شركة مساهمة » . أما السند فهو « ورقة مالية ولكنه يمثل رأس مال مقترض » . فحامل السهم عضو في الشركة وأما حامل السند فمجرد دائن . ولا يصدر الاسهم الا الشركات أما السندات فيمكن ان تصدرها الشركات وغيرها من المؤسسات كالحكومات والبلديات .

ويكون دخل السهم متغيراً حسب ربح الشركة لأن دخله (أو ربحه) عبارة عن جزء من ارباح الشركة السنوية . ولهذا كانت أسعار هذه الاسهم في تقلب مستمر ، في حين ان ثمن السند اكثر ثباتاً لأن دخله معلوم وهو فائدة مبلغ القرض بسعر متفق عليه من أول الأمر .

وللسند افضلية في الاستيلاء على فائده قبل ان توزع ارباح شركة ما على حملة اسهمها . ويكون ايفاء السند اجبارياً بينما ايفاء قيمة السهم اختيارياً .

الأسهم الممتازة : ويوجد في الأسهم نوع خاص يسمى بالسهم الممتاز وهي تخول حاملها حق الأولوية في الأرباح أو في رأس مال الشركة عند تصفيتها أو في كليهما معاً كأن تدفع الشركة لحاملها جزءاً من الأرباح مثل ٥ ٪ أو ٦ ٪ من قيم الأسهم الاسمية^(١) قبل ان توزع شيئاً منها على حملة الأسهم العادية ولكنها لا تفضل على السندات ، فحاملو السندات يتقاضون أرباحهم قبل حاملي الأسهم الممتازة .

مفهوم المساهمين : من حق المساهم ان يصوت بالنسبة الى عدد اسهمه ، وبذلك يشترك بالاشراف على ادارة المشروع وتقدمه وله حق الاجتماع لانتخاب مجلس الادارة ومراجعة لائحة الأرباح والخسائر والميزانية العمومية التي يكون القيام بها اجبارياً . ويجري تدقيق الحسابات أيضاً من هيئة رسمية . وفي كثير من الأحيان ينيب المصوتون غيرهم للقيام بالتصويت عنهم .

والواقع يدلنا على ان المساهمين في الغالب لا يسيطرون تمام السيطرة على خطة المشروع كما هو مفروض نظرياً بل تنحصر السيطرة الحقيقية في الاشخاص الذين يملكون الاسهم الكبيرة والداخلين في مجلس الادارة أو الموظفين الذين يعهد اليهم أمر القيام بالامور الفنية . ويظهر هذا جلياً في اكثر الأحيان في المؤسسات الكبيرة حيث يكثر عدد المساهمين وتقل رغبتهم بالمساهمة فعلا في السيطرة على المشروع .

(١) فمثلاً ان حكومة ما تصدر سندات عليها قيمة كل منها الاسمية (١٠٠) دينار ولكنها تباعها بـ (٩٥) ديناراً (وهذه تدعى بالقيمة الحقيقية للسند) فيرجح مشتري السهم من هذه الصفقة (٥) دنانير وهي الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لذلك السند .

وقد يسيء بعض الأحيان المساهمون الكبار الذي تنحصر السلطة في أيديهم تقريباً إلى المساهمين الصغار ويستفيدون على حسابهم . حيث يمكنهم ان يعينوا اصدقاءهم والمقربين منهم في وظائف الدائرة برواتب ضخمة لا تتناسب ومهارتهم الفنية ، أو يؤلفوا شركات ثانوية يحتكرون عضويتها لأنفسهم تزود الشركة الأصلية ما تحتاج اليه من مواد خام أو غير ذلك ، ويتقاضون على ذلك أسعار تفوق أسعار السوق فتقل الأرباح التي يربحها صغار المساهمين أو ان يظهروا للمساهمين الصغار بأن الأسهم التي يملكونها أقل من قيمتها الأصلية فيضطر هؤلاء الى بيعها الى المساهمين الكبار ، وإلى غير ذلك من الطرق التي يتبعها المساهمون الكبار للتلاعب في مصالح المساهمين الصغار . ولذا قد فرضت كثير من الحكومات رقابتها على أعمال الشركة وتدقيق حساباتها بصورة تضمن سيرها سيراً وطيداً .

مرء السُّرُط : ان الطرق التي ينتخب بها المدراء تختلف باختلاف المؤسسات . فقد يختار المدير لاهليته المالية والفنية في الادارة والتنظيم وفي أحيان اخرى قد يختار الشخص لمكانته الاجتماعية أو لنفوذه السياسي . وينتخب المدراء في اجتماع عام يعقده المساهمون ليحددوا فيه انتخاب مجلس الادارة الذي ينتخب بدوره مدير الشركة العام . وقد ذكرنا فيما مضى الأوصاف التي يجب ان يتحل بها المدير .

المرءة الحريئة : تقع الدائرة الحديثة في بناية لائقة قد تشمل في كثير من الأحيان طابقين أو ثلاثة في تلك البناية . وهي مقسمة الى أقسام وشعب لتلك الأقسام وقد تشمل هذه الشعب مائة شعبة . فيجب ان تتوفر في البناية الشروط

الصحية والموقع المناسب والمظهر اللائق كما عليها ان تهيب غرفة خاصة للانتظار وغرفة للاجتماع واخرى للتلفون وفي بعض الشركات غرفة للبريد والتلفون وغير ذلك من الغرف التي تستخدم لشتى الاغراض في الشركة . ويجلس الموظفون عند أداء أشغالهم خلف موائد مرتبة بشكل مريح لا يرجحون من يجاورهم . ويكون الموظفون ذوو العلاقة المباشرة بالزبائن كأمناء الصناديق وموظفي مكاتب الاستعلام قريبين من باب الدخول . ويجري العمل فيها بنظام مركز يتشعب الى جميع الفروع فيظهر تأثير الادارة المركزية في التنظيم . وتوزع الأشغال والمسؤوليات بصورة واضحة بين الموظفين الصغار والكبار ليعرف كل منهم واجبه وتبعيته في ذلك المشروع تجاه رؤوسه ورئيسه كما يعطى المجال له أيضاً ان يستعمل مواهبه الابتكارية فيكون الشغل في المحل دقيقاً مرتباً بصورة دائمة . واننا في هذا الكتاب لا يمكننا ان نفصل اكثر من هذا في بحني الادارة والمدير لأن ذلك من خصائص دروس التجارة .

(ثالثاً) **المؤسسات التعاونية** : كان البؤس الذي استحوذ على العامل والفلاح في بلاد الغرب بتأثير الانقلابين الصناعي والزراعي في تلك البلاد من أهم العوامل التي أدت الى قيام الجمعيات التعاونية . فبعد ان كان العامل يشتغل عند اصحاب الحرف (الاسطوات) كصانعي الأحذية والنجارين والحدادين والصاغة في منازلهم حيث كانت تتوفر أسباب الراحة ويتقاضى العامل على عمله اجراً لا بأس به يسد به عوزه . وبعد ان كان الفلاح يشتغل في القرية وكانت الأرباح التي يحصل عليها تكفي لمعيشته أخذ ينزح عنها الى المدن سعياً وراء الرزق فزج نفسه في الميدان الصناعي الصاخب وصار يشتغل شغلا متواصلاً شاقاً ولكنه

لم يحصل على ما كان يحلم به من الاجور التي لم تكن لتضمن له عيشاً مرضياً مما حدا بالاثنتين (العامل والفلاح) الى تلبية نداء المصلحين وامثال نصحبهم وارشادهم في سلوك سبيل التعاون السوي لمعالجة مشاكلهم ورفع مستواهم . ان الفلاح والعامل العراقيين لفقروا وجهلها لا يتمكنان من ان يرتفعا فوق مستواهما الحالي ما لم تمد اليهما الحكومة والطبقة المهيمنة يد المساعدة للقيام باصلاح أحوالهما بواسطة طرق اتبعنها الامم الراقية في الغرب والشرق قبلنا ، وانجع تلك الطرق تأسيس الجمعيات التعاونية .

ومع ان الفكرة التعاونية كانت قد ظهرت في المجتمع الاوربي في القرون الوسطى حين تألفت النقابات والشركات بين اصحاب المهن ، ولكن الجمعيات التعاونية بشكلها الحديث لم تظهر الا في أواسط القرن الماضي .

ويمكننا ان نعرف هذه الجمعيات بالمنشآت التي ترمي الى اعلاء شأن الفرد والاعتماد على النفس والمساعدة المتبادلة بين الذين تتشابه احتياجاتهم الاقتصادية فيقومون بمشروع مالي يساهمون فيه ويديرون شؤونه بأنفسهم ، وبذلك يتسنى لهم ترفيه معيشتهم وتيسر تعاملهم وتحسين طرق انتاجهم واستهلاكهم .

وشعار هذه الجمعيات هي « ان الفرد للجماعة والجماعة للفرد » فينتفع الفرد بمجهودات المجموع وينتفع المجموع بمجهود الفرد فالجمعية التعاونية هي مؤسسة ديمقراطية تتساوى فيها أصوات أعضائها مهما اختلفت مقادير أسهمهم خلافاً لشركات المساهمة التي يكون فيها التصويت بمقدار الأسهم التي يحملها المساهمون ويشترط في الاولى أن يكون أعضاؤها أشخاصاً تتشابه احتياجاتهم وتشارك مصالحهم ويسكنون قرب بعضهم خلافاً للشركات المساهمة التي تجمع جماعة من

الناس لا يمت بعضهم الى بعض بصلة إلا بقدر مصالحهم في الشركة .
 ان أول تأسيس هذه الشركات كان في بلاد الانكليز حيث دعا إليها المصلح
 الاقتصادي الشهير (روبرت اوين) فتأسست سنة ١٨٤٤ « جماعات روتشيلد »
 التي ضربت للناس أطيّب الأمثلة العملية فقد اجتمع (٢٨) شخصاً من النساجين
 وأسسوا لهم جمعية تعاونية لشراء الحاجيات التي يستهلكها أعضاؤها فنجحت
 نجاحاً باهراً بدليل زيادة رأسمالها الكبير ووفرة عدد أعضائها ونشأ
 الإقراض التعاوني في المانيا وكذلك التسليف حوالي سنة ١٨٥٠ حيث انتشرت
 آراء « شولدز » و « ريفازن » وسميت كثير من الجمعيات باسميها . وقد بلغ
 مجموع الأفراد الذين اشتركوا في الجمعيات التعاونية في انكلترا سنة ١٩١٣
 ٣ ملايين شخصاً . وبلغ مقدار تجارتها السنوية (١٥٣) مليوناً من الدنانير
 وهي اضعاف ذلك في يومنا الحاضر . وقد تسرب نظام هذه الجمعيات الى كل
 ناحية من نواحي الحياة . فتأسست جمعيات للتسليف والادخار والري والنقل
 والبناء وبيع المنتجات وشراء الحاجيات وبت الدعاية وغيرها من الأغراض .
 والجمعيات التعاونية على أربعة أشكال رئيسية :

(١) جمعيات التعاون في البيع والشراء بالجملة وخزن الحاصلات : ويرمي
 هذا النوع من التعاون الى حماية المنتجين من تقلبات الأسعار . فتقوم الجمعيات
 بشراء ما يحتاجه الانتاج من بدور وآلات وسماد بالجملة بأسعار مناسبة بخلاف
 فيما لو اشترى الأفراد ذلك كل على حدة فيصيبهم غبن لجهلهم أحوال السوق
 الرئيسية وأسعاره . وللجمعية أن تباع حاصلات أفرادها بالأسعار التي توافق
 مصالحهم فتقوم بالدعاية والاعلان وتصنيف هذه المنتجات وتعريفها للناس

فتحصل على أسعار تفوق عادة الأسعار التي يبيع بها الفلاح على انفراد لأن هذه المؤسسات تكون عادة أقدر من الأفراد على الاطلاع على أحوال السوق الخارجية لتصرف البضائع والحاصلات . وربما كان لها أثر فعال في تحويل الائتمان في بعض الأسواق .

(٢) الاقراض الزراعي للتعاوني : ان الزارع في حاجة قصوى ان يمد بالمال الذي يستعين به على انتاج حاصلاته على أن يقوم بتسديده بعد جني حاصلاته هذا اذا كان القرض عادياً . على ان هنالك نوعاً آخر منه وهو الذي يكون لآجال طويلة والذي يستخدم عادة لاصلاح الأرض البوار او لانشاء البساتين او للتشجير المثمر . وكل هذه لا تدر الأرباح إلا بعد مضي سنوات عديدة فالتسليف جزء مكمل لحياة الفلاح ، والفلاح العراقي وان كان قد ركن إليه إلا أنه عانى منه في الوقت نفسه الويل العظيم فالربا الفاحش قد أثقل كاهله وعرضه أبداً للتشرد والتنقل من محل الى آخر . وبفضل تشكيل الجمعيات التعاونية لتسليف الفلاحين وتأسيس بنوك الاقراض الزراعي التي تقدم أموالها بفوائد ضئيلة جداً سهلت امور الفلاحين في البلاد الغربية . وقد امتدت هذه الحركة التعاونية الى مصر وفلسطين والبلاد الشرقية المجاورة .

(٣) التعاون في التأمين المتبادل : الذي يستهدف حماية الزراع والصناع من أخطار المهنة والتأمين على حياتهم وحفظ كيان عائلاتهم اذا لحقهم خطر ما أبان مزاوله منهم ويستهدف هذا التأمين أيضاً حمايتهم ضد الحريق وضد تفشي الأوبئة بين المواشي وضد الطوارئ الطبيعية وما تنتجها من خسائر كبيرة كنتيجة للعواصف والبرد والقارس والجراد .

وهذه الجمعيات عبارة عن مصارف تعاونية يكون فيها الزبائن أصحاب الأسهم
قبواسة ايداعهم أموالهم فيها واستخدام اعتمادهم المشترك يمكنهم أن يستقروضوا من
غيرهم مبالغ اضافية تعطى الى من يحتاجها من افراد الجمعية . ومن امثلة هذه الجمعيات
« جمعيات البناء التعاونية » و « جمعيات القرض التعاوني الريفي » بين الفلاحين .

(٤) وكالات البيع التعاونية : ان وكالة البيع التعاونية عبارة عن اتحاد
المنتجين لبضاعة ما لبيعها في أحسن الأسواق وبأحسن الأسعار ، وبذلك يستفيد
المنتج من مزايا البيع المشترك أكثر مما لو قام بمفرده ببيع منتوجاته . وقد علمنا ان
الحكومة العراقية تنوي تنظيم اصدار التمور بتشكيل جمعية تعاونية من هذا النوع
بين منتجي التمور .

ويمكننا ان نلخص مزايا هذه الجمعيات التعاونية التي يرجى ان تؤسس في
العراق لانهاض مستوى اقتصادياته في الانتاج الزراعي والصناعي بما يلي :

- ١ — انها تعود الشعب على الادخار والتوفير .
- ب — تقضي على كثير من التزاحم الذي يعد بحق سبباً في تضییع الجهود
من جهة وقاضياً على فوائد أبناء المهنة الواحدة من جهة اخرى . وهي تساعد
على المراحة في الأسواق الخارجية وفي اتباع وسائل الانتاج الصحيح في
التصريف والتصنيف والاعلان وتقدير قيمة البضاعة وتكاليفها .
- ح — انها تجمع بين مزايا الانتاج الكبير والملكية الواسعة ، وبين مزايا
الانتاج الصغير والملكية الفردية الصغيرة .
- د — انها تساعد على توسيع الانتاج وتحسين النوع واستعمال الآلات
والبحت الفني في المشاريع التي تتناولها .

هـ — ان للجمعيات التعاونية أثراً في العمران ورفع مستوى الثقافة بين أعضائها وتحسين أحوالهم الصحية والاجتماعية فهي تقني آلات الراديو وتضعها في منبدياتها التي تصبح منبديات تلك القرى أو الهيئات . وتقوم بعض الجمعيات بانارة القرى التي تعمل فيها . كما ان بعضها يأخذ على عاتقه تنظيف الشوارع والاشراف على أساليب البناء وتشجير القرى وغير ذلك من الأعمال المشابهة لواجبات البلدية . كما يمكنها ان تفتح المدارس الليلية لتعليم القراءة والكتابة ومكافحة الامية . وقد هيأت بعض الجمعيات في بعض القرى المراحيض الصحية العامة واعانت كثيراً من المحتاجين الخ . . .

(رابعاً) الشركات المنظمة بواسطة البرلمان : تمنح الحكومة في بعض الأحيان ما يدعى « امتيازاً » للشركات للقيام بعمل او عدة أعمال في قطرها او في أقطار تملكها . وتكون هذه الامتيازات عادة على شكل احتكار . ويدخل ضمن هذه الشركات في البلاد الغربية شركات السكك الحديدية والترامواي والأقنية وشركات الاضاءة واسالة الماء . وأحسن مثال لدينا هي شركة الهند الشرقية التي كانت عاملاً في احتلال بلاد الهند .

ومن خصائص هذا النوع من الشركات اشراف الحكومة عليها او القيام بتنظيمها باحدى الوسائل الآتية :

- (١) بتحديد مقدار رأس المال الذي يمكن قيام المشروع به فتحتاج اذا ما أرادت التوسع اذنًا من البرلمان لزيادة رأس المال اللازم .
- (٢) هناك بنود في الاتفاقية تبحث عن تحديد الاجور التي تتقاضاها بموافقة الحكومة ، كما ان تعديلها من وقت الى آخر يحتاج الى موافقتها أيضاً .

فهي لا يمكنها أن تتقاضى الاجور التي تبتغيها . وفي كثير من الأحيان يعتمد السعر على كمية ما يستهلك من منتجات الشركة فاذا كثر الاستهلاك انخفضت الأسعار .

تحتفظ الحكومة لنفسها بحق شراء المشروع بانهاء مدة الامتياز . ولذا فالامتياز هو عبارة عن « ايجار طويل الأمد » .
توجد في العراق شركات من هذا النوع وأكثرها أجنبية كشركات استغلال البترول وشركة انارة الكهرباء في بغداد . كما ان هناك مشاريع وطنية من هذا النوع كمشروع اضاءة ناحية الأعظمية واسالة مائها وكما هو الحال في كثير من المدن العراقية .

(خامساً) المؤسسات الحكومية والبلدية : تقوم الحكومة المركزية او المحلية (البلدية) في كثير من الأحيان بمشروع مالي اما على طريقة مزاحمة المشاريع المؤسسة او القيام بمشاريع لم يشرع بها من قبل . ومثال هذه المشاريع كثير . فدائرة البريد وصناديق التوفير والشاء السكك الحديدية ومشاريع النقل في المدينة او بين المدن وتأسيس مشاريع اسالة الماء والاضاءة ، كلها أعمال مالية تقوم بها الحكومات المركزية او المحلية لأحد الأسباب الآتية :
(١) لجني الأرباح : وبذلك تتمكن الحكومات من تقليل الضرائب على الأفراد والعاش حالة البلاد .

(٢) لتجهيز خدمة ما وتقديم هذه الخدمة بأحسن طريقة وبأقل الأسعار التي لا تتمكن المؤسسات الاخرى من تقديمها للمجموع .
(٣) القيام بالمشاريع التي لا تجنى ارباحاً إلا بعد مضي حقبة طويلة من

الزمن وهي من الامور التي تستدعيها النهضة الصناعية والزراعية في البلاد ولا تقدم المؤسسات الاخرى على القيام بها .

وتتمكن الحكومة عادة من ايجاد رؤوس الأموال بسهولة وبشروط أحسن من المؤسسات التجارية الاخرى لأن القروض التي تأخذها تكون فوائدها (او فوائضها) عادة أقل مما تحصل عليه الشركات العادية لقوة اعتماد الحكومة المالي . وتكون هذه المشاريع عادة على شكل احتكار وتعد الخدمات التي تقوم بها من النوع العام الذي يتصل بمصلحة المجموع ولا يتفق اعطاؤه للمزاحمين لما في ذلك من أخطار . ولذا فان الحكومات تشرف على مثل هذه الأعمال اذا ما اعطيت الى مؤسسات فردية او مساهمة .

(سادساً) **الشركات الموهمة** : تتفق في كثير من الأحيان عدة بيوت مالية بتشكيل وحدة مشتركة فيما بينهم للقيام بتنفيذ غرض خاص فيما يتعلق بتجارة أو مشروع معين . وقد ينتج عن هذا الاتفاق احتكار يتمتع به جميع افراد هذه المؤسسة اذا ما حددوا السعر الذي يبيعون به البضاعة التي ينتجونها . ولكن مثل هذا الاتفاق قصير الأمد اذ سريعاً ما يتفكك لسبب من الأسباب . وتبقى الشركات المتحدة كل واحدة منها مستقلة بذاتها قانونياً . ولكن حق الاشراف والخطط ينتقل منها الى الهيئة العامة التي تسير بموجب مصلحة الشركات عامة وان كانت هذه المصلحة لا تتفق ومصلحة إحدى الشركات الداخلة ضمن هذا الاتفاق . ويكون لمجلس الاتحاد هذا صلاحية قانونية يمثل بموجبها جميع المساهمين ويوزع الأرباح بينهم .

فيمكن تعريف الشركة الموحدة بأنها « اتحاد عدة مشروعات في فرع من

فروع الانتاج تحت ادارة واحدة ليكون لها الكلمة العليا في السوق » .
ويكون هذا الاتحاد على طريقتين :

(١) طريقة الادغام : بحيث يسيطر مجلس ادارة الشركات الموحدة على جميع أعمال شركات المساهمة التي يراد تأليف شركة موحدة بينها . وهذا الاتحاد أقوى من النوع الثاني .

(٢) طريقة الشركة القابضة : حيث تحتفظ كل من الشركات باستقلالها وذاتيتها . وتكون صلاحية مجلس ادارة اتحادها أضعف من النوع الأول .
وللشركات الموحدة فوائد ومضار . أما فوائدها فهي تحقيق فوائد التركيز مالياً وصناعياً وتجاريًا . فتقتني فوائد الانتاج الكبير ولا سيما من حيث تقليل تكاليف الانتاج بالنسبة لما تتكبده الشركات المستقلة من نفقات انتاج باهضة . ولما كانت الشركات الموحدة تقبض على ناصية أغلب المصانع التي تنتج المادة الواحدة فانها لا تبقى الا على افضلها مع تحسين وسائل انتاجها وتوسيعها . فالشركة الموحدة للسكر في الولايات المتحدة (مثلا) لم تحتفظ الا بستة أو سبعة مصانع من ثمانية عشر مصنعاً لتكرير السكر التي كانت موجودة من قبل ؛ وهذا من شأنه ان يؤدي الى اقتصاد عظيم في الاجار والآلات والاجور والتدفئة والاضاءة وغير ذلك ، وهي تستطيع ان تقسم الانتاج بين مصانعها المختلفة فتخصص كلا منها لانتاج بعض عمليات الانتاج التي يصلح لها اكثر من غيره . ولما كانت الشركة الموحدة تستأثر بالانتاج في بعض فروعها أو ما يقرب من ذلك فانها تستطيع ان تحتفظ بالتوازن بين كمية الانتاج ومقدار الاستهلاك ، وفي ذلك نفع للمجموع كله اذ يؤدي الى القضاء على الازمات ويثبت الأمان .

أما مضار الشركات الموحدة بالنسبة لبعض الطبقات والسلطات العامة فقير قليلة ، إذ أن كثيراً ما تبلغ الشركات الموحدة من القوة والنفوذ والاحتكار شأواً بعيداً ، وكثير ما تسيء استعمال هذه القوة فينشأ عن ذلك مضار تلحق المنتجين الخارجين عنها باتباع طرق عديدة لمزاحمتهم وأضرارهم إذ يمكنها أن تتحمل خسائر المزاحمة بعكس المنتجين الآخرين الصغار . وتتحكم تلك الشركات الموحدة أيضاً بأسعار شراء المواد الأولية من جهة وأسعار بيع بضائعها من جهة ثانية فتكون بذلك قد أضرت منتجي المواد الأولية والمستهلكين أيضاً . وقد تتحكم باجور طبقة العمال . وانما تبلغه الشركات الموحدة أحياناً من القوة ما يحمل السلطات العامة على أن يحسب حسابها إذ ليس من السهل كبح جماحها . وكثيراً ما أفسدت على أعضاء المجالس النيابية وكبار الموظفين ضمائرهم ، وذلك اما لعرقلة صدور القوانين التي تريد بها سوء واما للتخلص من أحكام ما يصدر منها او لتقوية وسائل الحماية الكمركية . وقد اهتمت حكومة الولايات المتحدة بالتخاذ ما تستطيع من الوسائل لتلافي سيئاتها وإيقافها عند حدها .

المؤسسات المالية في العراق : ان أهم انواع المؤسسات المالية في العراق فردية على الأكثر إذ لم يتعود الناس على تأسيس الشركات وخاصة المساهمة منها لعدم ثقتهم واعتمادهم على أنفسهم دون الاعتماد على غيرهم . وكانت الأعمال المالية فيما مضى صغيرة في حجمها واتساع افقها وتتبع الطرق القديمة في أساليب التجارة والزراعة والصناعة اليدوية التي لا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة او لادارة فنية واسعة . هذا والقطر العراقي حديث في تتبع النظم الاقتصادية التي سادت العالم فلم يتسع افق تفكيره في هذه الشؤون إلا حديثاً وذلك بدخول الشركات

الأجنبية فيه وتوسيع الثقافة الاقتصادية .

ومن أقدم انواع الشركات التي كانت تسود هذه البلاد هي شركات الاخوة في العائلة الواحدة او شركات التضامن بين الأقرباء او الأصدقاء المقربين . ولكننا باتصالنا بالغرب واتساع افق تفكيرنا وتطلب المشاريع الى رؤوس أموال كبيرة ومقدرة فنية في الادارة والتنظيم ودخول الشركات الأجنبية ذوات الادارة الواسعة المنظمة جعلنا نشعر بحاجتنا الى تأسيس مثل هذه الأنواع من الشركات للقيام بالمشاريع الكبيرة الواسعة .

ومن أقدم شركات المساهمة الوطنية في العراق شركة ترامواي بغداد - كاظمية التي أسسها مدحت باشا في أيلم ولايته على بغداد . وان مساهمة الأهاليين بهذه الشركة لم تكن عن انتباه وتقدير للمشاريع بل إكراماً للبasha وكسباً لرضاه وتلبية لرجائه ، ولكن الشركة نجحت نجاحاً باهراً فارتفعت أقيام أسهمها . وفي سنة ١٩١٩ تألفت في الموصل شركة زراعية مساهمة (مزرعة الموصل المحدودة) برأسمال قدره (٣٠٠) ألف روبية ، ولكنها فشلت لاكتساح الجراد مزروعاتها مراراً ولم تكن آئذ مكافئة الجراد في العراق على اتساعها ونشاطها الحاليين الذين كادا أن يقضيا على الجراد بكامله . وفي سنة ١٩٢٨ أسس جلالة المغفور له الملك فيصل « شركة حلبج الأقطان العراقية » في بغداد برأسمال قدره (١٠٠٠٠) دينار مقسم الى (١٠٠٠) سهم واقتنى جلالتة (١٠٠) سهم ، وقد نجح المشروع ولا يزال يسير بتقدم .

وكان لنجاح هذه المشاريع والتوجيه الذي قامت به الحكومة بواسطة المصرف الزراعي الصناعي لتشجيع السكان في المساهمة في مثل هذه الشركات

أحسن أثر إذ تكللت مساعي هذا المصرف بتأسيس شركة للسمنت ساهم في ٥١ ٪ من أسهمها ، وتجري الأعمال الآن الى اظهار هذا المشروع الى حين الوجود . وقامت الشركة الأهلية للدخان ببيع أسهمها في الأسواق وأصبحت شركة مساهمة . والأمل معقود أن تكثر هذه المؤسسات الوطنية ويقبل الجمهور على شراء أسهمها للقيام بمشاريع ثبت إمكان نجاحها كمصانع الورق والسكر والنسيج التي يصعب على الفرد الواحد القيام بها .

وتكثر الشركات الأجنبية في العراق في مختلف النواحي الاقتصادية كشركة التنوير في بغداد . وهناك شركات نقل نهريّة وبحريّة وجوية نخص بالذكر منها شركة ما بين النهرين وشركة ستريك والشركة الافريقية الشرقية والشركة الهولندية للطيران وشركة الملاحة الامبراطورية وشركة مصر للطيران وغيرها . وهناك أيضاً شركات أجنبية لاستخراج النفط وهي أربع :

- (١) شركة بترول العراق .
- (٢) شركة استثمار النفط البريطانية .
- (٣) شركة الرافدين .
- (٤) شركة نفط البصرة المحدودة التي تأسست حديثاً .

ومن الشركات الزراعية شركة اللطيفية وشركة عرق السوس في الكوت وشركات عديدة أخرى لاصدار التمور خارج العراق . أما شركات التأمين على الحياة والتأمين ضد الحريق فكثيرة أيضاً ، الى غير ذلك من الشركات الأجنبية في العراق . وقد كثر تأسيس شركات الضمان والتوصية في بلادنا خاصة بعد الحرب العظمى للقيام بمشاريع متوسطة في حجمها وأهميتها ، وأكثر شركات الدخان

وشركات النقل الأهلية من هذا النوع .

وفي وزارة المالية شعبة خاصة لتسجيل هذه الشركات واعطائها رخصاً لمزاولة أعمالها في هذه البلاد .

وفي العراق ثلاث غرف تجارية : (١) في بغداد (٢) في الموصل (٣) في البصرة . وتصدر غرفة تجارة بغداد مجلة اقتصادية شهرية تبحث في شؤون العراق التجارية وتشرف على بعض الأعمال التجارية أيضاً وتوجهها توجيهاً اقتصادياً صحيحاً بواسطة التقارير والاقتراحات التي ترفعها دوماً الى الحكومة .

وقد بلغ عدد شركات الضمان (الكولكتيف) المسجلة بالعراق حتى نهاية سنة ١٩٣٦ (٢١٤) شركة وقد بلغ مجموع رؤوس أموالها (١٠٢٨٦٧٠) ديناراً . أما شركات التوصية (الكومنديت) فقد بلغ عددها حتى نهاية تلك السنة (٢٦) شركة وبلغ مجموع رؤوس أموالها (١١٢٣٦٦) ديناراً .

وقد بلغ عدد الشركات المساهمة المؤسسة خارج العراق (حتى نهاية سنة ١٩٣٦) والتي أسست لها فرعاً في العراق (١٢٥) شركة ومجموع رؤوس أموالها (١٠٢٧٦٥٠) ديناراً منها (١٤) صناعية و (٤٩) للتأمين و (٣) صرفية و (١٩) نقل و (٤٠) تجارة . أما الشركات المساهمة العامة المؤسسة في العراق حتى نهاية سنة ١٩٣٦ (٦) شركات ومجموع رؤوس أموالها (١٣٨١٢٥) ديناراً وأما المشاريع الفردية فقد بلغ عددها (٣٨) شركة ومجموع رؤوس أموالها (٩١٩٧٢٥) ديناراً .

ويبلغ رأسمال شركة السمنت المساهمة التي أسست حديثاً (٢٠٠) ألف دينار ، ورأسمال شركة الدخان الأهلية المساهمة (٤٠) ألف دينار .

الانتاج الكبير: اتسع نطاق الانتاج الكبير (او الانتاج على النطاق الواسع) في الحياة الاقتصادية الحاضرة اتساعاً كبيراً جعله إحدى مميزاتها . فيرجع ذلك الى مزاياه العظيمة التي تدعو الى التوفير في الجهد الانساني للحصول على أكبر المنافع بأقل النفقات والمتاعب .

فالانتاج في وقتنا الحاضر يتطلب معامل كبيرة تجمع مقادير كبيرة من رؤوس الأموال واستخدام مئات والوف من العمال في انتاج كميات كبيرة من البضائع .

ومن أهم العوامل التي أدت الى الانتاج الكبير وتشجيعه هي :

(١) زيادة الطلب على السلع التي نتجت عن زيادة السكان وارتفاع مستوى معيشتهم . وكان لزاماً على أصحاب المشاريع أن يتلافوا هذا الطلب بتكبير معاملهم وتوسيع نطاق أعمالها .

(٢) يقضي نظام المزاحمة بين أصحاب المشاريع الى توسع الأ كفى واندماج الضعيفة فيها مما أدى أيضاً الى قيام الانتاج الكبير في هذه المؤسسات .

ومن مزايا الانتاج الكبير ومنافعه الاقتصادية ما يلي :

(١) يكفل استخدام العمل على أحسن وجه ويسهل زيادة التخصيص فيه وهذا طبعي إذ يتطلب الاختصاص أعمالاً واسعة ولا يسهل تقسيمه في الأعمال الصغيرة البسيطة — وقد مر معنا هذا في بحث الاختصاص في العمل — ولذا فان الانتاج الكبير له المزايا الناتجة عن تقسيم العمل .

(٢) الاقتصاد في نفقات الانتاج : إذ هنالك نوعان مختلفان من تكاليف الانتاج الاولى ثابتة ويمكن تعريفها بأنها تلك النفقات غير المباشرة التي يتكبدها صاحب المعمل بصورة مطردة دون أن تتأثر بكميات الانتاج كالآلات وبنية

المعمل وإيجار الأرض واجور الكتبة والمدير ، فكل هذه تقريباً ثابتة يتكبدها صاحب العمل مهما اختلفت كميات البضائع التي ينتجها ذلك المعمل . ولذا كان من مزايا الانتاج الكبير انه يكلف أقل مما لو انتج المعمل كميات قليلة إذ توزع هذه التكاليف الثابتة على مجموع الوحدات المنتجة ، فتكون زهيدة اذا كان عدد تلك الوحدات كبيراً وباهضاً اذا كانت تلك الوحدات قليلة .

أما التكاليف المتغيرة فهي تلك النفقات المباشرة التي يتكبدها صاحب العمل وهي تتغير حسب مقدار الانتاج ، فاذا زاد الانتاج زادت نسبياً واذا قلّت قلت أيضاً . وهي تشمل مقادير المواد الخام وعدد ساعات العمل وغير ذلك .

(٣) استعمال الآلات : وكلما زاد نطاق الانتاج اتساعاً صار بالامكان استخدام الآلات والانتاج بها على أحسن صورة . ولولا هذا التوسع لما اخترعت المكين الكبيرة المعقدة التركيب والكثيرة التكاليف .

(٤) الاقتصاد في البيع والشراء : من الواضح ان أسعار الشراء بالجملة او الكميات الكبيرة من المواد الانتاجية تكون أقل من أسعار القطاعي إذ انها توفر على البائعين الذين يشترون منهم هذه الحاجيات المتاعب التي يلاقونها في بيع أموالهم وإيجاد من يشتريها من اعلان وتعبئة وشحن وتصنيف وغير ذلك مما تحتاجه أغلب عمليات البيع . فالبيع بالجملة يوفر عدم تكرار هذه العمليات ويقلل تكاليفها .

ومن المزايا التي يتمتع بها أصحاب الانتاج الكبير في البيع هي انها تخفف العمولة المعطاة الى الوكلاء وتقلل مصاريف الاعلان وفتح فروع لها وغير ذلك مما يحتاجه المنتج لتصرف بضاعته .

(٥) امكان الانتفاع بفضلات المواد التي تهمل عادة في الانتاج الصغير :
ففضلات القطن والصوف في المصانع الكبيرة للغزل والنسيج تستخدم في صنع
في بعض انواع المنسوجات كما تستخدم المادة الدهنية منها في صنع الصابون .
وينتفع بفضلات الفحم في عمل الأصباغ . وفي المجازر الكبيرة يمكن الاستفادة
من العظام في صنع الأزرار والحصول على مواد سمادية منها ، وهذا لا يتوفر في
المجازر الصغيرة ذات الفضلات القليلة إذ يكون الانتفاع منها غير مجد من الوجهة
الاقتصادية .

(٦) الانتاج الكبير يدعو الى الاقتصاد في المكان الذي تشغله المنشآت
الصناعية والتجارية إذ يمكن بواسطته الاستفادة من كل بقعة فيها .
(٧) يستطيع صاحب الانتاج الكبير أن يبيع منتجاته الكثيرة بربح
يسير فيحرز في آخر الأمر ربحاً كلياً يفوق ما يربحه صاحب المشروع الصغير وان
كان ربحه في وحدة من البضائع أكثر من الأول .

(٨) يتمتع العمال في المصانع والمتاجر الكبيرة بحالة صحية مرضية أفضل
كثيراً من التي تتوفر في المصانع والمتاجر الصغيرة إذ تشترط الحكومة ذلك
لصالح العامل .

(٩) يفسح الانتاج الكبير المجال للقيام بالفحوص والبحوث العلمية التي
تتوخى تحسين أساليب الانتاج وتقدمه . ولما كانت هذه البحوث الفنية تتطلب
نفقات باهضة فلا يتمكن أصحاب المشاريع الصغيرة من القيام بها .

أما أهم عيوب الانتاج الكبير فهي :

(١) لما كانت المشروعات الكبيرة تستخدم مقادير كبيرة من رؤوس

الأموال الثابتة على شكل آلات ومبانٍ وغيرها فان تعطيل سير الأعمال فيها لسبب ما يسبب خسائر فادحة .

(٢) تتطلب المؤسسات الكبيرة ادارة وتنظيماً أوسع من المشاريع الصغيرة فيصعب الأمر عليها لاتساع الأسواق وعدم التمكن من الالمام بجميع أحوالها بصورة تامة .

(٣) قد يؤدي الانتاج الكبير الى الاحتكار الفعلي .

(٤) هنالك بعض المشاريع التي لا يستحسن القيام بها على نطاق واسع خاصة في الامور الزراعية إذ يصعب فيها أمر تقسيم العمل وتغيير فيها عمليات الانتاج من موسم الى آخر ومن يوم الى آخر فيتطلب هذا تغييراً مستمراً ليتلافى الأحوال المتغيرة ، وهذا يصعب في المشاريع الكبيرة ويسهل في المشاريع الصغيرة التي يقوم بادارة أعمالها عدد قليل من الناس .

وبتقدم الاختراعات في آلات الحراثة والحصاد والدراسة وفن الزراعة والسيطرة على آفات المزرعة وتنظيم أمر ريها وتسميدها قلت المساويء الناتجة عن المشروع الواسع وعمار في الامكان اتباعها في الزراعة أيضاً .

الفصل التاسع

المبادلة والبراهم

المبادلة وطرقها : المبادلة هي متاجرة شخص ما في سلعته وتبديلها بسلعة غيره باحدى طرق المبادلة . وطرق المبادلة تكون على ثلاثة انواع (اولا) المقايضة (ثانياً) بواسطة الدراهم (ثالثاً) الاعتبار المالي (او الائتمان) .

(أولاً) المقايضة

المقايضة وعبرها : المقايضة هي الطريقة الابتدائية التي اتبعها الاقدمون في مبادلة بضائعهم بما يحتاجون اليه من البضائع الاخرى بصورة مباشرة دون استعمال بضاعة ثالثة كوسيط بينهما كما هو الحال في المتاجرة مع كثير من البدو وسكان الصحراء العربية اذ يبدل الفرد منهم وبر ابله وأصواف اغنামه وسمحه والبانة في كثير من الأحيان بما يحتاج اليه من قماش وحبوب وملح وأدوات وغير ذلك .

وعلى سبيل المثال نورد قصة فرقة تمثيلية افرنسية قامت برحلة تجارية عرضت فيها رواياتها في مختلف البلدان . وكان ما جنته من الدخل في رحلتها هذه : ثلاثة غزلان وثلاثاً وعشرين بطة واربعاً واربعين من افراخ الدجاج و (٥٠٠٠) من

جوز الهند بجانب كميات اخرى من الموز والبرتقال والنفاح وغيرها . فكان من الصعب ان تستهلك تلك الفرقة التمثيلية جميع ما حصلته وصار لزاماً عليها ان تطعم الغزلان وفروخ الدجاج بالفواكه التي عندها . هذه حالة واضحة تدل على المقايضة .

ولما كانت حاجات الإنسان في المصور القديمة أولية وقليلة كان بالامكان اتخاذ المقايضة وساطة للمبادلة . ولكن هذه الطريقة (المقايضة) أصبحت في عصرنا الحاضر الذي تعددت فيه حاجات البشر وازدادت تعقيداً لا تفي باغراض المبادلة الحديثة .

ومن ذلك نجد ان للمقايضة عيوباً كثيرة تتلخص فيما يلي :

(١) تفاوت احتياج الناس : هب ان خالداً احتاج ما يملكه زيد من بضاعة فقد يحدث ان زيدا لا يحتاج ما يملكه خالد . ففي هذه الحالة لا يتمكن خالد ان يحصل على ما يبتغيه من زيد ، وعليه ان يستمر في التفتيش ليجد السلعة التي يحتاجها حتى يعثر على الشخص الذي يملكها ويود في الوقت نفسه ان يبادلها بسلعته (أي سلعة خالد) .

(٢) صعوبة تذكر نسبة المبادلة بين البضائع المختلفة : فاذا كان عندنا (١٠٠) سلعة نود تبديل كل واحدة منها بالآخرى واحتجنا الى حفظ حساب بما تبادل كل واحدة من هذه البضائع بالتسعة والتسعين البضاعة الاخرى ، فعلىنا في هذه الحالة ان نتذكر (٤٩٥٠) نسبة مختلفة لتلك البضائع والسلع . ولكننا لو أخذنا احدى تلك البضائع واتخذناها كمقياس للقيمة فنحتاج اذ ذاك ان نتذكر (٩٩) نسبة في المبادلة فقط .

(٣) صعوبة تجزئة كثير من البضائع في عملية المبادلة : فاذا أراد خالد ان يبدل ثوباً ببقرة تعود الى زيد وكان زيد يرغب في ذلك الثوب بشرط ان تكون قيمتها متساوية . ولكنهما وجدا ان قيمة البقرة تساوي ثوبين فصعب في هذه الحالة اجراء هذه المبادلة .

وقد اضطرت هذه الصعوبات البشر الى ايجاد بضاعة ثالثة يقيسون بها نسبة قيمة البضائع الواحدة مع الاخرى بصورة غير مباشرة . وهذه البضاعة الثالثة تدعى بالنقود .

(ثانياً) النقود

النقود « هي تلك البضاعة التي يقبلها الجميع في قطر ما كواسطة للمبادلة ومقياس للقيمة دون الرجوع الى اخلاق واعتبار الشخص الذي يتداولها » .

وظائف النقود : تقوم النقود بعدة وظائف أهمها :

(١) كواسطة في المبادلة أو وسيلة للدفع : وبذلك تغنيانا عن المصاعب الناتجة عن المقايضة (أي مبادلة سلعة باخرى) .

(٢) النقود مقياس عام لقيمة سلعة ما في المبادلة : وهذه القيمة تظهر بشكل السعر لأن السعر (كما رأينا) هو عبارة عن مقياس نقدي للقيمة .

(٣) تستعمل الدراهم كمقياس للدفعات المؤجلة : فتمكننا من تقدير كميات الدفع في مدة مقبلة ، هذا اذا كانت قوتها الشرائية ثابتة تقريباً .

انواع النقود : للنقود نوعان معروفان هما : (١) العملة المعدنية (٢) العملة الورقية .

والنقود المعدنية على نوعين :

(١) الوحدة القياسية : كالباون الانكليزي الذهبي (قبل ان تعدل بريطانيا عن أساس الذهب في ٢٠ ايلول سنة ١٩٣١) الذي يجري بموجبه تقسيم بقية وحدات العملة في ذلك القطر ، وتطابق قيمته الاسمية قيمته الحقيقية أي ان المعدن الذي يحويه الباون يساوي في المبادلة قيمته الاسمية من الذهب هذا اذا كان ضرب النقود مجاناً .

(ب) الدراهم الثانوية (وتسمى بالعملة المؤازرة) : وهي تلك الدراهم التي تحوي معدناً قيمته أقل من قيمتها الاسمية . ويمكن تحويلها الى الدراهم القياسية (الباون الذهبي أو الدينار) حسب قيمتها الاسمية . ومثال ذلك اننا اذا صهرنا الدرهم العراقي وحاولنا بيع المعادن التي يحويها من فضة وغيرها لما تمكنا من الحصول على (٥٠) فلساً ، وكذلك العملة النحاسية المصنوعة منها اجزاء العملة الصغيرة . فالعملة الثانوية (أو المؤازرة) من هذه الوجهة تشبه العملة الورقية . وهذه النقود تصدرها الحكومة لتسهل المعاملة والمبادلة باجزاء الوحدات القياسية الصغيرة . وشروط اصدار العملة الثانوية ما يأتي :

(١) ان تكون اجزاء الوحدة القياسية ، ويسهل تقسيمها الى اعداد صحيحة دون بقاء كسور .

(٢) تصنع هذه الدراهم أما من معدن رخيص ويكون التعامل فيها حسب السعر الذي تعينه الحكومة أو من معدن غال (كالفضة) وتكون قيمته أيضاً أقل من قيمة العملة الاسمية المصنوعة منه .

(٣) ان تصدر هذه النقود الثانوية بكمية محدودة والحكومة لا تسكها إلا

للافاة حاجة ماسة اليها ، اذ يشترط في سكها ان تضع الحكومة ما يقابلها من الذهب أو السندات في الخزينة .

(٤) ان هذا النوع من الدراهم هو عملة قانونية ، وقد تكون المبالغ التي تدفع بموجبها محدودة أو غير محدودة ، فبعض البلاد تسمح بدفع الديون مهما كانت مبالغها بجميع انواع العملة ومنها النقود الثانوية و بعضها تحدد المبالغ التي يجب ان يقبلها المستلم الى حد معين ففي العراق مثلاً للدائن ان يفرض استلام اكثر من خمسة دنانير بالعملة الثانوية على ان خزائن الدولة تقبل المسكوكات المعدنية على اختلافها دون تحديد مقاديرها .

والعملة القانونية هي النقود التي يحتم قانون قطرما ان يستلمها الدائن مقابل دينه من المدين ، كالدينار ونصف الدينار و ربع الدينار ومضاعفات الدينار لدفع أي مقدار من الدين . اما العملة الثانوية فهي (كما قلنا) لا تصلح لتسديد دين يزيد على خمسة دنانير وذلك في العراق .

مزايا النقود الجيدة : ان كل بضاعة يرغب فيها الجميع تقريباً في مجتمع ما يمكن ان تستعمل كنقود . ولذا فقد اتخذت عدة شعوب كثيراً من السلع المختلفة واتخذتها نقداً لها . فالرعاة استعملوا الاغنام كدراهم واستعمل الرومانيون قطع الحديد ولكن في عصرنا الحاضر اتخذت المعادن الثمينة لصلاحها في سك النقود منها ونخص بالذكر منها اثنين (الاولى) الذهب و (الثانية) الفضة . وتتفوق الاولى على الثانية في مزاياها . ومن شروط العملة الجيدة ما يأتي :

(١) يقبلها الجميع : فالذهب يرضى به الجميع لانه براق جميل الشكل سهل الطرق .

- (٢) ان تكون ذات حجم صغير وقيمة كبيرة : بحيث يمكن ان تمثل كمية قليلة منه اقياما كبيرة . فالذهب يملك هذه الميزة ولكن العملة الورقية تتفوق عليه بها .
- (٣) متانتها ودوامها : فالذهب والفضة لا يصدآن ؛ ويخلط الذهب مع مادة صلبة اخرى في السبك يصبح قويا لا ينعدم بسهولة .
- (٤) قابلة للتجزئة : بحيث تتوفر المقادير الكبيرة والصغيرة منها للملافة الاحتياجات الزهيدة .
- (٥) سهل التمييز والمعرفة : وهذا يمنع الخداع والتزوير الى حد كبير ، بحيث يسهل حتى على الرجل الاعمى تمييزها .
- (٦) ثبات قيمتها : اذ لولا ثبات قيمتها لتقلبت الأسعار كثيرا وهذا مما يسبب اضطرابا دائما في العلاقات التجارية . والذهب نظرا لقلة كمياته وان ما يستخرج منه محدود فلذلك يقوم بهذه المهمة خير قيام .
- (٧) مرونتها في زيادة ونقصان كمياتها : بحيث يمكن ان نزيد النقد أو نقله ليوافق الاحتياجات التجارية ، والذهب لا يملك هذه الصفة . وأحسن نظام يوافق ذلك هو « الاعتماد المالي » اذ هو قابل للمرونة كثيرا .
- (٨) سهل الاستعمال والتناول : بحيث لا تكون كبيرة الحجم كثيرا أو دقيقة في صغرها يصعب على الانسان حملها وتداولها .
- (٩) تجانسها : اذ يجب ان تكون العملة متجانسة لا يحصل اختلاف في انواعها حتى لا تختلف قيم المقادير المتساوية منها فلكي تكون العملة مقياسا مضبوطا يجب ان تكون وحداتها متساوية ومتشابهة ، فلو استعملنا الالماس كعملة لوجدنا ان قيمة القطعة الواحدة منه اكبر من قيمة القطعة بجزء الى قسمين .

سك النقود واصدار العملة : تصدر النقود الآن الحكومات أو البنوك التي تخولها الحكومة ذلك . وقد سهلت هذه الطريقة قيام العملة الجديدة ذات الأوزان المعلومة والنقاوة اللازمة والقابلة للتمييز .

ويكون ضرب النقود على نوعين : (١) مطلق (٢) مقيد . ففي الحالة المطلقة أو الحرة تسود حرية السك فيكون بوسع كل شخص أخذ كمية من المعدن القياسي للعملة الى محل ضرب النقود فيحولها الى عملة . وفي الضرب :

(اولا) أما ان تضع الحكومة في بعض الأحيان اجوراً تستوفيها لتغطي مصاريف الضرب ويدعى ذلك « باجور السك » .

(ثانياً) وقد يكون السك أو ضرب النقود مجانياً فلا تستوفي الحكومة شيئاً لقاء ذلك .

(ثالثاً) وقد تستوفي الحكومة اجوراً لتغطية المصاريف وترجح بعض الشيء علاوة على ذلك ، فيدعى ذلك « باجرة السك مع الربح » وهو عبارة عن الفرق بين قيمة العملة الاسمية وقيمة سبكيتها المعدنية .

أما ضرب النقود المقيد فيكون حق الضرب فيه راجع الى الحكومة فقط فلا يحق لأحد ان يأتي بسبائك ويطلب سكها من الحكومة .

مقاييس العملة : تختلف مقاييس العملة من بلد لآخر ومن دور الى دور حسب حاجة ذلك البلد وذلك العصر ، وكلها تتفق في خطوتين :

(الاولى) ايجاد وحدة العملة قصد تسهيل قياسها وتعيين وحداتها واضعافها واجزائها ، فالدينار مثلاً هو الوحدة القياسية للعملة في العراق والفرنك هو وحدة العملة القياسية في فرنسا والدولار في الولايات المتحدة الاميركية .

(الثانية) هي تعيين وتحديد حجم ومواد وحدة العملة القياسية .

وهاتان الخطوتان هما أهم ما تتناوله قوانين العملة في كل قطر من الاقطار .
وتتخذ مقاييس العملة هذه اشكالا لها تتطور ولا يبقى منها في الوجود الا
الصالح . وأهم هذه المقاييس التي سادت العالم بعد الحرب العظمى هي :

(١) **المقياس الذهبي** : وهو النظام الذي ساد العالم تقريباً من سنة ١٩٢٥ حتى سنة ١٩٣١ ويستعمل الذهب في هذا المقياس ليعبر عن القيمة .
ويشترط في القطر الذي يتبع المقياس الذهبي ان يكون فيه اصدار الذهب الى
الخارج حراً ، وتكون حرية تحويل سبائك الذهب الى نقود ذهبية سائدة في ذلك
القطر أيضاً .

(٢) **المقياس الفضي** : وهو كالمقياس الذهبي ألا ان المعدن المستعمل
هو فضة بدل ان يكون ذهباً . ولا توجد الآن امة من الامم تتخذ هذا المقياس
لعملتها وذلك لهبوط اسعار الفضة وكثرة تقلب اسعارها بحيث صارت لا تنطبق
وشروط العملة الجيدة . وقد ادخلت كثير من الدول التي كانت تتبع هذا المقياس
(كالصين وسيام) تعديلات جوهرية بحيث صار مقياس عملتها الحالي مزيجاً
من المقاييس .

(٣) **مقياس التبادل الذهبي** : وتكون العملة فيه (من ورقية أو
معدنية) مستندة على الذهب ويمكن تحويلها الى ذهب بواسطة البنك المركزي أو
لدى قطر اجنبي حيث تحتفظ حكومة القطر الأول (الذي يتمشى على مقياس
التبادل الذهبي) احتياطها في ذلك القطر الاجنبي . ويتفق هذا النظام وما كان

يتبعه كثير من دول العالم قبل الرجوع عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ لتلافي المعاملات الدولية في التجارة الخارجية بحيث تستعمل العملة الورقية او الفضية والنقود المعدنية الرخيصة في الداخل ويكون الذهب مقياساً للدفعات الخارجية في التجارة .

(٤) **المقياس الورقي :** وهو المقياس الذي ساد العالم خلال الحرب العظمى حينما استدعت الحالة زيادة كميات العملة بصورة تفوق ما يمتلكه تلك الدول من معادن ثمينة كالذهب والفضة لملافاة تكاليف الحرب الفادحة ، وقد رجعت عنه هذه الدول بعد الحرب العظمى .

(٥) **المقياس المزدوج :** رأينا في المقاييس الأربعة المارة الذكر وجود مقياس واحد تتفرع منه بقية أنواع العملة في قطر ما ويدعى هذا النظام بنظام العملة الواحدة (او المنفرد) ، إلا ان بعض الدول استعملت وحدتين قياسيتين في عملتها ويدعى هذا بالأساس المزدوج فأتخذت الفضة والذهب كأساسين لعملتها ، وتطلق حرية سك كل من الذهب والفضة اللذين يعتبران عملة قانونية كأساس للعملة ذلك القطر .

ولما كانت قيمة هذين المعدنين تتغير من وقت لآخر وجب على الحكومة تعيين النسبة بين هذين المقياسين وعليها أن تثبت هذه النسبة حسب حالة السوق وتحفظ الموازنة بينهما .

قانون غراسام : يتلخص هذا القانون بأن « العملة الرديئة تطرد الجيدة » . إذ من الواضح ان اذابة النقود لاستعمال ذهبها وفضتها في الصياغة او

اصدارها للخارج (حيث توزن وتفحص) تختار من العملة التي تزن أكبر ما يمكن من المعدن الخالص ، فيؤدي هذا الى بقاء العملة الرديئة للتداول في داخل القطر وخروج العملة الجيدة منها . ونعني بالنقود الرديئة النقود التي أصبحت قيمتها المعدنية دون قيمتها الاسمية . فاذا أخذنا الصين كمثال قياسي حيث يسود الأساس المزدوج (الذهب والفضة) وفرضنا ان حكومتها حددت نسبة التبادل بين المعدنين بمعدل (١ : ١٤) ، وان سعر الفضة هبطت بعد ذلك في الأسواق العالمية بسبب اكتشاف مناجم جديدة او عدول بعض الدول عن استعمالها كقياس للعملة فاصبحت النسبة السوقية بين الفضة والذهب (١ : ١٦) فينتج عن هذا الهبوط ان كل من يملك فضة يأخذها الى دار الضرب لسكها نقوداً . أما الذهب فيبقى مخزوناً وتقل كميته ويختفي تدريجاً من السوق بثلاثة طرق :

(١) بطريقة الخزن : أي ان الناس يحفظونها في بيوتهم ويدخرونها ، وهذا ما حدث في العراق أيام الحرب العظمى حين اختفى الذهب وساد استعمال الفضة والورق في الأسواق ، وكما يفعل كثير من السكان الآن في خزن الذهب لكثرة تقلب قيمة العملة الورقية الحقيقية في شراء بضائع اخرى .

(٢) أن تصدر الى الخارج : وذلك لدفع أقيام البضائع المستوردة من البلاد الخارجية ، إذ من المعلوم ان للذهب سعراً عالمياً فاذا عز ثمنه كان من الطبيعي ألا يقبل المصدرون غيره ثمناً لبضائعهم ، كما ان المشتريين يوافقهم تصديره لدفع ما عليهم من ديون — هذا اذا كان باب تصدير الذهب حراً . ونجد ان كثيراً من حكومات العالم قد منعت تصدير الذهب من بلادها لملافاة زواله منها كما هو الحال في تركيا ويران .

(٣) يقبل الناس على شراء النقود لاستخدامها في أمور الزينة وصياغتها
حلي يلبسونها .

فالنقطة الرئيسية في قانون غراشام هي ان العملة الرخيصة اذا ما كثرت تزيل
العملة الجيدة فتنتقل هذه الى مكان آخر تكون قوة شرائها فيه أعظم ، فتضطر
البلاد التي تخرج منها العملة الجيدة أن تتخذ مقياساً جديداً تكون قوته الشرائية
أقل من المقياس الأول وأن تحدد كميات العملة الرخيصة بحيث تستخدم كعملة
ثانوية ، ويجب عدم اكثارها لئلا يؤدي ذلك الى قيام هذا القانون بفعوله
واختفاء العملة الجيدة من الأسواق . وهذا من أهم المخاطر التي تجابهها الدول
ذوات العملة المزدوجة . ولذا رأينا ان أكثر الدول تعمل الى تركه وتسند عملتها
على المقياس المنفرد ولذا فيندر أن نجد الآن دولة تتبع النظام المزدوج في عملتها
في العالم المتمدن كله .

العملة الورقية وأنواعها : كثر التعامل بالعملة الورقية في زماننا الحاضر
لحصول المجتمع على مزايا عديدة منها ، فهي تضيف بعض الشيء الى ثروات
الامم لانها حلت محل النقود المعدنية في المعاملات الداخلية وصار بالامكان
استخدام هذه المبالغ في البلاد الخارجية فينتج عن ذلك احداث ثروة جديدة
لانها تتقاضى عليها أرباحاً لا يستهان بها . ولو حلت الثقة في العالم فبماكانه أن
يستغني عن النقود المعدنية ويوفر الجهود الكثيرة التي يبذلها الانسان في البحث
عن معادن النقود واستخراجها من مناجمها بشرط أن ينظم تنظيمًا يتفق والحاجة .
ومن مزايا العملة الورقية ايضاً انها سهلة التداول خفيفة الحمل والنقل قليلة
التكاليف بالنسبة لما يكلفه سك النقود المعدنية كما يصعب تزيفها ، وهي قابلة

للعطاطية (اي انها يمكن زيادة كمياتها وتنقيصها بسهولة) وهي ملائمة لاحتياجات التجارة وغير ذلك من المزايا .

والعملة الورقية عبارة عن أوراق تصدرها الحكومة او المصرف المركزي او عدة مصارف مصرح لها من الحكومة وتتعهد كل من الحكومة والمصارف بقبولها كعملة قانونية ، وهي مستندة على الثقة وتعطى لها صفة رسمية فتصبح نقوداً قانونية .

والعملة الورقية على نوعين :

(أولاً) العملة المضمونة : المستندة الى ذهب وفضة او بكلمة اخرى ان كل ورقة في التداول يمثلها داخل خزان البنك او الخزينة الأهلية مقدار من الذهب او الفضة مساوٍ لقيمتها الاسمية . وتسمى هذه « بالدرهم المثلثة » ويمكن تبديلها الى ذهب او فضة او بالعملة القياسية لذلك القطر . وتحافظ الحكومة او المصرف على امكان تبديلها بنقود بواسطة احتياط نقدي يكون مساوياً لقيمتها .

(ثانياً) العملة غير المضمونة : او غير القابلة للاستبدال بالذهب او بالعملة القياسية . فهي تلك العملة التي لا تحتوي بمادتها على قيمتها كما هو الحال في العملة المعدنية ، ولا يمكن استبدالها بذهب ولكن قيمتها تأتي بواسطة السلطة التي تصدرها . هب ان حكومة في حاجة الى مبالغ من المال تعبر فيها في مشاريع هامة آنية وكان من المتعذر الحصول عليها بزيادة الضرائب او باصدار سندات فتضطر الحكومة عند مجابتهها بمثل هذه الحالات الى القيام عندئذ بطبع عملة ورقية تسد بها حاجتها . وهذه العملة عبارة عن سندات او تعهدات قائمة على اعتبار الامة وثقة الناس بها . ولما كانت الأحوال التي تصدر فيها العملة حرجة فيكون

من الصعب على الحكومة ابدالها في زمن قريب إلا ان الحكومة تدفعها بعد مضي مدة من الزمن وذلك عندما تسمح لها الأحوال المالية فتبدلها بذهب او بعملة قياسية اخرى . وقد حدث ان كثيراً منها لم يستبدل (وهذا هو الغالب) كما حدث ذلك للمارك الألماني خلال الحرب العظمى وبعدها .

وقد يتساءل البعض عن كيفية قبول هذه الانواع من الدراهم وتداولها في الأسواق رغم وجود الأخطار التي تهددها وذلك لسببين :

(١) تجعلها الحكومة عملة قانونية فيضطر الدائنون أن يقبلوها تغطية لقروضهم فهي بهذا المعنى قرض اجباري تفرضه الحكومة على الشعب .

(٢) بالاعتبار او الثقة التي يضعها الشعب في حكومته .

وكثير من الشعب يثق ثقة عمياء بالحكومة ولا يفهم الامور المالية على حقيقتها فتسوقه عادة تداول العملة الورقية الى عدم التمييز فيقبلها في المداولة او المبادلة . ولكن المضي باصدار كميات عظيمة وفي مدد وجيزة فيه خطر عظيم لانها طريقة سهلة تعتمد اليها الحكومات اذا ما كانت بحاجة الى المال وبذلك تكفي نفسها مؤونة زيادة الضرائب او بيع السندات فتتجنب مصاعب ذلك والكرهية التي قد يثيرها مثل هذا العمل . ولذا فيحصل التضخم ويختفي الذهب من الأسواق تدريجياً ، وسنأتي الى بحث مخاطر ذلك في فصل قادم .

العملة في العراق : صدر في ١٩ نيسان سنة ١٩٣١ « قانون العملة

العراقية » الذي حل محل العملة الهندية وكان المتوي وضعه على أساس ذهبي على أن يضمن بسندات مالية لا سبائك ذهبية . ولكن في تلك الظروف وقبل وضع العملة العراقية الجديدة موضع التنفيذ اجتاحت اوربا أزمة مالية شديدة أدت الى

عبدول بريطانيا عن قاعدة الذهب ، ولما كان الدينار العراقي قد وضع على أساس قيمة الليرة الانكليزية فرأت الحكومة أن تحتدي خطواته في سياستها النقدية فاصدرت في ١٢ كانون الأول سنة ١٩٣٢ قانوناً معدلاً لقانون العملة العراقية الغي شرط القيمة الذهبية وجعل الدينار مساوياً للباون الانكليزي فقط .

فالعملة العراقية تستند في مركزها المالي الدولي الى العملة الانكليزية وأسعار تحويلها تتطور وفقاً لتطور أسعار الليرة الاسترلينية (اي الانكليزية) . وقد ضمنت العملة المتداولة في العراق بموجودات الصندوق الاحتياطي المؤلف لهذه الغاية واعتبرت المبالغ الواجب اداؤها بدل الأوراق النقدية ديناً ممتازاً على النقود والضمانات الموجودة لدى سلطة اصدار العملة اولا وعلى ايرادات الدولة العامة ثانياً . ويتكون صندوق العملة الاحتياطي من قيمة النقود الهندية المستبدلة بعملة عراقية والتي تم ارجاعها الى الهند ، والايراد الحاصل من بيع المسكوكات والأوراق النقدية الجديدة وسائر ايرادات لجنة العملة . غير انه يطرح سنوياً نفقات اللجنة والحصّة التي تخصص لايرادات الدولة العراقية كزيج لها فضلاً عن الخسائر الواقعة ، والعملة الانكليزية المدفوعة لقاء الأوراق النقدية المستلمة في العراق . ويتأتى الربح باستثمار أموال الصندوق الاحتياطي في شراء سندات الدول المضمونة التي يمكن تحويلها الى عملة ذهبية مباشرة او بالليرة الانكليزية او في سندات وأهمهم تضمناها لجنة العملة كسندات السكك الحديدية الممتازة وغيرها . كما تحتفظ اللجنة بقسم من الموجودات نقداً لملافاة التحويلات الآنية اما بصناديقها او في المصارف ومن احتياطي العملة ايضاً القيمة التخمينية للفضة في المسكوكات الفضية في التداول ولدى اللجنة . ونص قانون العملة العراقي على تحويل الدينار

الى عملة انكليزية والعكس بالعكس باعتبار الدينار الواحد مساوياً لليرة
الانكليزية الواحدة كما هو الحال في العملة الفلسطينية التي يشابه نظامها نظام
العملة العراقية .

وحدات العملة العراقية : تتكون العملة العراقية من أوراق نقدية
ومسكوكات نانونية معدنية . فالأوراق النقدية هي من فئات $\frac{1}{2}$ دينار و $\frac{1}{4}$ دينار
ودينار واحد و (٥) دنانير و (١٠) دنانير و (١٠٠) دينار . أما المسكوكات
فهي ذات ال (٢٠٠) فلس وتدعى ريالاً و (٥٠) فلساً وتدعى درهماً و (٢٠)
فلساً (وكلها من الفضة الممزوجة بمعادن اخرى) ، و (١٠) فلوس و (٤) فلوس
من النيكل ؛ أما القطع ذات الفلسين او الفلوس الواحد فهي من النحاس .
والدينار هو الوحدة القياسية للعملة العراقية ويساوي (١٠٠٠) فلس .

وهذه المسكوكات قانونية في التأديت بين الأفراد بمقادير محدودة ولكنها
قانونية بمقادير غير محدودة للتأدية في الدوائر الحكومية فقطعتا الريال والدرهم
تعتبران قانونيتين لدفع (٥) دنانير او اقل ، وقطعتا ال (٢٠) فلساً وال (١٠)
فلوس تعتبران قانونيتين لدفع (٢٠٠) فلساً او اقل . واما المسكوكات التي من
فئة اقل من (١٠) فلوس فتعتبر قانونية لدفع (١٠٠) فلس او اقل .

ادارة شؤون العملة العراقية : تقوم لجنة العملة العراقية التي مركزها في
مدينة لندن بادارة شؤون العملة الجديدة أما وظائفها فهي كما يأتي :

- (١) تجهيز ومراقبة العملة والمحافظة على شرائطها الأساسية .
- (٢) اتخاذ التدابير المقتضية لطبع الأوراق النقدية ولضرب المسكوكات .
- (٣) ابطال الأوراق التي تصبح غير صالحة للاستعمال واطلافها وحفظ

الأوراق النقدية المتداولة .

- (٤) تأسيس صندوق احتياط العملة بصورة تؤمن تبديل العملة .
 (٥) قيد حاصل مبيع المسكوكات والأوراق النقدية وسائر المدخولات
 إيراداً لصندوق احتياط العملة ، وكذلك قيد جميع النفقات والحصة التي تخصص
 لإيرادات العراق والمبالغ التي تدفع في لندن . بليرات انكليزية لقاء الأوراق
 المستلمة في ذلك الصندوق .

وتتألف اللجنة من خمسة اشخاص ذوي خبرة مالية واطلاع واسع في الشؤون
 المصرفية بينها عضو عراقي وهو عادة وزير العراق المفوض في لندن ، وآخر تختاره
 الحكومة العراقية واثنان يتم اختيارهما بالاتفاق بين المصرف الشرقي والمصرف
 العثماني والمصرف الشاهي الايراني وعضو واحد يختاره حاكم (بنك انكلترا)
 أو اللجنة المالية لعصبة الامم بناء على دعوة حكومة العراق . وتختار حكومة العراق
 رئيس هذه اللجنة . ولهذه اللجنة ممثل في بغداد يدعى بأمور العملة فضلاً
 عن وجود وكيل لها وهو المصرف الشرقي المحدود (استرن بنك) . وقد كانت
 أعماله واسعة حينما استبدلت العملة الهندية بالعملة الجديدة . وتنشر هذه اللجنة
 بيانات توضح بها مقادير العملة العراقية المتداولة واموال الصندوق الاحتياطي
 وانواع السندات المستثمرة ووضعها المالي . كما ينص قانون العملة على تكليف
 مراقب الحسابات العام بتدقيق أعمال اللجنة بصورة عامة ورفع تقرير بالنتائج التي
 يتوصل اليها الى مجلس الامة ووزير المالية .

ومهمة لجنة العملة العراقية هذه موقفة تنتهي عند تأسيس مصرف أهلي عراقي
 ينشأ بقانون خاص وتمنحه الحكومة حق اصدار العملة ، أو عند منح أي مصرف

آخر امتيازاً بهذا الاصدار على ان تؤسس دائرة خاصة تتولى ضرب المسكوكات . والفكرة الآن متجهة الى تحويل المصرف الذي يؤمل تأسيسه قريباً بسلطة اصدار الأوراق النقدية فقط ريثما تقوم دعائمه ويبلغ من القوة والثبات ما يسمح له بتولي هذه المهمة الخطيرة وادائها على الوجه المرضي .

وقد بلغ مجموع المسكوكات العام من نقود فضية ونيكلية ونحاسية لغاية شهر آذار سنة ١٩٣٨ (٦٥٨٠٨١٥٠٧١٤) ديناراً . أما العملة الورقية المتداولة فقد بلغ مقدارها (٤٠١٧٩٠٤٨٥) ديناراً فيكون مجموع العملة في التداول (٤٠٨٣٨٠٣٠٠٠٧١٤) ديناراً . وبلغ مجموع ما في صندوق العملة الاحتياطي (٥٠٠٠٦٠٤٩٥) ديناراً . ويظهر من هذا انها مضمونة بأكثر من ١٠٠ ٪ وان وضعيتنا المالية ثابتة راسخة . هذا عدا عن انها تستند على عملة لها مقام ثابت قوي في ميدان التداول الدولي وهي العملة الانكليزية . وقد بلغ ايراد الخزينة العراقية من ارباح العملة لسنة ٣٩ - ١٩٣٨ المالية (٦٠٠٠٠٠) دينار هذا عدا المصاريف والتكاليف التي تكبدتها لجنة العملة وما أضافته الى صندوق احتياطها .

(ثالثاً) الاعتبار المالي او الائتماني

لو قارنا وسائل المبادلة التي استعملها الانسان في مختلف عصوره لوجدنا ان الانسان الأول استعمل في مبادلته « المقايضة » على الأكثر ، وأعقب هذه المدة استعمال الدراهم في المبادلة لتفوقها (بكثرة مزاياها) على المقايضة . ولكن لو امعنا النظر في زماننا الحاضر لوجدنا ان الائتمان أو الاعتبار المالي قد خلف هذه النظم في المبادلة التي ترجع الى العصور القديمة والمتوسطة . ولذا فاننا نجد في الوقت

الحاضر اذا ما درسنا الاحصائيات الأخيرة في انكلترا وامريكا مثلاً فان ٩٥ ٪ من عمليات التجارة تجري على أساس الاعتبار المالي ، وليس هذا فقط فان معظم التجار يعتمدون على اعتبارهم المالي في اكثر صفقاتهم التجارية ؛ وكما يقول مدير (بنك مد لند) الانكليزي المستر مكينا : « النقود على الاكثر هي رصيدات في البنوك وما الورق والعملة الا ثانويان في المهمة التي يقومان بها في ميدان المبادلة » . فالنقود في يومنا هذا على الاكثر رصيدات المصارف والأوراق المالية المتداولة في الأسواق .

ونعني بالاعتبار المالي الائتمان في عملية التبادل التي لا تستعمل فيها النقود ، ولكنها تختلف عن المقايضة في الزمن اذ ان المبادلة (على طريقة الائتمان) لا تتم إلا بعد مضي زمن معين أي ان المشتري لا يدفع ثمن الحاجة التي ابتاعها في الوقت الذي استلمها به بل بعد مرور زمن معين . وذلك مستند على الثقة اذ لولا اعتماد البائع على المشتري بأنه سيدفع ما عليه في مدة مقبلة لما عقد معه تلك الصفقة التجارية . ولذا سميت هذه العملية في المبادلة بالائتمان أو الاعتبار المالي . بينما نجد المقايضة لا تحتوي على مدة أو أجل بل هي آنية .

والمعاملات بين الناس عموماً على نوعين عاجلة أو آجلة . ففي الحالة الاولى (العاجلة) يتبادل الطرفان اموالاً في وقت واحد أو يستبدلان ثروة بثروة اخرى ، وفي الحالة الثانية (الآجلة) تكون عملية المبادلة غير كاملة بأجمعها فان أحد الطرفين يعطي شيئاً دون ان يستلم ثمنه في الوقت الحاضر بل يستلمه بعد مضي مدة من الزمن . فالائتمان هو تملك مال عاجل لقاء مال آجل . وعملية الائتمان هذه لها علاقة هامة بالمصارف ولذا سنأتي الى الكلام عنها

في بحث مطول عند بحثنا في المصارف .

وسائل الاعتبار المالي أو الأوراق المالية : ومن وسائل المبادلة الأوراق المالية المستندة على الثقة والائتمان المالي فمع انها لا تجري بالسهولة التي تجري بها الدراهم الا انها من الوسائل القابلة للتداول ويمكن نقلها من شخص الى آخر بطرق « التسليم » أو « الجيرو » .
وأهم هذه الأوراق المالية هي :

(١) **المحاورات :** هي الأوراق المالية التي تجري بموجبها عادة الدفعات التجارية الخارجية ، وهي عبارة عن أمر خطي معنون من شخص الى شخص آخر ممضاة من الشخص الذي يعطيها ويطلب من الشخص المعنونة له ان يدفع عند الطلب أو في مدة معينة أو في تاريخ معلوم مبلغاً من الدراهم أو لأمر شخص معين ثالث أو لحامل تلك الورقة نفسه . وصورتها كما يلي :

٢٠٠٠ دينار

فقط الفا دينار عراقي لا غيرها

بغداد في ٢٣ نيسان سنة ١٩٣٩

حضرة التاجر المعروف حسن سلامة — القاهرة

بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخه ادفعوا لأمر شكيب ناهد المبلغ اعلاه وقدره الفا دينار والمبلغ وصل لقاء بضاعة .

سليم حسني

وقد يفضل شكيب ناهد عدم الانتظار فيخصم هذه الحوالة عند أحد المصارف ويستلم ثمنها بعد خصم مقدار الفائدة المستوفاة من قبل المصرف .

(٢) السُّبُطَات : وقد يجري تسديد الدفعات الخارجية بواسطة الشيكات التي هي عبارة عن ورقة مالية أو حوالة يسحبها شخص على مصرف فقط ، وفي هذه الحالة يكون الساحب قد اودع دراهم في ذلك المصرف أو سمح له المصرف ان يسحب عليه هذا المبلغ بناء على اتفاق سابق لاعتباره المالي أو لتأمينات وضعها لديه .

وهناك فروق بين الشيك والحوالة منها ان الشيك يدفع عند الطلب وليس به مدة كما هي الحالة في الحوالة ؛ كما ان مقدار ضريبة الطابع في الاثنين تختلف فالشك في العراق مثلاً لا يحتاج لأكتر من طابع ذي (٨) فلوس في حين ان الحوالة تحتاج الى طابع بالنسبة لمقدارها .

وقد بلغت مقادير الشكات المستعملة في انكلترة خلال سنة ١٩٣٣ (٣٢٠٠٠٠٠٠ ر ١١٢ ر ٣٢) باوناً .

(٣) السُّنَدَات : وهي عبارة عن تعهد شخص بدفع مبلغ من المال في محل معين و بعد مدة معينة لشخص آخر معين أو لأمره ممضٍ من قبل المتعهد بالدفع ومؤرخة بتاريخ كتابة هذا السند . وهي تشمل « الكيبيالات » و « السندات العادية » التي تعتبر من أهم وسائل التداول في داخل القطر . وبها يستغنى عن استعمال الدراهم في المبادلة ؛ وتصبح جميع هذه الأوراق وسائل تقوم بنفس المهمة التي تقوم بها الدراهم في المبادلة لانه يمكن تداولها من شخص الى آخر . وبذلك تسهل المعاملات التجارية ويتسع نطاقها .

طوارئ العملة

تضخم العملة وهبوط قيمتها : من الحوادث التي تطرأ على العملة وتسبب هبوطاً في قيمتها هو تضخمها . ويختلف هذا الهبوط في قيمة العملة عن تنقيص قيمتها (أي وضع معدن فيها تكون قيمته أقل من قيمتها الاسمية) ، ويختلف هبوط العملة أيضاً عن النقصان الناتج في وزنها لكثرة تداولها ومسحها (سوفانها) مما يؤدي الى تقليل قيمتها المعدنية .

ان ضرب الأوراق النقدية لا يكلف إلا مصاريف قليلة ولذا وجدنا ان كثيراً من الدول لجأت الى تكثيرها ، فنتج عن هذه الكثرة (او التضخم) نقصان في قوتها الشرائية قهبط قيمتها .

ومن مساويء هذا التضخم :

- (١) يسبب اضطراباً عاماً في عقود الديون فيخسر الدائن ويربح المدين .
- (٢) يربح أصحاب المعامل وبائعوا الجملة الذين يحتفظون بكميات كبيرة من البضائع .
- (٣) ينشأ عن هذا تدمير عام من قبل العمال الذين تنخفض قيمة اجورهم الشرائية .

- (٤) يؤدي هذا التضخم الى نقصان الصادرات بارتفاع تكاليف الانتاج فيصعب عليها ان تزاحم البضائع الأجنبية في الخارج .
- (٥) ويؤدي تضخم العملة أيضاً الى سيادة حالة الرفاه الظاهرية وهذا مما

يؤدي الى التبذير وخاصة من قبل الرابحين .

ومن علامات (أو اعراض) هذا التضخم هي :

(١) ارتفاع الأسعار .

(٢) ابتداء اختفاء الذهب من التداول . اذ يرتفع سعر الذهب بالنسبة الى العملة الورقية ، فيفضل التجار ان يدفعوا به ما عليهم من ديون في الأسواق الخارجية لهبوط قيمة عملتهم الورقية في الخارج .

(٣) انخفاض سعر العملة بالنسبة الى عمل الدول الاخرى .

(٤) حصول أساسين في ذلك القطر ذي العملة المتضخمة تعين حسبها

اسعار الحاجات ، فيكون سعر ذهبي وسعر ورقي .

الأسباب أو تقليل كميات العملة وارتفاع قيمتها : وهذه ظاهرة تنتج عن

أسباب معاكسة لتضخم العملة . فاذا قلت كمية العملة تنعز قيمتها وتزيد قوتها الشرائية فتتخفض أسعار الحاجات في ذلك القطر . وهي نتيجة لازمة للتضخم ، وفي هذه الحالة يخسر المدين ويربح الدائن ، ويخسر أصحاب البضائع ، ويتدفق الذهب الى هذا القطر ، ويظهر ذلك واضحاً عندما ندرس موضوع التجارة الدولية .

وقد حدث تقليل الدراهم هذا بعد الحرب العظمى حينما أخذت الدول التي كانت قد افرطت في اصدار العملة اثناء الحرب على تقليلها وتحديد كمياتها أما حسب مستوى القوى الشرائية لتلك العملة على أساس ورقي أو على أساس ذهبي .

فانكلترة مثلاً رجعت الى المقياس الذهبي سنة ١٩٢٥ كما رجعت اليه فرنسا وكثير من الدول الأوروبية الاخرى . أما المانيا وروسيا اللتان بلغ فيها اصدار العملة كميات ضخمة لم يكن بالمتناول أمر تقليلها فقد عدلتا عنها وأسستا مقياساً

تقديماً جديداً .

النظرية السكمية في النقود والأسعار : ينتج بمبادلة كمية من النقود لمقادير من البضائع مستوى سعر قياسي ، فإذا زادت كمية النقود و بقيت مقادير البضائع ثابتة او لم تزد بنفس النسبة ينتج عن ذلك نقصان في قوة مبادلة الدراهم إذ لا يمكننا أن نشترى بكل وحدة من النقود ما كان يمكننا أن نشترى بها سابقاً اي ان أسعار البضائع قد ارتفعت ؛ وإذا قلت كميات النقود بينما بقيت مقادير البضائع ثابتة او لم تنقص بنفس النسبة فينتج عن ذلك زيادة في قوة مبادلة الدراهم ويصبح بإمكاننا أن نشترى بكل وحدة من النقود بضائع أكثر من ذي قبل ، اي ان أسعار البضائع قد انخفضت .

ان ما ذكرناه الآن يعبر عن نظرية كمية النقود . فمستوى الأسعار يتأثر مباشرة بصورة طردية مع مقدار النقود في التداول ، فإذا ازدادت مقادير النقود ارتفعت الأسعار ، وإذا قل عرضها ابتدأت الأسعار بالانخفاض . ولا يوضح هذه العلاقة بين كمية النقود والأسعار دعنا نرسم الى مجتمع صغير بسيط في حياته الاقتصادية ويتعاطى التجارة ضمن حدود بلاده ويعتمد على نفسه دون ان يصدر شيئاً من الخارج او يستورد منه . هب ان وحدة ذلك المجتمع النقدية كانت فضية زنتها قيراط واحد من الفضة وان هناك (١٠٠٠) وحدة من هذه النقود في التداول وان السلع المعروضة للبيع تبلغ (١٠٠٠) وحدة ذوات قيم متساوية ، فإذا بادلنا هذه البضائع بالنقود كان طبعاً ان نبادل كل وحدة من السلع بقيراط من الفضة (أي الوحدة النقدية) .

هب ان ذلك المجتمع اكتشف فجأة منجماً جديداً للفضة وان مقادير الفضة

تضاعفت في ذلك المجتمع أي بلغت (٢٠٠٠) ولم يحصل هناك تغيير في عدد السلع ، ففي هذه الحالة تبادل كل سلعة وحدتين من العملة أي ان مستوى الأسعار السائد ارتفع ١٠٠ ٪

فاذا عكسنا المثال وفرضنا ان كمية النقود لسبب ما نقصت الى النصف فان هذه الحالة تستبدل بـ (٥٠٠) قيراط من الفضة فيمكن في ذلك المجتمع شراء وحدتين من البضاعة بوحدة من النقود أي ان مستوى الأسعار السائد انخفض ٥٠ ٪

وعلى هذا النسق من الجدل أيد مدعو النظرية الكمية بأن الأسعار تختلف مباشرة بالنسبة الى كميات النقود في التداول ولكن هذه النظرية بشكها الأولي هذا لا تنفي بالمرام وتحتاج الى تعديلات وتخفيضات عديدة لتصبح حقيقة اقتصادية وتتفق والواقع الاقتصادي .

فلو رجعنا الى مثالنا الأول وفرضنا ان حكومة ذلك المجتمع أصدرت (١٠٠٠) ورقة نقدية ووضعتها في التداول بالاضافة الى الـ (٢٠٠٠) وحدة الفضية فيكون نتيجة ذلك ان مستوى الأسعار ارتفع ارتفاعاً آخرًا قدره ٥٠ ٪ ، وحتى نجعل ذلك المجتمع يشابه مجتمعنا الحديث دعنا نفرض وجود المصارف ونظام الائتمان فيه حيث تقوم الأوراق المالية كالشك والكمبيالة والحوالة وغيرها مقام النقود ففي هذه الحالة يجب ان نحسب لهذه الأوراق حسابها لأنها لا تؤثر على مستوى الأسعار كما تؤثر النقود .

وكما ان هنالك علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار فهناك ايضاً علاقة بين سرعة تداول النقود ومستوى الأسعار ايضاً . فاذا جرى تبادل وحدة من

النقود في فترة ما (١٠) مرات كان لذلك تأثيره بقدر (١٠) وحدات من النقود فيما اذا تبودلت مرة واحدة في تلك الفترة . وكما ان النقود تمثل طلباً على البضائع وتؤدي الزيادة في كمياتها الى زيادة الطلب على البضائع ورفع مستوى الأسعار ، كذلك فان البضائع تمثل طلباً على النقود وتؤدي زيادتها الى تعزيز قيمة النقود فينخفض مستوى الأسعار السائد . فنجد من هذا انه اذا ازداد انتاج البضائع بمقدار الزيادة الحاصلة في كميات النقود لما تأثرت الأسعار .

ونستخلص من ذلك ان هنالك عاملين يؤثران في الأسعار وهما عامل العرض والطلب في النقود . ويشمل عرض النقود المسكوكات والأوراق النقدية والأوراق المالية مضروبة بسرعة تداولها . ويشتمل الطلب (في النقود) على مقادير البضائع المنتجة او مقدار تداولها في سوق ما خلال فترة معلومة . ويتقرر مستوى الأسعار بتفاعل هذين العاملين ، فاذا ازداد عرض النقود بخست قيمتها واذا ندرت عزت قيمتها . ولذلك فبوسعنا أن نعرف النظرية الكمية للنقود حسب متطلبات عصرنا الاقتصادي بما يلي :

« يتأثر مستوى الأسعار العام (او السائد) تأثيراً طردياً مع كمية النقود وكفاية تلك النقود في التداول (أي سرعة تداولها) ، وتأثيراً عكسياً مع كمية البضائع المتداولة في السوق » .

وقد حاول الاقتصادي الأمريكي (فيشر) الاستاذ في جامعة (ييل) وضع هذه النظرية بطريقة رياضية فقررها كما يلي :

اذا رمزنا بكمية النقود بحرف (ك) وسرعة تداولها بحرف (س) وللبيع المتداولة بحرف (ب) والمستوى الأسعار بحرف (م) فتحصل عندنا المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{ك س}}{\text{ب}} = \text{م}$$

وإذا فرضنا ان (ك) تساوي مقدار الثقة المالية او الائتمان و (س) تساوي سرعة تداول الثقة او الائتمان (او الأوراق المالية) فتحصل عندنا المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{ك س} + \text{ك س}^-}{\text{ب}} = \text{م}$$

$$(\text{او}) \text{ م ب} = \text{ك س} + \text{ك س}^-$$

ولو أخذنا مثلاً على ذلك بالأرقام وفرضنا ان كمية النقود (أي ك) تساوي (٥) ملايين ديناراً ، وسرعة تداولها (أي س) تساوي (٣٠) مرة في السنة ، وان قيمة الأوراق المالية او الائتمان (أي ك) تساوي (٢٥) مليون ديناراً ، وان سرعة تداول الائتمان هذا (أي س) تساوي (٣٦) مرة في السنة ، وان وحدات البضائع (أي ب) تساوي (٣٥٠) مليوناً فيكون مستوى الأسعار (أي م) مساوياً كما يلي :

$$\text{من وحدات النقود} \quad \text{م} = \frac{٣٦ \times ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ + ٣٠ \times ٥٠٠٠٠٠٠٠}{٣٥٠٠٠٠٠٠٠} =$$

ولا يمكن أن يكون لهذه النظرية دقة حسابية ، بل هي تدل على اتجاه الأسعار وتشير الى العلاقات الوثيقة بين مستوى الأسعار وكمية النقود المتداولة . ويرجع السبب في انعدام الدقة الحسابية في هذه النظرية الى ما يأتي :

(أولاً) لا يمكن تقدير كمية النقود المتداولة بدقة تامة لأن كمية النقود المتداولة

تشمل النقود المعدنية والورقية وأدوات الائتمان . وقد يمكن تقدير كمية النقود الموجودة في بلد ما ، على انه لا يمكن معرفة المتداول منها إلا اذا عرفنا كمية النقود المكنوزة وهذه بطبيعتها خارجة عن التداول .

(ثانياً) ليس من السهل تقدير سرعة تداول النقود في بلد ما ، وكل تقدير لهذه السرعة فأنما هو مجرد تخمين .

(ثالثاً) ويصعب حساب ذلك في البلاد التي ينقصها النظام الاحصائي الدقيق كما هي الحالة في العراق مثلاً .

فالنظرية الكمية في النقود لا تدل إلا على اتجاه ، على ان التجارب قد دلت على صحتها في بعض الأوقات . ففي القرن التاسع عشر ارتفعت الأسعار بين سنة ١٨٥٠ — ١٨٧٢ بسبب اكتشاف مناجم الذهب في استراليا وكليفورنيا . وفي سنة ١٨٩٦ ارتفعت الائتمان بسبب اكتشاف الذهب في مناجم الترانسفال ، كما ارتفعت هذه الأسعار خلال الحرب العظمى ارتفاعاً يذكر وذلك عندما ركنت الدول الى اصدار الأوراق النقدية غير القابلة للتبديل بالذهب .

الفصل العاشر

المصارف

ان مبادلة البضائع من دون توسط الوطاء تكون من الامور الصعبة . وعلى هذا فتكون عمليات الائتمان غير ممكنة بدون مساعدة هؤلاء الوطاء الذين يدعون بالمصارف . وأصحاب المصارف كغيرهم من التجار يتعاطون بيع وشراء الأموال التي تمثل بأدوات الائتمان أو بواسطة النقود . فالمصارف تقترض بتصد اقراض الآخرين ، وتتقاضى ربحاً لأنها تقترض بفائدة بسيطة وتقرض الناس بفوائد عالية . فالاقراض والاقراض هما عمليتان رئيسيتان في معاملات المصرف التجاري . وبذلك يقدم هذا المصرف خدمات تذكر للانتاج لانه يمكننا من استخدام رؤوس الأموال في أحسن ما يمكن من السبل . فاذا حصرت هذه الأموال ولم تنقل من شخص الى آخر ، واستخدم كل فرد نقوده لغرضه الخاص فقط فسيبقى حتما مقدار كبير من هذه الأموال دون ان يستثمر . ففي المجتمعات المتقدمة اناس كثيرون لا يمكنهم ان يستخدموا جميع اموالهم على اربح صورة ممكنة ويمكننا ان نذكر من هؤلاء :

- (١) اولئك الذين يملكون اموالا كثيرة ولا يتدرون على استخدامها .
- (٢) اولئك الذين يملكون اموالا قليلة أو لا يملكون ما يكفي منها ،

كالفلاحين والعمال والخدم الذين يملكون مبالغ قليلة من النقود ولا يعرفون كيف يستخدمونها بصورة منتجة ، ولكنها اذا ما تجمعت كونت مبالغ كثيرة لها تأثير كبير .

(٣) اولئك الأشخاص الذين لا يمكنهم ان يستخدموا اموالهم في مشاريع مالية بسبب اعمارهم أو جنسهم أو اشغالهم كالنساء والاطفال والموظفين والمحامين والاطباء .

وهناك اناس في العالم لهم قابليات للقيام بالمشاريع المالية والتجارية والصناعية الذين يمكنهم الاستفادة من اموال الآخرين فيما اذا انتقلت الى حيازتهم . وبواسطة الائتمان يمكن المجتمع الحديث ان يستخدم هذه الاموال بأحسن السبل لفائدة الأشخاص انفسهم والمجتمع عامة ، فصار بالامكان استخدام مئات الالوف من الدنانير العاطلة في تكوين رؤوس اموال فعالة منتجة . والمصارف هي المؤسسات التي تقوم بمهمة اداء مثل هذه الخدمة .

يمكننا تعريف المصرف بأنه مؤسسة مهمتها القيام بعملية الائتمان وتوزيعه وتقسيمة لتسهيل المبادلة .

ترجع فكرة المصارف الى تاريخ امتلاك المعادن وكثرتها ، فحيث امتلكت هذه المعادن تشكل المصرف الأول ولم يظهر المصرف على شكله الحديث إلا في أواخر القرون الوسطى حيث تأسست في مدينتي البندقية وجنوة بعض المصارف ، ثم انتقلت الى هولندا وأخذت تم بقية اقسام اوروبا . ويرجع تاريخ المصارف في انكلترا الى قبل (٢٠٠) سنة تقريباً وذلك حينما امتلك الصاغة في تلك البلاد صناديق حديدية محكمة الاقفال يضعون فيها معادنها واموالهم . وكلما

كثرت الأموال لدى الناس بنتيجة الاستثمار وبتقدم الثورة الصناعية كثر طلب الناس ايداع ما لديهم في هذه الصناديق وصار بإمكان المودع ان يسحب على الصائغ مقادير من هذه الدراهم لأمر آخرين بواسطة الشيكات . ومع مضي الوقت وجد الصائغ بأن القسم المسحوب من الأموال عادةً يقل عما اودع لديه فصار يقرض الناس من الأموال المتبقية لديه . وأخذت المزاحمة بين هؤلاء الصاغة تشتد لاكتسابهم المودعين وابتدأوا يعطون فائدة ضئيلة للمودع فبلغت المبالغ المقرضة عشرة اضعاف ما لديهم من الذهب وأخذوا يصدرون عملة ورقية هي تعهدات يضمنون دفعها بالذهب . وقد وجدنا في بحث النقود كيف ان هذه الأوراق كانت مصدر العملة الورقية الرسمية .

وبتقدم الزمن وتوسيع الأعمال المالية نشأ اختصاص في العمل فتأسست المصارف الحديثة وتعددت أنواعها وتشعبت اغراضها بحيث اقتصت كل مؤسسة منها بخدمة معينة .

وظائف المصارف : للمصارف عدة وظائف تختلف حسب أنواعها ، ويمكننا تلخيصها بما يلي :

(١) تعيين حق الائتمان بواسطة التدقيق العلمي : بتعيين نوع ومقدار اقيام الأشياء المقدمة اليها . ويقوم بهذا العمل في المصرف قسم خاص يسمى « بدائرة الائتمان » . فتقوم هذه الدائرة بتدقيق الطلبات المقدمة اليها وتعين موقف كل طلب والاعتبار المالي لسكل من يقدمها .

(٢) كفالة هذه الاقيام : فالمصرف بعد ان يعين مقدار الاعتبار المالي (أو الائتمان) يكفله بمنح ذلك الشخص قرضاً . فمثلاً لو أراد خالد ان يقرض

مبلغاً من المال على منتوجاته وكانت قيمة منتوجاته (١٠٠٠) دينار فالمصرف يحقق أمر قيمتها الحقيقية ويتعهد بتقديم ٤٠ ٪ من قيمتها الى خالد . أي ان المصرف قد كفّل هذه الصفقة حسب المقدار الذي اقرضه .

(٣) تحويل الملكية : يحاول المصرف ان يجعل تعهداته قابلة للدفع حين الطلب بدراهم ، ولذا فهو ينقل ملكية الأموال من شخص الى آخر ، فكما انه يستلم فانه يقرض . وكذلك يحول الحوالات الداخلية والخارجية والشيكات وغير ذلك .

ويمكننا ان نلخص العمليات المترتبة على وظائف المصرف الثلاث الرئيسية التي ذكرناها أعلاه بما يلي :

(١) استلام الدراهم وحفظها في مكان أمين :

أ - استلام الدراهم كودائع ثابتة .

ب - فتح حسابات جارية للمودعين .

ج - استلام الدراهم كودائع تدفع عند الطلب أو بعد مدة معينة .

(٢) نقل الدراهم من مكان الى آخر :

أ - دفع الشيكات والحوالات وبقية الأوراق المالية وتحصيلها .

ب - بيع شيكات وحوالات ووسائل اعتماد .

ج - نقل رصيدات الحسابات من مكان الى آخر .

د - اصدار الأوراق النقدية (أي العملة) .

(٣) فتح اعتمادات للزبائن :

أ - اقراض الأموال للتجار .

- ب - اقراض الأموال مقابل أوراق الشحن .
- ح - خصم الأوراق التجارية التي لم تستحق بعد .
- د - قبول الحوالات المسحوبة على المصرف من قبل من يتعاملون معه .

(٤) خدمات متفرقة :

- ١ - شراء وبيع الأسهم والسندات المالية لحساب من يتعامل مع المصرف .
- ب - ان يكون المصرف وكيلًا للحكومة أو وكيلًا لشركات الضمان والسياسة ولشراء وبيع ورهن العقارات .
- ح - ان يقوم المصرف مقام الوصي على القصر أو الشركات أو الأشخاص .
- د - حفظ العقود والمجوهرات وبقية الأمانات .

انواع المصارف : يمكننا ان نصنف أعمال المصارف أو الصيرفة الى نوعين أساسيين :

- ١ - أعمال تجارية .
 - ب - أعمال توظيفية للأموال .
- أما الأعمال التجارية فتشمل أعمال الائتمان لمدة قصيرة لتسهيل تبادل السلع ويشمل النوع الثاني أعمال الصيرفة التي تتناول توظيف الأموال لمدة طويلة لمساعدة الانتاج وتقديمه .

ويمكننا ان نذكر بعض انواع المصارف الشائعة في الوقت الحاضر وهي :

(١) المصارف التجارية .

(٢) مصارف التوظيف .

(٣) مصارف الرهونات .

(٤) المصارف المركزية .

(٥) مصارف التوفير .

(٦) المصارف الزراعية والصناعية .

(١) **المصارف التجارية :** وهي التي تقبل الودائع وتقرض الأموال وتقبل الحوالات وتشتري الأوراق التجارية من زبائنها وغيرهم . ومهمتها الرئيسية تجهيز الائتمان لمدد قصيرة بواسطة اقراض اموالها بطرق شتى كالشيكات والحوالات والأوراق النقدية وفتح الحسابات الجارية . وبعض هذه المصارف محلية واخرى تتعاطى مع الخارج . وقد امتد الاختصاص في المدن الكبيرة بحيث أصبح كل مصرف يجهز الحاجات التجارية لطبقة معينة . فأصحاب السيارات في مدينة نيويورك مثلاً لديهم مصارف تحصر أعمالها في تجهيزهم بالاموال . وهناك مصارف خاصة بالخصم وغير ذلك من امثال هذا الاختصاص .

(٢) **مصارف التوظيف :** وهي وسيط بين الحكومات والشركات التي يحتاج الى رؤوس اموال ثابتة للقيام بتحسين مشاريعها من جهة وبين الأشخاص الذين يودون ايداع أو توظيف اموالهم لمدد طويلة . وهذه المصارف تقوم ببيع السندات والأسهم التي تصدرها الحكومة أو الشركات أو تصدرها بالنيابة عنهم ؛ وتتمكن بهذه الطريقة من التقريب بين من يحتاج الى رؤوس اموال ومن يملكها .

(٣) **مصارف الرهونات :** ويقسم هذا النوع من المصارف الى قسمين :

زراعية ومدنية . فالزراعية تقرض الدراهم لقاء رهن الأراضي الزراعية أما المدنية فتقرض الدراهم لقاء رهن الأموال والعقارات في المدن والبلدان . وقد يصدر كثير من هذه المصارف سندات تبيعها في الأسواق فتحصل على الأموال التي تقرضها المراهنين .

(٤) **المصارف المركزية :** هي تلك المصارف التي لها الحق في اصدار العملة في البلاد ، وهي وكالة الحكومة تودع فيها الحكومة أموالها . ويكون المصرف المركزي كمصرف عام للمصارف الاخرى تحفظ في صناديقها وخزائنها كميات الذهب والمعادن الثمينة ، وتعين سعر الفائدة للخصم ، وتقرض الحكومة اذا قضت الحاجة بذلك . ويرسم هذا المصرف الخطة العليا للسياسة النقدية في القطر بأن يتخذ من الاجراءات ما يراه محققاً للغاية التي يراها صالحة للسياسة النقدية التي يتوخاها . وكثيراً ما تساهم الحكومة في مثل هذه المصارف أو تحتكر جميع اسهمها .

(٥) **مصارف التوفير :** وهي نوع من مؤسسات التوظيف يودع فيها الأشخاص المتوسطو الحال أموالهم رغبة في الحصول على مكان أمين يودعون فيه الأموال ويتقاضون عليها فوائد بسيطة . وقليل ما يعتمد هؤلاء الى سحب هذه المبالغ ، وهذا مما يتيح للمصرف أن يقرض تلك المبالغ لمدد طويلة فيقوم بعمليات الرهن و بشراء السندات الآمنة .

وبذلك يتمكن هذا المصرف من القيام بمخدمات جلي في الميدان الاقتصادي لأنه يمكن الأشخاص الذين يملكون المبالغ الصغيرة من توظيفها في محلات آمنة

فضلاً عن الأرباح التي تصيبهم من جراء هذا التوظيف . ولنا أحسن مثال على هذا النوع من المصارف ما هو موجود في العراق فعلا من صناديق التوفير البريدية والأقسام الخاصة بالتوفير في المصارف الموجودة في بلادنا .

(٦) المصارف الزراعية والصناعية : وهي مؤسسات صيرفية تتناول

أعمالها توظيف الأموال لمدد طويلة للقيام بمشاريع زراعية او صناعية وتوسيع نطاق أعمالها . وهي على ثلاثة انواع :

(١) مصارف تتعاطى البيع بالجملة وتأخذ على عاتقها أمر تسويق او بيع أسهم وسندات شركات سكك الحديد او حكومات الدول الأجنبية . وقد تزيد مبالغ البيع على (١٠) ملايين دينار . ويكون لديها دائرة للشراء واخرى للمهندسين والمحاسبين والمحامين والخبراء الفنيين الذين يقررون احتمال نجاح المشاريع التي يتناولها عمل هذه المصارف . وهي لا تتصل بالجمهور مباشرة بل بالمصارف التي يوكل اليها أمر بيع هذه السندات والأسهم .

(ب) مصارف التوظيف الكبيرة التي تتعاطى بالقطاعي ، وهي تختص ببيع الأسهم والسندات المالية بواسطة عملاء او مباشرة من الشركات وبيعها الى الجمهور .

(ح) مصارف التوظيف الصغيرة ، وهي تتعاطى أعمال المصارف المارة الذكرو ضمن نطاق ضيق .

وتأخذ هذه الأنواع من المصارف الزراعية والصناعية على عاتقها أمر الوظائف الآتية :

(١) البحث او التدقيق لاختيار أكثر المشاريع نجاحاً .

(٢) ضمان قسم من الأسهم التي تصدرها إحدى الشركات ، إذ هي تضمن نسبة معينة من الأسهم فإذا لم تتمكن تلك الشركة من بيع مقادير تساوي ذلك الحد فيتعهد المصرف بشراء ما تبقى من تلك الأسهم .

(٣) بيع هذه الأسهم في الأسواق وبث الدعاية لها لنشر اعلانات دورية تحوي تفاصيل عن رأسمال الشركة والفائدة وتأمينات الاصدار وحالة الشركة المالية ووجهة نظر المصرف ونصحه لشراء هذه الأسهم . فإذا غطيت هذه الأسهم نجاح المشروع وجمع رأس المال اللازم للقيام به . فيكون المصرف قد قام بالتقريب بين المودع ومن يحتاج الى الدراهم للقيام بالمشاريع المالية .

امتيازات المصارف: هو اعتماد من النقد يحفظه المصرف في خزائنه لملافاة التأديت عند الطلب . ويدخل ضمن هذا النقد العملة والأوراق المالية لأمر المصرف التي يمكن قبضها عند الطلب وتحويلها الى نقد حالا . وتحفظ المصارف عادة بنسبة نقدية ثابتة بين اصولها (او مالها) وبين خصومها (او ما عليها) لتتمكن أن تدفع ما يطلب منها او ما يستحق عليها . وقد لا تتجاوز هذه النسبة ٢٥ ٪ وذلك في المصارف ذات السمعة الطيبة . والفرق بين هاتين النسبتين اي ٧٥ ٪ يستخدمها المصرف في عملية الاقراض فيربح بذلك مبالغ لا يستهان بها .

المصارف في العراق

ان الصيرفة في العراق تكاد تكون مقتصرة على الصيرفة التجارية ، وحتى هذا النوع من الصيرفة لا يمكن اعتباره متقدماً كثيراً اذا قسناه بالصيرفة

التجارية في البلدان الأجنبية . وليس في البلاد من مؤسسات صيرفية غير التجارية سوى المصرف الزراعي الصناعي الحكومي وصناديق التوفير البريدية ، وكانت مؤسسات الصيرفة التجارية قبل الحرب قليلة جداً فكان التمويل التجاري يقوم بالأكثر على المداينين والتجار المداينين بواسطة البيع ديناً . وكان قسم صغير من هذا التمويل يقوم على المصارف الأجنبية وبيوت الحسم الأجنبية والأهلية ، على أن الحالة قد تغيرت منذ الحرب العظمى فتقدمت الصيرفة التجارية تقدماً محسوساً إذ ازداد عدد المصارف الأجنبية التي فتحت لها فروعاً في عدة مراكز تجارية كما ازداد عدد المصارف الأهلية الصغيرة وبيوت الحسم (أو الخصم) .

المصارف الأجنبية : إن أكثر المصارف في العراق هي فروع لشركات مساهمة أجنبية ، وهي أربعة : المصرف العثماني ، والمصرف الشرقي ، والمصرف الشاهاني الإيراني ، وبنكو دي روما . ولم يؤسس المصرف الأخير إلا في سنة ١٩٣٧ ولا تزال أعماله ضيقة النطاق . ومن الصعب معرفة مدى الأعمال المختلفة التي تقوم بها هذه المؤسسات لأنها لا تنديع بيانات وافية عن أعمالها في العراق على حدة . وتقدر المبالغ التي تستخدمها هذه المصارف للتسليف التجاري البحث بنحو (١٠٠٠٠٠٠٠) دينار عراقي .

إن معظم أعمال الصيرفة التجارية في هذه المؤسسات هو حسم السفائح والسندات التجارية ، والتسليف المضمون بسندات مالية ، والتسليف المضمون بالبضائع ، وقبول الودائع ، والاتجار بالكامبيو الأجنبي (أو أسعار التحويل بالعملة الأجنبية) . وأكثر أعمال التسليف الذي تقوم به هذه المصارف متعلق

بتقويل التجارة الخارجية . ومعدل سعر الحسم السائد في التجارة ٧ ٪ .

المصارف الوطنية وبيوت الحسم والمداينون : هنالك مصارف محلية للتسليف وقبول الودائع وبيوت للحسم تعمل كوسيط بين رجال الأعمال وبين المصارف ، وهنالك أيضاً عدد كبير من المداينين . فصاحب المصرف الحقيقي يعتمد في اقراضه على الودائع في الدرجة الاولى ، ويعتمد صاحب بيت الحسم على ثمن الأوراق التي يحسمها ، والمداين يعتمد في الدرجة الاولى على امواله الخاصة . ففي العراق - حسب هذا التصنيف - نحو (٥٠) مصرفاً وبيتاً للحسم ثلاثون منها مركزها بغداد والعشرون الباقية منتشرة في المراكز التجارية الاخرى كالبصرة والموصل وكركوك .

ومن صفات هذه المؤسسات ما يلي :

(١) رأسمالها على العموم محدود اذ قليل منها يزيد رأسمالها عن (١٠٠.٠٠٠) دينار .

(٢) ان تنظيمها يتخذ شكل عمل فردي أو شركة عادية .

(٣) تكاد لا تكون لها فروع .

(٤) تجمع بين أشغال الصيرفة والأشغال التجارية الاخرى .

(٥) تنقصها اجمالاً المعرفة التجارية للصيرفة والتنظيم المالي .

وان اكثر أصحاب هذه المصارف تقريباً هم من اليهود . والسبب الرئيسي لذلك هو ان المسلمين حتى الى أمد قريب كانوا لا يزالون يتخرجون من تعاطي امثال هذه المعاملات من حيث اعتبار هذه الفائدة رباً محرماً مهما كان معدله . ويتقاضى أصحاب هذه المؤسسات فوائد أعلى مما تتقاضاه المصارف الأجنبية ،

وكثيراً ما يتجاوزون حد الفائدة القانونية (وهي ٧ ٪) ويضيفون إليها ما يسمونه « رسم الاستيفاء » .

أما المداينون فهم منتشرون في مدن البلاد وقراها الكبيرة . وهم يسلفون القروض التجارية والزراعية وقروض الاستهلاك للذين لا يستطيعون الحصول على اموال من المصارف لعدم وجودها أو لعدم وجود حسابات لهم لديها . على انهم يتقاضون على هذه السلفات فوائد فاحشة تتفاوت بين (١٥ ٪ — ٥٠ ٪) .

المصرف الصناعي الزراعي : ويقوم هذا المصرف فضلاً عن التسليف الزراعي بتسليف القروض الصناعية . ويبلغ رأسماله (٥٠٠،٠٠٠) دينار . ومن غاياته ما يأتي :

التسليف لنفقات الزراعة والحصاد ولشراء الآلات الزراعية والماشية ، ولإصلاح الأراضي وأحيائها ، والتسليف على المحصولات وبيع الآلات الزراعية والماشية والأسمدة والبذور بأقساط ، والتوسط في بيع المحصولات الزراعية ، وتأسيس محلات لتنقيح الحبوب وحلج الأقطان وإدارتها ، والتسليف لأجل التشجير ولتحسين الفواكه وبيع الشتائل وإيجار الآلات الزراعية ، وتسليف أفراد العشائر لاسكانهم ومعاونة المنكوبين من الزراع ، والتوسط للحكومة في شراء منتوجات زراعية لقاء عمولة ، والتسليف لغاية فك رهن الأراضي الزراعية والبساتين من رهن سابق ، ومساعدة تأليف جمعيات او شركات تعاونية للزراع ، وتسهيل إنشاء مشاريع صناعية جديدة وتوسيع نطاق التحسين في المشاريع الموجودة وذلك بتقديمهم التسليف الاستثماري لأصحاب المصانع والتوسط في استيراد المواد الأولية ، وتصدير منتوجات هذه المصانع . وقد قام بتأسيس محاج

للقطن في العزيرية وبالمساهمة في مشروع السمنت وتصريف أسهمه الى الجمهور فغطيت بسرعة فائقة مما دلّ على شدة ثقة الناس في هذا المصرف . وهناك عدة مشاريع ينوي القيام بها منها تأسيس معمل للزيوت على اختلاف انواعها وآخر لصنع القطن الصحي .

وقد وسع هذا المصرف أعماله في الأيام الأخيرة وأنشأ المجال لقبول فتح حسابات مع التجار وقبول ودائعهم ؛ ويقوم بوكالة في الأولوية الاخرى محاسبو الأولوية .

وقد بلغ عدد القروض الممنوحة في سنة ١٩٣٦ — ٣٧ (٢٣١) قرصاً بلغ مجموع مبالغها (٤٠٠٠٠٠٠) ديناراً عراقياً ، وفي سنة ١٩٣٧ — ٣٨ (٥٧٦) قرصاً ومجموع مبالغها (٨٧٠٠٠٠٠) ديناراً ، وفي سنة ١٩٣٨ — ٣٩ (٦٦٢) قرصاً ومجموع مبالغها (٩٣٠٠٠٠) ديناراً .

ومن مؤسسات التوظيف في العراق صندوق توفير البريد الذي بلغ عدد المشتركين فيه حتى ٣١ آذار سنة ١٩٣٩ (٧٩٤٨) مودعاً وبلغت المبالغ الموفرة (٧٦٠٠٠٠) ديناراً .

ضرورة تأسيس مصرف أهلي : يتطلب التقدم الاقتصادي في البلاد

من زراعي وصناعي مؤسسة صيرفية تقوم باعباء هذه النهضة وتوجيه السياسة الاقتصادية من نقدية وائتمانية ومشاريع نحو الانتاج الصحيح وتأخذ على عاتقها إصدار العملة وتمويل الحكومة والأهلين بما يحتاجون اليه على أحسن سبيل . كما يقع على عاتق هذا المصرف إزالة تأخر البلاد في هذه الناحية الهامة ، فهناك مشا كل عديدة تقف حجر عثرة في سبيل تأسيس وتقديم هذه المؤسسة المفيدة

- وتقدم النظام الصيرفي في هذه البلاد نذكر منها :
- (١) عدم استقرار الحالة السياسية في البلاد الى السنة التي ابرمت فيها المعاهدة العراقية — الانكليزية .
 - (٢) عدم وجود رغبة كافية في المساهمة في تأسيس مصرف وطني ، واتجاه الرأي العام لخزن الدراهم في البيوت وعدم إستعمالها خوف ضياعها .
 - (٣) عدم وجود الثقة المتبادلة بين الناس والتضامن بينهم للقيام بمشاريع مثل ذلك ، وفقدان الخلق الاقتصادي الصحيح .
 - (٤) عدم اعتياد أفراد الامة على التوفير .
- والأمل وطيد بزوال ما بقي من هذه الصعوبات مع الزمن وبتقدم الحالة الاقتصادية في بلادنا . وقد علمنا ان المساعي مبذولة لتحقيق هذا المشروع في المستقبل القريب .

البورصة وأعمالها

يسود في الأسواق المالية الكبيرة بجانب المصارف مؤسسات تجري فيها عمليات المبادلة وهي خاصة بالمضاربة^(١) تدعى « البورصات » . والبورصة مؤسسة يشكلها جماعات من التجار والمضاربين والدلالين يجتمعون فيها للمتاجرة في الدرجة الاولى في بيوع مؤجلة لأصناف معينة من الأموال . فيتفق على سعر بيع وشراء كمية من البضائع بصفقة تجارية على أن يجري تسليمها في تاريخ معين . ويشترط في السلع التي تتعاطاها هذه البورصات أن تكون موفرة الكمية

(١) راجع تعريف المضاربة في موضوع « منفعة الزمان » ص ١٠ (٥٧٢)

وثابتة الطلب نسبياً خلال العام كله ، ويمكن قياسها وتصنيفها بشكل لا يدع مجالاً للشك في نوعها . ويدخل ضمن هذه الأموال القمح والشعير والصوف والقطن والكتان والرز والشاي والقهوة والسكر والأوراق المالية من سندات وأسهم وغيرها من الأموال .

وتجري هذه البورصات تسهيلات تمكن أعضائها من القيام بأعمالهم بصورة سريعة ، وتصبغ أعمالها بالصبغة الرسمية . فهي تقوم بتسديد الصفقات المعقودة و بإعلان نشرة الأسعار في الأسواق وتجهز أعضائها بمعلومات وخدمات عديدة فتسهل عليهم أمر الاطلاع على أحوال السوق والتنبيه عن مستقبل الأسعار .

ومن فوائد البورصات انها تسهل على الأفراد نقل الأخطار عن عواتق أعضائها ، فمثلاً لو تعهد شخص بتقديم مليون كيلو من الحنطة العراقية للجيش العراقي فيمكنه بواسطة هذه البورصة أن يجد من يتعهد له بتسليم مثل هذه الكمية بسعر يتفقان عليه . فتكون البورصة قد قامت بعملية تأمين حاجات هذا المتعهد كما أفسحت المجال للتاجر الآخر الذي يعتقد انه يربح في هذه الصفقة بتقديم المال بعد أجل .

وقد أسست بورصة في عاصمة العراق ، وكان بالنية تأسيس بورصتين أخريين الأولى في الموصل والثانية في البصرة ، إلا ان عدم إقبال الناس عليها مما حدى بالحكومة الى تأجيل أعمالها حتى يتسنى لها الزمن الملائم للرجوع اليها .

أهم بورصات العالم : أهم بورصات العالم ما يلي :

(١) بورصة لندن : وهي أعظم بورصات العالم ، يبلغ عدد أعضائها (٢٧٥٠) عضواً ، فيها عدة لجان بجانب هيئة البورصة العامة ، والنظام فيها

دقيق جداً . ويتبع الأعضاء في معاملاتهم الصدق والامانة ويعاقب كل عضو يسلك سلوكاً شائناً بجرمانه من عضوية الجمعية مؤقتاً او نهائياً .

(٢) بورصة نيويورك : وهدفها كما جاء في دستورها « تسهيل أعمال التجار والمحافظة على المستوى التجاري الرفيع وانماء روح الالفة بين الأعضاء وتسيير الأعمال التجارية على سنن العدالة والانصاف والاستقامة والشرف » . وعدد أعضائها محدود لا يتجاوز (١١٠٠) عضواً ولذا كان الانضمام اليها صعباً ولها هيئة إدارية تنتخب لمدة أربع سنوات . وهي تتعامل الآن بالأسهم والأوراق المالية الأمريكية والأجنبية . وقد أخذت بالنمو فصارت تزامم بورصة لندن في أهميتها واتساع نطاق أعمالها .

(٣) بورصة باريس : وتشرف الحكومة الفرنسية على أعمال هذه المؤسسة ولا يدخل فيها عضو إلا بمصادقة وزارة التجارة والصناعة . ويوجد في باريس والمدن الفرنسية الأخرى بورصات صغيرة محلية عدا البورصة الرئيسية . وبورصة باريس من الناحية الدولية أقل أهمية من بورصتي لندن ونيويورك .

(٤) البورصات الأخرى : وهناك بورصات أخرى في عواصم الدول التجارية الكبرى مثل بورصات امستردام وبرلين وروما وبمباي وغيرها .

الفصل الحادى عشر

التجارة الدولية

التجارتان الداخلية والخارجية : التجارة عبارة عن تبادل مختلف السلع بقصد الربح . وقد تكون هذه التجارة داخلية حيث يجري تبادل البضائع بين الأفراد المنتجين في قطر ما او بين سكان مقاطعة واخرى في القطر نفسه لوجود ميزات إنتاجية في كل مقاطعة لانتاج نوع خاص من البضائع . وقد تكون هذه الميزة او الأفضلية في الانتاج ناتجة عن عوامل طبيعية كوجود المعادن او مناخ جبلي او كثرة المرعى وغير ذلك او عن عوامل صناعية . ففي العراق مثلاً يبادل سكان البصرة تمرهم بحبوب سكان الشمال وبسمن وأصواف سكان البادية العراقية ، ويبادل سكان الموصل القرى المجاورة فيعطونها مصنوعاتهم مقابل ما يستلمون من منتجاتها الزراعية .

وقد تكون التجارة خارجية حيث يجري تبادل البضائع بين سكان الأقطار المختلفة وذلك ناتج عن عوامل مشابهة لعوامل التجارة الداخلية . وهناك بعض الاختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية أهمها ما يلي :

(١) تجري التجارة الخارجية بين دول مختلفة لكل منها تسعيرة مكرمة .

مختلفة وشروط خاصة بالاصدار والتوريد ، حين ان التجارة الداخلية غير خاضعة لمثل هذه الامور فهي حرة ضمن حدود القطر وتفرض عليها رسوم او ضرائب متساوية .

(٢) يصعب إنتقال كل من الرأسمال والعمل بين الدول ويسهل ذلك داخل القطر الواحد لعدم وجود إختلاف بين في اللغة والعادات والتشريع .

(٣) يتم تسعير السلع المتبادلة في التجارة الخارجية بواسطة الكامبيو (او التحويل الخارجي) الذي يحوي نقدين مختلفين ، أما هذا فلا يحدث في التجارة الداخلية لأن أثمان السلع تدفع بنقد الدولة الموحد .

نظرية التجارة الخارجية او نظرية المطالبف النسبية : تنشأ التجارة الخارجية بين دولتين نظراً لأن كل قطر يصدر بضاعة معينة وله ميزة او افضلية في إنتاج تلك البضاعة على القطر الذي يستوردها ، وهذه الأفضلية ناشئة عن رخص تكاليف الانتاج بالنسبة للقطر المستورد . ويرجع ذلك اما لعوامل طبيعية او أحوال مناخية او لتوفر المواد الخام في قطر دون آخر . فالبرازيل واليمن مثلاً لها أفضلية في إصدار القهوة ، والصين والهند في إصدار الشاي ، ومصر والولايات المتحدة في إصدار الأقطان ، وروسيا وكندا في إصدار الأخشاب والحبوب ، والعراق في إصدار التمور ، والترانسفال في إصدار الذهب ، وانكلترا في إصدار المصنوعات الفولاذية الخ .

ولكننا نجد في بعض الأحيان ان بعض الأقطار تستورد بضاعة قد يتم تكليف إنتاجها فيها بأقيام تقل عما هي عليه في البلاد المصدرة ، ذلك لأن القطر المستورد له ميزات عظيمة بالنسبة الى القطر المصدر في إنتاج سلعة ثانية

تفوق ميزات السلعة المستوردة فيكون من الأوفق لذلك القطر أن يركز إنتاجه في صنع البضائع الأكثر ربحاً . فانكثرة مثلاً يمكنها تربية الأغنام والخنازير بتكاليف أقل من بعض البلاد التي تصدرها لها ، ولكن انكثرة ذات أفضلية كبرى في إنتاج المواد الفولاذية ولهذا وجدت من الأوفق لها أن تركز إنتاجها في الصناعة الأخيرة على أن تستورد اللحوم من الخارج .

هـ ب انه لا توجد قيود مكركة بين العراق وسوريا وان القمح والأقشة هما السلعتان اللتان يتاجر بهما في هذين القطرين ، وان تكاليف إنتاج كيلو واحد من الخنطة في العراق (٥) فلوس ومتر واحد من القماش (٢٥٠) فلساً . أما في سوريا فتبلغ تكاليف إنتاج كيلو واحد من الخنطة (١٠) فلوس ومتر واحد من القماش (٥٠٠) فلساً ، فإذا ما قارنا بين هذين السعيرين وجدنا النسبة (١ : ٢) في هذه الحالة نرى الأفضلية المطلقة في إنتاج كلتا السلعتين للقطر العراقي ؛ ولكن التجارة لا يمكنها أن تدوم بين هذين القطرين طويلاً إذ تأخذ الدراهم بالتدفق من سوريا الى العراق فترتفع فيه الأسعار وتنخفض في سوريا وهذا مما يؤدي الى تعادل في أسعار هاتين البضاعتين وذلك حسب « النظرية الكمية في النقود » .

هـ ب ايضاً ان النسب بين تكاليف الانتاج للقمح والقماش قد اختلفت فتنشأ حينئذ تجارة دائمية بين هذين القطرين . فلو تمكن العراق من جعل تكاليف الكيلو من القمح (٥) فلوس ومتر القماش (٢٥٠) فلساً بينما في سوريا تكون تكاليف الكيلو من القمح (٩) فلوس وتكاليف الياردة الواحدة (٣٥٠) فلساً فيكون العراق في هذه الحالة ايضاً ذا أفضلية نسبية على سوريا ويبدأ بالتصدير

أليها فتكون نتيجة هذا التصدير تدفق الدراهم من سوريا الى العراق وارتفاع الأسعار فيه فتزيد تكاليف الانتاج في العراق بينما تنخفض في سوريا بحيث تصبح أسعار الكيلو من الحنطة في العراق (٦) فلوس وفي سوريا (٨) فلوس وتكاليف المتر الواحد من القماش في كلا القطرين (٣٠٠) فلساً فينشأ من هذا ان العراق يكون ذا أفضلية في إنتاج القمح فقط ويبدأ بالتركيز في هذا النوع من الانتاج فقط فتدوم التجارة بين القطرين ويكون من الطبيعي أن تقلل سوريا من زراعتها للقمح وتعتمد في الحصول عليه بتوريده من العراق . ولو فرضنا ان سوريا مع مضي الوقت اكتسبت مزايا أخرى ساعدتها على تقليل تكاليف إنتاج القماش وأصبحت تكاليف المتر فيها (٢٧٠) فلساً مثلاً ، فتبدأ بتصدير ذلك القماش الى العراق وتركز إنتاجها في ذلك ؛ كما ان العراق يبدأ بتقليل إنتاجه من القماش وبتكثير زراعة القمح .

يسمى الاقتصاديون ما ذكرناه آنفاً « بنظرية التجارة الدولية » او « نظرية التكاليف النسبية » . وخلاصتها « ان التجارة تسود بين قطرين بحيث يستورد أحدهما البضائع التي ينتجها الثاني بسعر أرخص منه ، ويصدر الى القطر الثاني ما ينتجه هو بسعر أرخص مما يصدره الآخر » .

أقسام التجارة الخارجية : تنقسم التجارة الخارجية الى أربعة أقسام :

- (١) عمليتي التصدير والتوريد في التجارة الخارجية .
- (٢) تجارة وساطة ، وتنحصر فيما يصدره القطر من البضائع لبيعها لأقطار أخرى مجاورة له . مثال ذلك ان العراق يستورد السجاد من ايران بقصد تصديره الى سوريا وفلسطين ومصر والاستفادة من الفرق في أسعاره .

(٣) تجارة المرور (ترانسييت) : ومعناها إنتقال بضاعة من قطر الى قطر آخر عابرة قطراً ثالثاً . فالعراق مثلاً كانت تمر فيه الى زمن قريب أغلب البضائع المصدرة والمستوردة من ايران واليهما ، ولا يزال قسم صغير منها يمر عبر العراق حتى الآن .

(٤) تجارة الخزن والايداع : ومعناها خزن السلع التجارية في مرا كز تقع على تقاطع الطرق التجارية الهامة حيث تتموزع منها هذه السلع على الأقطار المحيطة بها . مثال ذلك مصر التي اتخذتها شركات كثيرة لخزن كميات عظيمة من البضائع بقصد توزيعها على سوريا وفلسطين والعراق عند الحاجة .

التجارة المحمية والتجارة الحرة : قبل ان نخوض في هذا البحث جدير بنا ان نذكر بعض العوامل التي أدت الى قيام التجارة الخارجية وسمة انتشارها وتضخم كمياتها لما في ذلك من فائدة للطالب ، وأهمها ما يأتي :

(١) اختلاف توزيع الثروات الترابية والمعدنية في مختلف اقطار العالم^(١) .

(٢) ان كثيراً من اقطار العالم ينتج غلات و بضائع تزيد على حاجة سكانها .

(٣) قد كثرت حاجات سكان الامم المتعدنة حتى أصبحت ولا حصر لها ، ولذلك صار من الصعب ان يستطيع قطر من الاقطار ان ينتج ما يسد عوز أهله وحاجاتهم .

(٤) ارتبط العالم بطرق مواصلات راقية فقربت المسافات الشاسعة وسهلت المصاعب وقلت مدة الانتقال من محل الى آخر بواسطة تقدم الخطوط الحديدية والسفن التجارية وانتشار خطوط الملاحة الجوية .

(٥) أدى التقدم الصناعي البعيد الاثر الذي حصل بنتيجة الاختراعات

(١) راجع موضوع « الاختصاص وتقسيم العمل » ص ٥٧ — ٥٩

والمكتشفات الحديثة الى قيام حرف متعددة وولد اختصاصاً في العمل بين مختلف الطبقات وبين مختلف الامم .

الا ان هنالك عوامل صناعية تقف في سبيل الاستفادة من هذه المزايا ومن أهمها الأسباب السياسية التي تضع العقبات في طريق تنفيذها ، وتناضل الدول الواحدة الاخرى بوضع الحواجز الكمركية واحتكار الأسواق وغيرها من العراقيل في سبيل سيرها حرة . وقد أدى هذا النضال الاقتصادي الى قيام سياستين في التجارة الخارجية وهما : سياسة التجارة المحمية وسياسة التجارة الحرة .

سياسة التجارة المحمية : والحماية سياسة تجارية تجري فيها تجارة امة ما حسب مصالحها الخاصة بها ، فهي نظام أهلي يصبح فيه القطر وحدة اقتصادية قائمة بذاتها تتوخى الاستقلال الاقتصادي وذلك بتشجيع الصناعات الأهلية ووضع القيود على التجارة الخارجية بحيث تصبح الحدود السياسية لذلك القطر حدوداً اقتصادية .

ويدعم مناصرو هذه السياسة التجارية (المحمية) آراءهم بتقديم براهين سياسية واقتصادية أهمها ما يلي :

(١) حماية الصناعات الوطنية الناشئة حديثاً من مزاحمة المنتجات الأجنبية لانها تكون في بدء نشوئها ضعيفة في مقاومتها وربما قضت عليها المنتجات الأجنبية وهي في مهدها . ولذا فعلى حكومة القطر مساعدتها بوضع حواجز كمركية على البضائع المستوردة التي لها مشابه في هذه الصناعات الناشئة . وقد تساعد بعض الدول هذه المشاريع الوطنية الناشئة بمدها بمنح مالية واعفاءها من الرسوم الكمركية والضرائب المحلية وغير ذلك . وهذه أهم براهين مؤيدي التجارة المحمية .

(٢) ويدعم مناصرو هذه السياسة أيضاً نظريتهم بأن سياسة الحماية تزيد في قوة الامة الانتاجية وهذا مما يؤدي الى افساح مجال لتشغيل ابناء البلاد وتدفع رؤوس الاموال اليها .

(٣) تمنع هذه السياسة « اغراق » أسواق البلاد « أو غمرها » بالبضائع الأجنبية .

(٤) وانها تقلل أسعار السلع وترفع اجور العمال وتسبب ثباتاً في الأسواق التجارية لذلك القطر .

(٥) وتتبع بعض الدول سياسة التجارة المحمية لاغراض سياسية وحربية بحيث تمون البلاد بمنتجات تحتاجها عند نشوب حرب ما والتي يصعب توريدها اليها في تلك الظروف . ولذا رأينا كثيراً من الدول تعتمد الى تأسيس معامل للأسلحة لتكتفي بذلك اكفاء ذاتياً ابان الحرب . وقد ذهبت بعض الدول الى المبالغة في ذلك وحاولت الاكتفاء الذاتي الاقتصادي الكامل كما هو الحال في المانيا الآن التي تخاف تطويقها من قبل الأعداء عند نشوب حرب كما حدث لها ذلك في الحرب العظمى .

إلا ان مشايخي سياسة حرية التجارة يحاولون دحض تلك البراهين . فمثلاً انهم يقولون بأن حماية الصناعات الناشئة قد تكون وجهة في الصناعات الحية القابلة للنمو والتكامل بعد مدة قليلة من انشائها ، بينما تؤدي حماية الصناعات غير الصالحة للنمو والتكامل الى اضرار المصالح الاقتصادية لذلك القطر ؛ إذ لا يستفيد من مساعدة هذه الصناعات إلا أصحابها المتمولون على حساب المستهلكين الذين يدفعون الأثمان الباهضة لهم ، فيكون ذلك القطر بصورة عامة قد خسر لأن

الاحرى به ان يقوم بمشاريع ذات افضلية انتاجية بالنسبة للاقطار الاخرى .
فمثلا يكون من الخطأ تشجيع صناعة السيارات في العراق لأن بإمكان هذه البلاد
القيام بمشاريع اخرى لها فيها افضلية انتاجية مثل صناعة الورق والسمنت
وتشجيع المشاريع الزراعية وغير ذلك .

أما ان هذه السياسة التجارية تزيد العمل في البلاد وترفع حالة العامل فبعيدة
عن الصحة إذ انها توجه العمل توجيهاً خاطئاً مما يؤدي حتماً الى تقليل الأيدي
العاملة بعد مضي زمن قريب ، كما ان العامل في ذلك القطر يضطر الى شراء
حاجاته بأسعار مرتفعة نتيجة عدم وجود منافس لها من البضائع الأجنبية .

أما البرهان الذي يستند على حاجة البلاد الى البضائع الحربية أبان نشوب
حرب فهو واضح بنفسه لأن الغرض منه حربي أكثر مما هو اقتصادي فهو تضحية
اقتصادية لاغراض حربية وسياسية قد تكون في مصلحة البلاد في كثير من
الاحيان الا ان الغلو فيها يؤدي حتماً الى خفض مستوى العيش وتقليل القوى
الانتاجية في ذلك القطر . فاننا نجد الآن مثلاً كثيراً من سكان الدول التي تتبع
هذه الخطة يعانون ضنك العيش .

أما ان سياسة التجارة المحمية تمنع « غمر » الأسواق الوطنية بأموال أجنبية فهذا
صحيح ، فلسياسة التجارة المحمية من هذه الوجهة فائدة جلي إذ أن غاية القطر الذي
يحاول غمر الأسواق الأجنبية ببضائعه يتوخى سياسة هدم منتوجات تلك الاقطار
لانه يبيع بضائعه بأسعار بخسة جداً بحيث يستحيل على المنتجين المحليين مزاحمتهم
له . وهذا مما يؤدي الى خسائر فادحة تتكبدها تلك الاقطار ويجعل أسواقها تحت رحمة
ذلك القطر المغرق لانه يحتكر أسواقها ، ويكون لذلك القطر بالنتيجة حق التحكم

بتعيين الأسعار التي يبتغيها . فتصح الحماية في مثل هذه الأحوال بل هي واجبة .

ساسة التجارة الحرة : ونعني بالتجارة الحرة اباحة الصادرات والواردات وعدم فرض ضرائب على السلع التي تصنع داخل ذلك القطر . وأحسن مثال لذلك هو انكلترا التي كانت حتى سنة ١٩٣١ تتبع تلك السياسة . وقد عدلت عنها في تلك السنة عندما اضطرتها الى ذلك الأزمة الاقتصادية الدولية وكذلك من جراء تدفق الواردات عليها . ففرضت الرسوم الكمركية على الحاجات غير الضرورية كالنبيذ والمشروبات الروحية وغيرها من الحاجات الكمالية .

أما حجج انصار سياسة التجارة الحرة فتتلخص بما يلي :

(١) الحصول على فوائد التخصص الجغرافي والتقسيم في العمل . فيصدر كل قطر المنتوجات التي تكون تكاليف انتاجها أقل مما هي عليه في البلاد الاخرى . ويستورد من الاقطار الاخرى ما تنتجه هذه الاقطار بتكاليف أقل منه .

(٢) ويسود البلاد التي تتبع هذه السياسة التجارية عيشة مرفهة ، وتكون فيها الأسعار أرخص من البلاد التي تتبع السياسة المحمية .

(٣) تفسح هذه السياسة التجارية للقطر اجراء التحسينات على صناعاته من جراء وجود تنافس ومزاحمة خارجية . فتسود الأسواق العالمية أفضل البضائع وأرخصها .

(٤) ان التجارة الدولية عبارة عن أخذ وعطاء بين جميع دول العالم فهي تأخذ ما تفقر اليه وتصدر ما هي كفوءة على اصداره . وتكون الصادرات عادة متكافئة مع الواردات ، وليس كما يتوهم البعض بأن التجارة الحرة تؤدي الى افلاس القطر الذي يتبعها بزيادة الواردات على الصادرات - كما شرحنا ذلك سابقاً .

المقدمة : ويمكننا ان نستخلص من ذلك ان الخطوة المثلى التي يجب ان تتبع بصورة عامة في اقطار العالم يجب ان تتوخى عاجلاً أو آجلاً سياسة حرية التجارة . الا انها في حالة عدم الوصول الى دور التكامل في صناعاتها ومنتجاتها الذين يستدعيان تشجيعاً وحمايةً يمكنها ان تتبع السياسة المحمية كخطوة اولى تنقل منها الى دور السياسة الحرة ريثما يتكامل نمو صناعاتها ومنتجاتها وتقف على قدم المساواة مع الاقطار الاخرى في التجارة الدولية .

المعاهدات التجارية : هي عبارة عن تعاقد بين دولتين لتنظيم العلاقات التجارية بينهما على أساس المنافع المتبادلة . وقد لعبت هذه المعاهدات دوراً هاماً في السياسة الدولية بحيث أخذت الدول تتسابق في عقدها ، فترى ونسمع دوماً ان هنالك وفوداً تجارية انكليزية والمانية وروسية وغيرها تفاوض دولاً اخرى مثل رومانيا وبولندا ودول البلقان وتركيا والعراق وغيرها لعقد معاهدات أو اتفاقيات تجارية .

ومن مزايا هذه المعاهدات ما يأتي :

(١) انها تؤدي الى ازالة الفوارق الموجودة بين الدول وتخفيف العراقيل التي تفرضها دولة على اخرى بحيث يحصل كل من الطرفين على منتوجات القطر الآخر بروح من التساهل والتسامح .

(٢) تمكن الدولة من الاعتماد على خطة معلومة في تعريفاتها الجمركية لمدة من الزمن فتفسير مصالحها الاقتصادية على اساس معلومة ثابتة ، كما يمكنها ان تقدر ميزانيتها المالية بصورة مضبوطة .

(٣) تؤدي الى مبادلة المصالح المشتركة بين الدولة ؛ فكثير من الدول

لا تستورد من بضائع الاقطار الاخرى إلا جزء يسيراً مما يصدره اليها فيضطر القطر المستورد أما ان يمنع البضائع المستوردة أو يرفع الرسوم الكمركية في طريقها ، ويحتم تصدير مقدار من المنتوجات الوطنية الى القطر الآخر بنسبة معينة . فيكون في هذه الحالة من مصلحة القطرين حل هذه المشاكل بطرق المفاوضة وعقد معاهدات تجارية .

(٤) تؤدي المعاهدات التجارية الى ازالة العقبات في سبيل التجارة الدولية وتميئها كما تساعد على سيادة السلام في العالم .

الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة : تشمل التجارة الدولية في تبادلها نوعين من الصادرات والواردات فمنها ما هو منظور ومنها ما هو غير منظور . فنجد دوماً ان البضائع تعبر حدود البلاد منها واليها . فالعراق مثلاً يصدر الى الخارج منتوجات مختلفة من قمح وشعير وتمر وقطن ومواشي وأصواف وجلود ومصارين وزيت البترول وغير ذلك ، كما انه يستورد المنسوجات القطنية والصوفية والآلات والسيارات والشاي والسكر والورق والأخشاب والعقاقير والسمنت والطائرات والأسلحة من مختلف البلدان الأجنبية . وتعرف هذه المواد المادية المحسوسة التي تدخل ضمن قوائم مديرية الكمارك « بالمنظورة » في التجارة ، إذ يسهل احصاؤها وقياسها وتسجيل مقاديرها فيصبح بالامكان ضبط هذه المقادير ، وهذا يشكل النوع الأول في التجارة الدولية أي « الصادرات المنظورة والواردات المنظورة » .

إلا ان هناك مواد أخرى في التجارة الدولية لا يمكن حصرها ضمن دائرة الكمارك أو قوائمها إذ انها غير ملموسة أو محسوسة كالخدمات المباشرة وغير

المباشرة وهي تسمى بمواد التجارة غير المنظورة ، ومن هذه المواد ما يأتي :

(١) التوظيف الخارجي لرؤوس الأموال والفوائد عليها : فرؤوس الأموال تنتقل بسهولة من قطر الى آخر فاذا كثرت في قطر ما قلت أسعار فائدها فميلجأ أصحابها الى توظيفها في بلاد اخرى لتدر عليهم أرباحاً أكثر مما يربحونه في بلادهم ومن الطرق التي يوظفون فيها هذه الأموال :

(أ) شراء أسهم وسندات شركات أجنبية .

(ب) منح القروض .

(ج) القيام بمشاريع استثمارية في بلاد اخرى .

وتبلغ الفوائد المترتبة على هذه القروض مبالغ كبيرة في التجارة الدولية .

(٢) تحويلات المهاجرين الى ذويهم : فقد عمت الهجرة كثيراً من بعض

الأقطار الكثيفة في سكانها او التي يصعب توفر العيش فيها الى بلاد اخرى

يكون فيها مجال الرزق واسعاً . فيحول أولئك المهاجرون الى أقربائهم وذويهم

مبالغ من المال لا يستهان بها . فكثير من سكان الولايات المتحدة مثلاً يحولون

الى المانيا وبولندا واليونان ولبنان وايطاليا وانكيترا مبالغ لا يستهان بها من المال .

(٣) اجور الشحن : تمتاز بعض الدول في العالم على غيرها في تقدم وسائط

النقل والمواصلات لديها كالسفن والطائرات التجارية والسكك الحديدية .

فتضطر الأقطار الاخرى التي لا تملك ما يكفيها من تلك الوسائط الثقيلة الى

استخدام الوسائط الثقيلة لتلك الدول فتدفع اجور الشحن والسفر التي تبلغ

مقادير كبيرة من الأموال .

(٤) مصاريف السياحة والاصطياف : منحت الطبيعة قليلاً من دول

العالم مزايا طبيعية تجعلها ملجأ للاصطياف كسويسرة ولبنان او ملاجي لقضاء فصل الشتاء فيها كمديني نيس في فرنسا والاسكندرية في مصر . وقد منحت الطبيعة بعض الاقطار عيوناً ذوات مياه معدنية فيؤمها الناس بقصد الاستشفاء وغير ذلك من المزايا الطبيعية والتي حسنتها يد الانسان .

وهناك بعض البلاد عريقة في مدنيها وغنية بآثارها فيؤمها الناس بقصد الاطلاع والتفرج على اطلالها التاريخية وآثارها القديمة كمصر وسوريا والقدس وروما واسبانيا لما في هذه من الآثار العربية الاندلسية .

وقد جلبت الاماكن الاثرية كبابل ونيوى واور وغيرها الى العراق كثيراً من السياح الأجانب ، ويؤمل تقدم هذا المورد بتقديم وسائل الدعاية لذلك وتمهيد وسائل الراحة والسكنى وتقدم طرق المواصلات .

(٥) عمولة الوكلاء والمصارف : يكثر الوسطاء في التجارة الدولية ويتقاضون على خدماتهم هذه في البيع والشراء والتحويلات الخارجية عمولة واجوراً تكون مبالغ كبيرة في التجارة الدولية .

(٦) رسوم التأمين لدى شركات أجنبية على البضائع والأملاك والأرواح .

(٧) مصروفات الممثلات السياسية والفنصلية والبعثات العلمية ،

ومصاريف جيوش الاحتلال وما شابه ذلك .

(٨) الغرامات الحربية وديون الحرب العالمية : لجأت الدول الأوروبية خلال

الحرب العظمى الى الاستدانة من الولايات المتحدة وغيرها كما وضعت الغرامات على الدول المغلوبة مثل المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا . وقت بلغت مقادير ذلك مبالغ كبيرة جداً . فسببت هذه المبالغ ارتباكاً في الدفعات الدولية وفي

مستوى المعيشة في مختلف أقطار العالم المدينة ونتج رفاه غير طبيعي في البلدان المنتصرة مما أدى الى حدوث ازمت مالية وكان نتيجتها أن توقفت الدول المدينة عن الدفع ثم الغيت تلك الديون .

ولتيسير أمر تصنيف ما يعتبر وارداً او صادراً من هذه المواد نثبت مايلى :
يعتبر جميع ما يدفعه القطر من مبالغ لقاء خدمات تقدم له كواردات ، فمثلا ان الخدمات التي يقدمها الأطباء والمهندسون والموظفون الأجانب في العراق حيث يدفع العراق ائمانها تعتبر ضمن وارداته في ميزانه التجاري . بينما يعتبر كلما يستلمه القطر من دفعات خارجية كصادرات ، فما يصرفه الحجاج وزائرو العتبات المقدسة في العراق ائماناً لقاء زيارتهم وتجهيزهم بوسائل المعيشة والسكنى وغير ذلك تعتبر كصادرات .

وقبل أن نختم بحث الواردات والصادرات غير المنظورة علينا أن نذكر أمرين :

- (١) الصادرات والواردات المهربة من القطر واليه .
 - (٢) شحن الذهب والفضة سبائك كانت او نقوداً فهي بالحقيقة مواد منظورة في التجارة الدولية ولكن لوظيفتها الخاصة فصلت عن الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .
- وقد قل شحن تلك السبائك في الدفعات الدولية الحديثة وذلك لتصفية رصيدات الحسابات بين ما يجب دفعه وما يجب استلامه بحيث لا يشحن إلا الفرق بينهما .

ميزان التجارة الدولي وميزان الدفعات : يجري في التجارة الدولية تبادل

دائم بين بضائع وخدمات أقطار العالم المختلفة فهي تباع صادراتها وتشترى وارداتها . ويشكل كل من هذين جانباً معاً كساً في الميزان التجاري في أي قطر كان ؛ فتشكل الصادرات جانب الاصول أي ما يجب دفعه الى القطر المصدر وتشكل الواردات الجانب الثاني أي الخصوم او ما يجب على ذلك القطر دفعه . فاذا ازدادت صادرات قطر ما على وارداته فيكون الميزان التجاري في صالحه واذا ازدادت الواردات على الصادرات كان الميزان التجاري في غير صالحه . ويرجع هذا التعبير الى نظرية « التجاريين » الأقدمين التي تشير الى القصد الرئيسي في التجارة الخارجية — كما يظنون — وهو يكون بتفوق الصادرات على الواردات فيكون الفرق الواجب دفعه من الذهب والفضة لذلك القطر ربحاً له . ولكن هذه النظرية من الوجهة العلمية خاطئة لأنها لا تشمل الصادرات والواردات غير المنظورة والتي قد تشكل في كثير من الأحيان أرقاماً ضخمة ونسباً عالية لها أهميتها في الميزان التجاري . كما انه يجب أن يكون تعادل بين كفتي هذا الميزان التجاري لأن سكان القطر لا يمكنهم أن يصدروا بصورة دائمة أكثر مما يستوردوا والعكس بالعكس . فاذا زادت الصادرات على الواردات في قطر ما تدفقت اليه النقود من الخارج فيحصل تضخم في عملته وارتفاع في أسعار بضائعه وهذا مما يؤدي الى تقليل الطلب على هذه البضائع فيقل التصدير ويكثر الوارد حتى يحصل تعادل بين تينك الكفتين .

وعليه فيمكننا أن نقول بأن الميزان التجاري ما هو إلا الفرق بين أقيام الصادرات المنظورة والواردات المنظورة ؛ أما ميزان الدفعات فهو الفرق بين أقيام الصادرات المنظورة مضافاً اليها أقيام الصادرات غير المنظورة وبين أقيام

الواردات المنظورة مضافاً إليها أقيام الواردات غير المنظورة ، أي بين ما يجب على القطر أن يدفعه وبين ما له أن يستلمه في عملية التبادل التجاري الدولي . ويسوى ميزان الدفعات هذا بشحن الذهب من قطر الى آخر .

الكامبيو او التحويل الخارجي : ان عمليات التبادل الخارجي تسبب دفعات بين الأشخاص من أقطار مختلفة وتجري هذه الدفعات بواسطة الحوالات او السفاتج الخارجية . « والسفاتج » او الحوالات — كما قلنا سابقاً — عبارة عن تحويل يسحبه الدائن على المدين لأمر شخص ثالث . وتباع السفاتج وتشتري داخل القطر الواحد فكما ان هناك أشخاصاً مدينين فهناك أشخاص دائنون فيه ، ولذا فاننا نجد ان نقل الذهب او النقود نادر جداً بين الأقطار المختلفة إذ تجري تسوية الدفعات الخارجية بواسطة المصارف دون نقل النقود من قطر الى آخر . فلو فرضنا ان التاجر العراقي (خالداً) أرسل تماً الى التاجر الانكليزي (سمث) وتحقق له مبلغ (١٠,٠٠٠) ديناراً ، وان (زيداً) العراقي استورد فولاداً من التاجر الانكليزي (جورج) بمبلغ (١٠,٠٠٠) دينار ايضاً . فكل من الدائنين يسحب على المدين حوالة بهذا المبلغ يبيعها الى المصرف بسعر التحويل السائد (او الكامبيو) فتنتقل المعاملتان الى المصرفين العراقي والانكليزي فتم تسوية هاتين الدفعتين دون انتقال الدراهم من قطر الى آخر .

سعر الكامبيو او سعر القطع : هو « السعر الذي تباع به الحوالات الخارجية وتشتري على أساس القيمة المتداولة لوحدة نقود دولة بنقود دولة أخرى » فمثلاً سعر الدينار العراقي بالنسبة للفرنك الفرنسي في ٩ مايس سنة ١٩٣٩ في بغداد كان (١ : ١٧٦ ٢/٣) . وهذا السعر على نوعين :

(١) السعر الحقيقي للمبادلة : ويسود هذا السعر اذا تعادلت الصادرات والواردات بين قطرين ، فهو عبارة عن القيمة الحقيقية للتبادل بين عمليتي ذينك القطرين . فلو فرضنا ان انكلترة قد صدرت الى الولايات المتحدة بضائع بقيمة (٥) ملايين باون انكليزي ، وان هذه قد صدرت الى انكلترة بضائع بقيمة ٢٥ مليون دولار ؛ وان ما يساويه الباون الانكليزي على أساس الذهب (أي القوة الشرائية الحقيقية) هو (٥) دولارات فيكون سعر التبادل (او سعر الكامبيو) عينه ، أي (٥) دولارات .

(٢) السعر التجاري للمبادلة : وهي القيمة التي تباع فيها نقود دولة أخرى في الأسواق العالمية . وهذا النوع عرضة للتقلب تبعاً للعرض والطلب ، فاذا ازدادت الصادرات الانكليزية الى الولايات المتحدة بمليون دينار مثلاً فيضطر التاجر الأمريكي أن يشتري الباون الانكليزي بأكثر من خمسة دولارات ليسدد ديونه للدائن الانكليزي ، بينما يدفع الانكليزي الذي يود تحويل نقود (ليرات انكليزية الى دولارات اميركية) الى الولايات المتحدة أقل مما لو كان سمر التحويل (٥) دولارات أي يشتري بالباون الانكليزي أكثر من خمسة دولارات في مدينة لندن وذلك ناتج عن الزيادة في طلب الباون الانكليزي في نيويورك وتوفر عرضه في مدينة لندن .

الكمارك والمكوس

قلما نجد دولة في العالم غير مرتكزة في ميزانيتها العامة على الرسوم الكمركية التي تشكل قسماً رئيسياً من الواردات العامة . وقد تكون هذه الرسوم شاملة لجميع

انواع البضائع وهذا هو الغالب . وهناك بعض البضائع معفو من هذه الرسوم لمقاصد شتى ؛ وهي تفرض لغرضين رئيسيين اما بقصد جباية الأموال لخزينة الدولة فتدعى برسوم الخزينة واما بقصد حماية الصناعات الوطنية وحاصلاتها فتدعى بالرسوم الحامية .

وتفرض الرسوم الكمركية على إحدى طريقتين :

(١) الطريقة النسبية : وهي التي تستند الى القيمة فتفرض على البضائع نسبة ثابتة من قيمتها . وتتفاوت هذه النسبة بين مختلف البضائع بقصد تشجيع استيراد ما هو مفيد وضروري منها وعرقلة استيراد ما قد يضر في مصلحة الشعب عامة . فنسب الرسوم على الحاجات الكمالية أعلى مما هي عليه على الحاجات الضرورية . وتكون هذه النسب معتدلة بحيث لا تكون فاحشة فيقل التوريد ولا خفيفة جداً لئلا تقل إيرادات الدولة .

(٢) الطريقة القطعية : التي تفرض فيها رسوم مقطوعة ثابتة على كل وحدة من البضائع . وهذه الطريقة سهلة الجباية إلا انها غير عادلة إذ كثيراً ما يحدث أن تتساوى الرسوم الكمركية المفروضة على بضائع مختلفة من حيث قيمتها . فيكون قد دفع مشترى هذه البضائع نفس الضريبة بينما تتفاوت قوتهم الشرائية فيدفع الغني كما يدفع الفقير . ونجد في الطريقة النسبية صعوبة في فرض الرسوم وهذه تنشأ عن تعذر الوصول الى معرفة القيمة الحقيقية لتلك البضائع ، ويجري حساب ذلك على طريقتين :

(١) الأخذ ببيان صاحب البضاعة المؤيد والمصدق من السلطات الرسمية في البلاد المصدرة وهو يستند الى الأمانة في المعاملات التي قد لا تكون موفورة

عند بعض التجار .

(ب) تثمين البضائع بواسطة الخبراء الذين يثمنونها حسب السعر السائد في أسواق القطر المستورد .

وتضرب الدولة على حدودها نطاقاً مكرماً لمنع التهريب فتؤسس المخافر ودوائر الكمارك والشرطة في المواقع الهامة على حدود البلاد وتجري التفتيش اللازم لضبط ذلك .

الرسوم المفقودة بموجب المعاهدات والرسوم الحرة : فالرسوم الاولى تحدد بموجب معاهدات تجارية تعقد بين دولتين فلا يمكن تعديلها وزيادتها إلا بالمفاوضة مع الدولة المتعاقدة . أما الرسوم الحرة فيترك أمر تعيينها وتحديداتها ونقصانها وزيادتها والغائها بيد الامة نفسها حسب ما تقتضيه مصلحتها العامة .

انواع الرسوم الكمركية : وهي :

- (١) رسوم الوارد : بالنسبة الى الواردات التي مر ذكرها .
- (٢) رسوم الصادر : وهي تفرض على البضائع المصدرة الى خارج القطر . وقد الغت اكثر حكومات العالم هذه الرسوم تشجيعاً للزراعة والصناعة الوطنيتين . ويجوز فرض هذه الرسوم اذا تأكدت السلطات بأن ثقلها سيقع على كاهل المستهلكين الأجانب أي ان لها افضلية في الانتاج لا تراحمها فيه دولة اخرى .
- (٣) رسوم المرور (أو الترانسيت) : وهي ضريبة كمركية تفرضها الدولة على البضائع التي تعبر بلادها قادمة من قطر أجنبي الى قطر أجنبي آخر . ويستحسن ان تكون هذه الضرائب خفيفة لئلا تتوجه طرق مواصلات تلك الاقطار الى طرق اخرى . وتتراوح رسوم المرور عادة بين (١ ٪ و ٤ ٪) .

(٤) عوائد السفن والملاحة الجوية : هي رسوم تفرضها الدولة على السفن التي تمر في ثغورها لقاء تسهيل عمليات الافراغ والشحن أولقاء الاهتداء الى المرفأ بواسطة مزارتها ، وأخذت الدول تفرض رسوماً مشابهة على الطائرات التي تهبط في مطاراتها أو تطير في جوها ، وتقدم لها خدمات الملاحة اللازمة كتزويدها بالوقود وتنبؤات الانواء الجوية وغير ذلك .

مكوس الاستهلاك الداخلي : وهي تشكل مورداً رئيسياً آخر لزيادة واردات خزينة الدولة . ويقصد بفرضها أيضاً عدم تسرب قسم كبير من ثروة الامة الى جيوب افراد معينين ، وفرضها يقلل هذا الاحتمال . وتضع بعض الدول هذه الرسوم على السلع كافة من غلة زراعية أو منتج صناعي ، وتخصها البعض بسلع محدودة تختار منها ما يحتاج اليه جميع طبقات المجتمع بصورة لا تؤثر على استهلاكها وتداولها . وتختلف سبل جباية رسوم الاستهلاك الداخلي من قطر الى آخر وحتى في القطر نفسه ، إلا انها لا تخرج عن الأساليب الآتية :

(١) عند خروج السلع من معاملها : بحيث يدفع أصحاب المصانع المكوس المفروض على بضائعهم قبل عرضها في الأسواق .

(٢) عند انتاجها في أرضها : اذا كانت من الحاصلات الأرضية فلا ترفع من تلك الأرض إلا بعد تأدية المكس (أو رسم العشر) المعين .

(٣) عند البيع : فتدفع المكوس في الحال المعينة التي تحددها السلطات وتجزئ فيها عرض السلع وبيعها كما هو الحال في ضريبة الاستهلاك عندنا في العراق حيث تدفع الضريبة وقت ادخالها الى مركز الاستهلاك فيدفعها البائع او وكيل البيع ويستقطعها من مبلغ المبيع .

- (٤) عند ادخالها الى المدن : فيدفع رسم الدخولية عند ادخالها الى المدينة .
- (٥) طريقة الحصر أو الاحتكار : وتفرض ضريبة الاستهلاك الداخلي على بعض البضائع قصد حصرها وجباية ضريبيتها ، ويكون هذا الحصر خاصاً على جباية الضريبة أو على التجارة بها أو يشمل الأمرين معاً . ومن أشهر المواد التي حصرتها أكثر الحكومات الملح والتبغ والمسكرات والبارود وأوراق اللعب والكبريت والسكر والقهوة والشاي .

تجارة العراق الدولية

يقع العراق في طريق المواصلات بين القارات الثلاث وهي أوروبا وآسيا وأفريقيا . ومما يدلنا على أهمية موقعه التجاري هذا تاريخه الحافل في الماضي إذ كان حلقة الاتصال بين الشرق الأدنى والأقصى والمتوسط وذلك عندما كانت تقطعه قوافل الجبال وتمخر في رافديه السفن الشراعية قادمة من الخليج الفارسي . فكانت البضائع تصل البصرة من الشرق الأقصى على تلك السفن ومنها تنقل الى بلاد العرب وآسيا الصغرى وإيران وسوريا وفلسطين وأوروبا وشمال إفريقيا . ولكن بنتيجة اكتشاف طرق الملاحة بحرية جديدة قلت أهمية هذا القطر كموقع تجاري . وقد أخذ مركزه التجاري بعد الحرب العظمى بالتقدم حيث أخذت وسائل النقل بين العراق وبقية اقطار العالم بالتحسن وذلك بنتيجة استخدام السيارات للنقل وشق الطرق المناسبة لها وتحسين ميناء البصرة وزيادة الملاحة الجوية وتأسيس المطارات المدنية .

ولكن بالرغم من هذا التقدم فلا تزال وسائل النقل التي تصل العراق بالبلدان الأخرى غير كافية . والأمل وطيد بأن العراق سيرتبط مع البلاد المجاورة بسكك

حديدية عن قريب مثل خطي سوريا — تركيا وإيران . وهناك تصميم بمد خط حديد حيفا — بغداد أيضاً .

وفي العراق قابليات كاملة لزيادة الانتاج وتقدمه بحيث يؤمل مضاعفة الصادرات والواردات فيه خلال مدة وجيزة . ولولا ما مر على العراق من انحطاط سياسي واقتصادي وعمراني بعد سقوط عاصمته على يد هلاكه وتوالي النكبات عليه خلال الحكم العثماني لوجدنا تجارته أوسع بكثير مما هي عليه الآن .

ارتفعت قيمة تجارة العراق الخارجية بعد الحرب العظمى عن مستواها قبل الحرب ارتفاعاً عظيماً . ففي سنة ١٩٢٠ بلغت التجارة الخارجية أربعة اضعاف ما كانت عليه سنة ١٩١٢ وارتفعت قيمة مجموع الصادرات ٢١٣ ٪ بينما ارتفعت قيمة مجموع الواردات الى ٥٨٤ ٪ ونتج هذا الارتفاع عن عوامل خارجية أكثر مما هي عوامل انتاجية ذاتية في العراق نفسه ، وأهم العوامل في ذلك هي :
الازدياد في تجارة الترانسيت الى ايران وزيادة استيراد المؤن الى جيش الاحتلال البريطاني وزيادة الاستيراد قصد الاستهلاك الداخلي الناتج عن ارتفاع القوة الشرائية في العراق . وأخذت مقادير التجارة هذه تهبط في السنوات الأربعة التالية ويعزى ذلك الى الأحوال الطبيعية في التجارة عامة وإلى التناقص العظيم في عدد جيوش الاحتلال وانخفاض تجارة الترانسيت عن طريق العراق بسبب مقاومة الحكومة الإيرانية ولما حصل من هبوط عالمي في مستوى الأسعار . وفي السنوات ١٩٢٥ — ٢٦ الى ١٩٣٥ — ٣٦ نجد ان قيمة مجموع تجارة العراق الخارجية بالبضائع محولة الى دنانير عراقية بلغت أعلى مستواها في سنة ١٩٢٧ — ٢٨ المالية وهي السنة التي وصل فيها الانتعاش المالي في العالم أوجه . وهبطت الى اذناه

سنة ١٩٣١ — ٣٢ ويعزى ذلك في الأكثر الى الأزمة المالية في العالم وكثرة الأوبئة التي انتشرت بين مواشي العراق . وأخذت التجارة بعد ذلك بالتحسن غير انها لم تصل المستوى الذي بلغته في السنوات التي سبقت ١٩٣٠ إلا سنة ١٩٣٧ — ٣٨ ، واليكم جدولاً يثبت لكم مقادير ميزان تجارة العراق الخارجية بألاف الدينانير فيما عدا السبائك الذهبية :

السنة المالية	الواردات	الصادرات	النقصان أو الرصيد السلبي
٢٩٢٩ — ٣٠	٧٣٦٦	٤٠٦٨	٣٢٩٨
١٩٣٠ — ٣١	٥٣٥٢	٢٧٣١	٢٦٢١
١٩٣١ — ٣٢	٤٧٩٧	٢٧٦٦	٢٠٣١
١٩٣٢ — ٣٣	٦٢٣٨	٢٠٤٨	٤١٩٠
١٩٣٣ — ٣٤	٦٠٠٨	٢٤٤٧	٣٥٦١
١٩٣٤ — ٣٥	٥٩٩٣	٣٢٨٢	٢٧١١
١٩٣٥ — ٣٦	٧١٤٦	٢٨٣٠	٤٣١٦
١٩٣٦ — ٣٧	٧٤٢٣	٤٣٠٣	٣١٢٠
١٩٣٧ — ٣٨	٩٩٠٢	٤٩٨٤	٤٩١٨

فاذا وزعنا المعدل السنوي من البضائع المستوردة على افراد سكان العراق يلحق الشخص الواحد (١٦٠٠) فلس ، وأما ما يصديه من البضائع المصدرة فيبلغ معدله السنوي (٧١٥) فلساً لكل شخص تقريباً . فاذا ما قابلنا هذه الأرقام بالأرقام

المماثلة لها في فرنسا وبريطانيا والمانيا وحتى في مصر وسوريا وفلسطين لوجدناها واطئة جداً ، وهذا مما يدل على انخفاض مستوى العيش في البلاد وعلى قابليات البلاد الموفورة في الانتاج والتي لم تستغل بعد .

ويظهر من احصاء ميزان التجارة الذي اثبتناه اعلاه ان العراق يواجه رصيداً سلبياً أي ليس لمصلحته . فمعدل الصادرات يبلغ نحو ٥٠ ٪ من الواردات ويسدد قسم هام من هذا العجز بزيادة الذهب المصدر على الذهب المستورد . فقد صدر العراق من الذهب بين سنتي ١٩٢٧ — ١٩٣٥ ما قيمته (٥,٦٣٠,٠٠٠) دينار عراقي . أما المصادر الاخرى التي يسدد منها العجز التجاري في البلاد فتظهر في الفرق بين الصادرات غير المنظورة والواردات غير المنظورة الذي يظهر جلياً من جدول ميزان الدفعات أي المقبوضات والمدفوعات ، واليك هذا الميزان لسنة ١٩٣٥ — ٣٦ المالية بآلاف الدنانير .

الواردات — الصادرات		المواد
او المدفوعات او المقبوضات		
(اولا) البضائع والسلع :		
٢٩٧٨	٧١٤٨	١ - البضائع والسلع بما فيها الفضة
١٠٤	١٧٩	٢ - البضائع المهربة
(ثانياً) الفوائد وأرباح الحصص :		
—	١٦	٣ - قرض مشروع الفاو
٤ - الفوائد على رؤوس الأموال المستثمرة		
١٣٢	—	في الخارج

الواردات	الصادرات	المواد
----------	----------	--------

٣٢١٤	٧٣٤٣	مجموع ما قبله
٥	—	أرباح الشركات الأجنبية التي تشتغل في العراق ٤٠٠
—	—	خدمات أخرى :
٦	—	عوائد الميناء ورسوم الحفر
٧	—	اجور النقل
٨	—	عمولات ودلالة :
١	—	أرباح تجارة الترانسيت
ب	—	أرباح من تجارة التصدير
٩	٣٠	البريد والبرق
١٠	—	تحويلات المهاجرين :
١	—	من عراقيين مقيمين في الخارج
ب	—	تحويلات لموظفين أجانب او من قبلهم ٨٠
١١	—	تأديت تقاعدية لموظفين أجانب ٩٠
١٢	٢٥٠	مصرفات السياح ٣٨٠
١٣	—	مصرفات التلاميذ والبعثات العراقية
٩	٤٦	في الخارج وفي العراق

الواردات الصادرات
او المدفوعات او المقبوضات

المواد

٤٥٠٨ ٨٢٣٩ مجموع ما قبله

١٤ - مصروفات القوات البريطانية في

٦٨٤ — العراق

٢٨ — ١٥ - أموال خيرية وتهديبية

٨٠ ٦١ ١٦ - مصروفات الهيئات الدبلوماسية

١٧ - إيرادات الحكومة من الخارج :

١ : حصص الحكومة من شركات

٨٨٩ — النفط

ب : حصة الحكومة من واردات

٤٠ — لجنة العملة

١٧ ٢٥ ١٨ - مواد أخرى

٢٢١ ٤٠ ١٩ - المسكوكات والسبائك الذهبية (رابعاً)

٦٤٦٧ ٨٣٦٥ المجموع

ينقص :

(١) التعويض في قيمة الواردات ١٩٥

(٢) رصيد رؤوس الأموال

الأجنبية ١٠٧٣

الواردات	الصادرات	المواد
او المدفوعات	او المقبوضات	
ما قبله ٨٣٦٥	٦٤٦٧	
مجموع ما قبله ١٢٦٨		
(٣) الفرق الكائن من جراء		
الغلط والسهو ٦٣٠		
المجموع ١٨٩٨		
١٨٩٨ —		
٦٤٦٧	٦٤٦٧	

ان الخطط المثلث التي يجرى بالحكومة اتباعها لتكثير مقادير التجارة الخارجية وحفظ التوازن بين الصادرات والواردات تنحصر فيما يأتي :

(١) تشجيع الصادرات بتكثير الزراعة وترقية الصناعة وتحسين انواع المزروعات والماشية والقيام بمشاريع عمرانية واستثمارية واسعة النطاق تدرغلة ومنتوجاً عظيمين .

(٢) تقليل الواردات الاستهلاكية غير المنتجة والضارة من الوجهتين الاجتماعية والصحية والتي يوجد ما يماثلها في العراق ويؤمل نجاح صناعتها الوطنية في المستقبل .

(٣) اتباع خطة التبادل التجاري بين الدول بفرض الاصدار بنسبة معينة الى كمية الواردات ، وقد اتبعت الحكومة هذه الخطة مع اليابان فجعلت النسبة

٣٥ ٪ ومع المانيا وايطاليا والمجر وغيرها فازدادت بذلك صادراتنا .

(٤) عقد المعاهدات التجارية مع الدول والاستفادة من التبادل التجاري في مصلحة القطرين . فهناك عدة اتفاقيات تجارية عقدتها الحكومة مع دول مختلفة منها بريطانيا العظمى ومصر وفلسطين والولايات المتحدة وبولندة وتركيا ويران واليونان وغيرها .

(٥) تشجيع الخدمات التي يمكن ان يقدمها العراق للقطار الأجنبية أو يستغني بها عن الخدمات الأجنبية ، وذلك برقي طرق تجارته من تصنيف وتعبئة واعلان وتنظيف وتوزيع ، وتشجيع السياحة اليه وانشاء المصايف فيه واحلال الموظفين الوطنيين محل الأجانب وغير ذلك من الامور .

(٦) تشجيع الادخار واستثمار ثروات البلاد برؤوس اموال وطنية (وأجنبية اذا اقتضت الحاجة لذلك) وبث الزوح الاقتصادية بين افراد الشعب العراقي .

السياسة السكرية : لقد وضعت الحكومة العراقية تعريف مكرمة ثابتة في ٩ نيسان سنة ١٩٣٣ وهي ما زالت مرعية حتى الآن مع بعض التعديلات الطفيفة التي تدخل عليها بين آونة واخرى وتستهدف هذه التعريف غايتين أساسيتين وهما تنظيم التجارة قصد حمايتها وتعيين مورد مالي ثابت للدولة . وقد كانت نسبة واردات من السكر والمكوس في سنة ١٩٣٧ — ٣٨ المالية ٥٣٦٧ ٪ وذلك من مجموع ايرادات الدولة الاعتيادية في ميزانيتها المالية . فقد بلغت مقادير ايراداتها (٣٠٢٨٦٠٨٥٩) ديناراً . وقد روعيت النقاط التالية في التعريف السكرية لتنظيم التجارة وحمايتها :

- (١) فرض رسوم باهضة على البضائع الجمالية كالمنسوجات الحربية والآلات والأحجار الكريمة والمشروبات الروحية وذلك رغبة في تحديد استهلاكها في العراق .
- (٢) وضع رسوم مرتفعة على البضائع والمنتجات الأجنبية التي تنتج هذه البلاد مما يمثّلها كي تحمي الصناعات المحلية من منافستها .
- (٣) تشجيع الصناعة الناشئة والزراعة باعفاء ما تحتاجان إليه من آلات وأدوات ولوازم من الرسوم الكمركية .
- (٤) تشجيع تجارة التصدير وعدم فرض أية رسوم كمركية على البضائع المصدرة بوجه عام .
- وأما تفاصيل مفردات تجارة العراق الخارجية من مختلف المواد ونسبة مقاديرها مع كل دولة أجنبية فقد بحث موضوعها في مقرر السنة الرابعة الثانوية فلا حاجة لإثباتها هنا .

الفصل الثاني عشر

التوزيع

تناولنا في بحث علم الاقتصاد إنتاج الثروة وتداولها وبقي علينا دراسة طبيعة الناتج الاجتماعي وكيفية توزيعه على مختلف أقسام المجتمع وأفراده .

فالتوزيع تقسيم الدخل بين عوامل الإنتاج المختلفة وتعيين حصة كل واحد منها . ويمكننا تصنيف هذا الدخل الى ايجار (اوريدج) وفائدة واجور وأرباح . ويختلف المعنى الاقتصادي للتوزيع عن مغناه الدارج ، فاننا نعني عادة — لما نتكلم عن التوزيع — ارسال البضائع الى المشتريين عبر مسافات بعيدة بعد أن تكون قد تناولتها أيدي الوسطاء الذين يتعاطون تجارة الجملة والقطاعي حتى تصل في النهاية الى المستهلك .

ان مشكلة هذا التوزيع بسيطة في المجتمعات الابتدائية ونجدها تتعقد كلما ترقى المجتمع وكثر تقسيم العمل فيه . ولما كان مجتمعنا الحديث أكثر المجتمعات تقدماً في اقتصادياته فاننا نجد عناية فائقة في دراسة هذا الموضوع دراسة دقيقة ، ويتوقف على التوزيع الصحيح حل المشاكل الاقتصادية بصورة عادلة فتوفر جهوداً كثيرة وتحل الظلمة والسلام بين طبقات الشعب المختلفة في كل قطر من أقطار العالم المترامي الأطراف .

ويوزع الناتج الصافي — الذي هو عبارة عن ثمن الناتج الكلي بعد أن ينقص منه تعويض رأس المال أو ثمن المواد التي استنفدت في عملية الانتاج — على عوامل الانتاج الأربعة : فيتقاضى مالك الأرض ريعاً أو إيجاراً والعامل اجراً وصاحب رأس المال فائدة والمدير أو المنظم ربحاً . وننتقل الآن الى دراسة كل من هذه الحصص في توزيع الدخل ونتعرف الى القواعد التي يبنى عليها هذا التوزيع .

الريـع او الربـح

الريع هو الدخل الذي ينجم عن استخدام الأرض بمعناها الاقتصادي ويعود هذا الدخل الى مالكها سواء استغلها بنفسه او بواسطة غيره .

وينقسم الريع الى قسمين : ريع اقتصادي وريع تعاقدي . أما الريع التعاقدي فهو الدخل الذي يناله المؤجر من تأجير بناية ما فهو مزيج من الفائدة والإيجار لأنه يشمل الدخل لرأس المال الذي صرف في تشييد البناء وإيجار الأرض التي شيد عليها هذا البناء . أما الريع الاقتصادي فهو ما يدفع للمالك الأرض عوض الانتفاع بقوى التربة الأصلية الدائمة . ولذا فيجب أن نفرق بين التعريف الاقتصادي للريع وبين معناه الدارج ، ويشمل الأخير المعنى التعاقدي للريع .

لنفرض الآن ان (فالحاً) يدفع (٩٠) ديناراً لإيجار دار (٨٠) ديناراً منها إيجاراً للبناء و (١٠) ديناراً للأرض ، وان (خالداً) يشغل داراً متساوية في حجمها ومساحتها مع الأولى يدفع (١٠٠) ديناراً إيجاراً لها (٨٠) ديناراً منها إيجاراً للبناء و (٢٠) ديناراً إيجاراً للأرض . فلو تساءلنا الآن عن الدوافع التي

جعلت خالداً يدفع أكثر من فالح لوجدنا هناك ميزات فرقية عديدة بتنافس لنيلها الراغبون في ايجار هذه الدار ولهذا ارتفعت الأسعار . ومن الميزات الفرقية محيط الدار التي يسكنها خالد إذ ربما كان يقع بقرب محطة سكة حديدية او لسهولة الاتصال به أو لقربه من المركز التجاري في البلد أو لوقوعه في شارع حديث جميل ، فما يدفعه خالد من فرق في الايجار لقاء تلك الميزات الفرقية هو الايجار الحقيقي . وتظهر هذه الفروق جلية في المدن الكبيرة وخاصة فيما يخص ريع او ايجار الأراضي . فشاغل حانوت بقرب شارع السموأل مثلاً يدفع ايجاراً أكثر مما يدفعه شاغل حانوت آخر ذي مساحة متساوية مع الأول ولكنه واقع في جانب الكرخ او في الشوارع الضيقة من جانب الرصافة ، أي ان الريع الحقيقي للأرض في شارع السموأل او الرشيد أكثر بكثير مما هو في جانب الكرخ .

تلك أمثلة عن أراضي المدن قصد السكنى أو الايجار أو الصناعة حيث يدفع ريع الايجار للميزات الموقعية . ولا يختلف الحال كثيراً عن ذلك في الأراضي الزراعية حيث تتوفر الميزات الفرقية على الموقع كالتقرب من سوق او من محطة سكة حديدية او من ميناء ، وفي الزراعة فروق بينة في خصوبة التربة ولذا ففي هذه الأحوال يتوقف ريع هذه الأراضي على الفروق في قوة انتاجها .

هب ان ثلاثة فلاحين وهم خالد وفالح وسامي ذوو كفايات متساوية يزرعون قطعاً متساوية من الأرض ويستخدمون مقادير متساوية من العمل ورأس المال في زراعة أراضيهم ، وكان خالد ينتج (٣٠٠) كيلو من القمح وفالح (٢٥٠) كيلو وسامي (٢٠٠) كيلو ، واذا كانت حاصلات الأخير تسد بالكاد نفقات الانتاج فيكون خالد قد انتج فرقاً إضافياً مقداره (١٠٠) كيلو

بالنسبة الى سامي وأنتج فالح (٥٠) كيلو كفرق إضافي . ويشكل هذا الفرق في الانتاج الربيع الاقتصادي الناتج عن الفروق في خصوبة التربة . واذا أراد كل من خالد وفالح أن يؤجر قطعة أرضه لاستلم ريعاً مقداره بالنقود ثمن الـ (١٠٠) و (٥٠) كيلو بالتتالي وتكون قطعة أرض سامي الأرض الحدية في الزراعة . ولو طبقنا قانون تناقص الغلة على تلك الأراضي الثلاث ووجدنا ان الوحدة من العمل ورأس المال التي تنتج الحد الأعظم في اليراد هي الرابعة فالوحدة الخامسة تنتج أقل من الرابعة وكانت الوحدة الحدية هي الثانية عشرة (مثلاً) وهي التي تسد النفقات ، فيظهر من هذا ان الوحدات التي سبقتها قد أنتجت فضلات أي ريعاً اقتصادياً .

نظرية « ريكاردو » في الربيع : من الأمثلة السابقة يظهر ان نظرية الربيع ما هي إلا عبارة عن نظرية فضلات الانتاج . وكانت أهمية هذه النظرية في السابق تتصل بالأراضي الزراعية على الأكثر إلا انها شملت الأراضي الحضرية أي الواقعة في المدن أيضاً . ولهذا نجد العالم الاقتصادي « ريكاردو » الذي سميت باسمه هذه النظرية يبحثها بحثاً وافياً . وقد أكمل هذا الاقتصادي دراسة ما بدأ به « مالثس » في علاقة السكان بالانتاج .

فعرف ريكاردو الربيع او الایجار بأنه « ذلك القسم من انتاج الأرض الذي يدفع للمالكها لاستخدام عناصرها الأصلية الدائمة غير القابلة للانعدام في التربة » . ويضيف قائلاً انه لولا الميزات الفرقية في قوة الأرض الانتاجية ولولا تقدم السكان واشغالهم الأراضي من النوع الرديء او ذوات المواقع غير المناسبة لما دفع المؤجر ريعاً لاستخدام الأرض ، إذ في حالة توفر الأراضي الجيدة والحصول

عليها مجاناً — كما كانت الحالة في العصور الاولى — لا تكون ضرورة للإيجار ،
فيدفع إيجار الأراضي الجيدة فقط في الحالة التي يصبح فيها من الضروري
استخدام الأراضي الرديئة في الزراعة الفسيحة والتي تتحول الى الزراعة الكثيفة
حيث تستغل الأراضي استغلالاً كلياً .

فنستخلص من ذلك بأن الإيجار يتوقف على سعر المحصول الانتاجي ،
وكما زادت الحاجة الى هذا المحصول وارتفعت أسعاره بنتيجة زيادة الطلب عليه
ارتفعت أسعار الإيجار .

ربع المناجم والمحاجر : تطرقنا في أول البحث عن ريع الأراضي

الزراعية وأراضي البناء ومثلها المناجم والمحاجر وان كانت قابلة للتنفيذ إذ انها
ذات مزايا فرقية تختلف من منجم الى آخر تبعاً لغناء معدنه وغزارة ناتجه او قربها
وبعده عن المدن وطرق المواصلات . ويقاس الربح بالفرق بين المزايا التي يتمتع
بها منجم ما على المنجم الحدي الذي يكاد مصروفه يتساوى مع وارداته .

ويدفع هذا الربح على شكلين : اما في هيئة ريع سنوي ثابت متفق عليه
لا يتغير او في هيئة جعل اتاوة تتغير بنسبة ما يستخرج سنوياً من المعادن .

وتتوقف قيمة الأراضي على مقدار ريعها فهي تزداد تبعاً لذلك وتقل قيمتها
كلما انخفض ريعها ، وهي تمشي هبوطاً وصعوداً بعكس الفائدة السائدة لأن قيمة
الأرض ما هي إلا مقدار رأس المال للربح بالنسبة للفائدة الجارية . فلو كانت
قيمة الربح ٥ ٪ وكان معدل الفائدة للمائة (٥) دنانير كانت قيمة الأرض
(١٠٠) دينار . فان زاد معدل الربح زادت قيمة الأرض .

الاجور

الاجور « هي مقدار ما يدفع لخدمات العمل مهما كان نوعه » . وهناك انواع متباينة من العمال فمنهم الذي يتقاضى اجوراً عالية أو اجوراً متوسطة أو زهيدة تتفاوت وكفاية العمال ومقدرتهم . وتتأثر هذه الاجور كما تتأثر بقية البضائع بعوامل العرض والطلب . ولما كان عرض العمل يتوقف على عدد السكان الذي يصعب زيادته في مدة قصيرة فكان من الطبيعي ان تتأثر أسعار العمل بزيادة الطلب عليه ولكنها تؤدي في النهاية الى الاكثار من عدد السكان أيضاً . والاجور التي يتقاضاها العامل يمكن قياسها بمقياسين : حقيقي واسمي . فقدر ما يستلمه العامل من دراهم هو القيمة الاسمية للعمل أو أجرته بالنقد . وأما الاجور الحقيقية فهي مقدار ما يمكن ان يشتري به العامل من سلع لسد حاجاته ورغباته ويتوقف مقدارها على مستوى الأسعار العام في ذلك القطر . فلوزادت اجرة العامل من (٦٠) فلساً الى (٨٠) فلساً يومياً وقلت القوة الشرائية للنقد $\frac{33}{100}$ لما تغير مستوى الاجور الحقيقي إذ تكون الأسعار قد ارتفعت . ونعني بمعدل الاجور ليس مجرد الدفع لأجل الوحدة من العمل أو عن الساعة أو اليوم أو الاسبوع أو الاجور الاسمية ولكنه معدل مجموع الأرباح السنوية الحقيقية لكل عامل ، وسنأخذ هذا أساساً في بحث الاجور .

انواع الاجور : للاجور انواع متباينة عديدة يمكننا ان نصنفها كالايجور حسب الوقت ، وحسب قطعة العمل ، وعمولة ، واتعاب أو رسوم ، واجور عينية أو نوعية ، واجور اضافية أو علاوات .

فإذا كان الوقت أساساً لمكافأة العامل فيدفع له حسب طول الوقت الذي

قضاه في الشغل أي حسب معدله على أساس الساعة أو اليوم أو الشهر أو السنة .
 فيمكن مثلاً استخدام البناء باجرة يومية قدرها ربع دينار والكاتب على الآلة
 الطابعة براتب شهري قدره (٦) دنانير ، ومدير مصرف راتبه السنوي (١٠٠٠)
 دينار . ومع ان هذا النوع من المكافأة يضمن قسماً من المساواة في الاجور ولا
 يعرض العامل الى عمل مضنك فوق طاقته الا ان محاذيره عديدة فهو يساعد على
 الكسل ولا يفسح وقتاً كثيراً للعامل للقيام بواجباته المدنية العامة .

أما الأساس الذي تدفع بموجبه المكافأة حسب قطعة العمل أو نوع الشغل
 فهو الوحدات التي ينجزها العامل بغض النظر عن الوقت الذي استغرقه صنعها ،
 فصباغو الدور مثال على ذلك . ويسهل اتباع هذا الأساس إذا كان الشغل من
 مقاييس معلومة يمكن حسابها بالضبط ، ويضمن هذا النوع من المكافأة كفاية
 العامل لانه يضمن له ربحاً بقدر ما يشتغل ولذا فهو يبذل أكثر مجهود ممكن ؛ الا
 ان في هذا مخاطرة كثيرة إذ كثيراً ما يصاب هؤلاء العمال بأمراض وضعف
 جسمي ، كما ان نوع الشغل يصبح ثانوياً بالنسبة لكميته ، ولذا وجب التفطيش
 الدقيق على العمل .

أما المكافأة على طريقة « العمولة » فهي في الحقيقة شكل من اشكال
 الاشتغال حسب القطعة (أي قطعة العمل) ولكن عوضاً ان تكون هذه المكافأة
 ثابتة تكون نسبة مئوية من قيمة ما يتناوله من عمل لأجل استخدامه . وأكثر
 ما تدفع هذه العمولة للبائعين والوكلاء .

أما الاتعاب أو الرسوم فهي شبيهة بالاجور حسب قطعة العمل ولكن في هذه
 الحالة يكون المنتج خدمة غير مادية عوضاً عن ان يكون بضائع مادية ، فاستشارة

الطبيب أو المحامي نوع من هذه الخدمات التي تدفع لقاءها اجرة تدعى بالرسوم أو الاتعاب .

أما الاجور النوعية فتوجد في حالات شبيهة بالمزارع المؤجرة حيث يتقاسم الفلاح المنتج الزراعي مع صاحب الأرض .

أما الاجور الاضافية أو العلاوات فهي تشمل العطايا والمساهمة بالارباح في تجارة ما وكذلك التأمين على المستخدمين وغيرها مما أوجده المنظم الحديث لزيادة كفاية العامل وتشويقه على العمل - كما مرّ معنا في بحث التنظيم العالمي للعمل^(١) .

نظرية الاجور : تنقسم نظرية الاجور الى قسمين :

- (١) مشكلة الاجور النسبية ومحاولة فهم سبب تفاوتها من صناعة الى اخرى .
- (٢) دراسة الاجور بصورة عامة حسب الاصول التي تقرر حصة العامل من النتائج الاجتماعي .

ومع تعلق هذين النوعين مع بعضهما البعض فقد رأينا بحث كل منهما بصورة مستقلة ليسهل أمر دراستهما .

الاجور النسبية : تؤثر العوامل الآتية على تباين الاجور من صناعة الى اخرى وفي الصناعة نفسها ، وهي ما يأتي :

- (١) الكفاية : تزيد مكافأة العامل كلما زادت كفايته . فالعامل الحاذق يكون انتاجه اكثر من العامل غير الحاذق ، فينتج الاول اكثر من الثاني ولذا يتقاضى اجوراً تفوق اجور الثاني .

(ب) عرض العمال : يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار جانب العرض (أي

عرض العمال) ، ففي الصناعات التي يكثُر فيها العمال بزيد احتمال انخفاض اجورهم ، فاجور مساعدي أصحاب الجوانيت والكتّابين على الآلات الطابعة وعمال التلفون يكثُر عددهم ، ولذا كانت اجورهم أقل من اجور عمال الصناعات التي يقل فيها عدد العمال . وكلما زادت تكاليف تعلم مهنة ما زادت اجورها وكلما قلت نقصت اجورها .

(ح) جاذبية العمل : تؤثر جاذبية العمل على مقدار الاجور فاذا وقع واجب الشغل في محل خطر أو تناول مهنة غير مرغوب فيها تزيد مكافأة العامل .
(د) قوة التعامل : كلما زادت قوة العامل في التعامل والمطالبة بحقوقه زادت اجوره .

(هـ) العادة : للعادة والعرف أثر في تعيين المكافأة النسبية في الاجور فيميل الناس ان يحتفظوا بمستوى من العيش يستند الى الاجور التي كان المستخدمون يدفعونها لهم في الماضي فيحاولون جهدهم الاحتفاظ بها ، ولكن هذا أصبح نادراً الآن .

مستوى المعيشة ومقاييس العيش : حاول الاقتصاديون منذ قرن وضع مكافئة للعامل على أساس نظرية تكاليف الانتاج . فقد ادعوا بأن تكاليف انتاج العامل تساوي مقدار الأكل واللبسة والسكنى اللازمة باعالة العامل وعائلته . فنشأ عن ذلك النظرية القائلة « بأن الاجور تقررها تكاليف كفاية العيش » . فاذا ارتفعت الاجور ازداد عدد السكان وكثرت المزاحمة بينهم وذلك مما يؤدي الى رجوع الاجور الى ما كانت عليه سابقاً . واذا انخفضت الاجور فانها سوف لا تكفي لاعاشتهم وستسبب نقصاناً في عدد السكان فيقل عرض العمل وترتفع

الاجور . ولكن هذه النظرية لا تتفق وأحوال عصرنا الحاضر إذ نجد ان الاجور قد ارتفعت في كثير من اقطار العالم الى اكثر من مستوى كفاية العيش . كما ان هذه النظرية لا تفسر الاختلافات النسبية في الاجور . وان مقياس العيش لا يقرر مقدار الاجور بقدر ما يتقرر هو نفسه من قبل الاجور لأنه نتيجة حاسمة لها . وتتوقف اجرة العامل بصورة عامة على عاملي العرض والطلب ، ولا يمكن ان تنخفض هذه الاجور بأقل من مستوى الكفاية ولكن يمكن ان ترتفع اكثر من هذا .

نظرية مخصص الاجور : وهي النظرية التي تأخذ بنظر الاعتبار عاملي العرض والطلب في العمل . وأول من دعا اليها هو « جون استيورت مل » . وملخص النظرية انه « يوجد في كل قطر في فترة ما مقدار من رأس المال النقدي المتداول مخصص لدفع الاجور ويمثل فيه طلب العمال . أما عرض العمال فيتشكل من كتلة العمل المهيئة له ، وان سعر العمل يتوقف على حاصل تفاعل هذين العاملين أي انه عبارة عن النسبة بين عدد العمال ورأس المال » .

ولهذه النظرية عيوبها اذ ان الاجور لا تدفع من مخصص ثابت بل من الدخل الاهلي الذي يوزع على عوامل الانتاج المشتركة . كما انه لا يمكن ان تهمل كفاية العامل في الانتاج وهو ما تتجاهله هذه النظرية ، ولذا فقد عدل عنها .

نظرية قوة العمل الانتاجية الحرة : وهي التي تقول بأن الاجور تساوي ما ينتجه العامل الاخير لصاحب العمل . ويعني بالعامل الاخير العامل الحدي الذي يكاد عمله يساوي اجوره . فكلما كثر انتاج العامل ازداد اجره وكلما قل انخفض اجره تبعاً لذلك ، ذلك على ان تؤخذ نظرية تفاعل العرض والطلب بنظر الاعتبار .

الفائدة

الفائدة اجر رأس المال منزهاً عن المخاطر يدفع للمالكه كمكافأة لانتظاره ، لأن كل الرأسماليين صغاراً كانوا أو كباراً عليهم ان يفتظروا مدة من الزمن للحصول على رؤوس اموالهم الموضفة . فيقرض اصحاب رؤوس الاموال اموالهم الى المنسجين فيتمكن هؤلاء ان يستخدموا العمال ويشتروا المواد اللازمة في عملية الانتاج . ولما كان كل من الرأسمال والعمل يزيد في قوة الانتاج فيتمكن صاحب العمل ان يدفع الى صاحب رأس المال المنتظر مبالغ اكثر مما استلمه في أول الامر عند عقد القرض ، أي انه يدفع الفائدة علاوة على رأس المال الأصلي عند الاستحقاق .

انواعها : يمكننا ان نصنف الفائدة الى عدة انواع منها : الصافية ، والقائمة ، والبسيطة ، والمركبة ، وغير ذلك .

« فالفائدة القائمة » هي السعر الذي يتقاضاه الحول في سبيل اقراض رأسماله على ان يستلمه هو والاجر سالمين عند الاستحقاق ولذا فهي تشمل ثلاث مواد :

(١) الضمان ضد الاخطار التي قد تحدث عن تغيرات في الأوضاع الحكومية وعدم ثبات الأحوال التجارية في قطر ما وغيرها من الأخطار التي قد تبحق بالدائن والمدين .

(٢) المتاعب والأشغال التي تقع على عاتق من يسلف ذراهمه في عمليتي التسليف وجمع الديون . فعلى الدائن ان يحفظ دفاتر بذلك ويصرف قرطاسية ويدير منجراً يكلفه مبالغ كبيرة من المال ولذا وجب عليه ان يأخذ جزءاً من الفائدة لقاء اتعابه هذه . ولطول الأمد وقصره اثر في تحديد سعر الفائدة القائمة ، فالديون

المعطاة لمدة قصيرة والتي يمكن تحويلها الى نقد تكون الفائدة عليها اقل مما هي عليه اذا كانت المدة طويلة .

(٣) « الفائدة الصافية » : وهناك جزء ناتج عن الفائدة الصافية لقاء خدمات رأس المال مستقلة عن المكافأة ضد الاخطار والمصاريف الاخرى ، وذلك عبارة عن تعويض للدائن لقاء انتظاره وعدم استعماله رأس المال لمدة من الزمن واقرب ما يكون كمثل هذه الفائدة (الصافية) في الحياة العملية الفوائد التي تدفعها الحكومات المختلفة الموثوق بها لقاء سندات القروض الاهلية .

كيف تعين الفائدة ؟ : تدفع الفائدة لقاء استعمال رأس المال ، ومع اننا لا يمكننا ان نقول بانها تدفع لان رأس المال منتج ، لانه لا ينتج شيئاً بحد ذاته ولكنه ينتج بالتعاون مع بقية عوامل الانتاج . ولذا فنحن ندفع لقاء استعمال رأس المال فائدة يكون سعرها في السوق مساوياً الى سعر الديون الحدية أو الديون الاقل انتاجاً . فاذا كانت المحلات التجارية الاقل كفاية أو انتاجاً تتمكن من دفع ٥ ٪ فان ما تدفعه المحلات التجارية الاخرى التي تفوقها قوة وانتاجاً لا يكون اكثر من ذلك . فالمحلات التجارية الحدية هي التي تقرر سعر الفائدة اذا كانت المبالغ موفورة في السوق . ويسمي الاقتصاديون ذلك « بنظرية قوة الانتاج » . وهي تظهر جانب الطلب على الديون .

وقد يتوقف عمل هذه النظرية في أحوال استثنائية وخاصة في زمن الحرب حينما تمنع الحكومة انشاء شركات تقوم على أساس إيجاد رؤوس أموالها من القروض في الاسواق ، ولكن هذه الحالة وقتية . ويكون الطلب الانتاجي على رؤوس الاموال عاملاً مهماً في تعيين سعر الفائدة .

ولنرجع الآن الى العوامل التي تؤثر على عرض رؤوس الاموال كدوافع التوفير والعوامل الاخرى التي تدعو الى تجمع رؤوس الاموال لدى أشخاص يكونون مستعدين لتقديم هذه المبالغ لغيرهم والامتناع عن الاستفادة منها بانفسهم . ولذا فهم يستلمون فائدة بانتظارهم هذا ، ولهذا يدعو البعض هذه الطريقة « بنظرية الامتناع » . ولكنها بالحقيقة ليست الا عامل العرض في تعيين سعر الفائدة الذي يتعين بنتيجة تفاعل عاملي العرض والطلب على رؤوس الاموال (كما هو الحال في السلع العادية) ، والواحد مرتبط بالآخر ومتأثر به . فالصناع وأصحاب المتاجر يقللون من المبالغ التي يقتضونها اذا كان سعر الفائدة عالياً ويكثرون منها اذا كان ذلك واطناً . وتكون سوق رؤوس الاموال حساسة تتعادل فيها الفائدة في جميع الحقول التجارية والصناعية ، واذا ازدادت الفائدة كثر الادخار الا اذا استعملت رؤوس الاموال هذه لاغراض مدمرة كقروض الحرب مثلاً . ومن الامور التي تزيد الطلب على رؤوس الاموال الزيادة في السكان واستنباط اختراعات جديدة تحتاج الى مبالغ كثيرة لانشاء آلياتها وزيادة كفاية السكان وحاجاتهم .

انواع المقترضين وانواع القروض : قبل أن ننتقل الى بحث الارباح علينا أن نذكر انواع المقترضين وهم :

(١) الاشخاص الذين يقتضون الاموال لغاية الاستهلاك الآني : فكثير من الناس يقتضون الاموال لشراء السلع قصد استهلاكها لانهم لا يملكون من المال ما يشترون به هذه الحاجات لسد رغباتهم الضرورية وغير الضرورية التي يشعرون بلزوم شرائها . وقد كثر عدا هذا نوع آخر من القروض الاستهلاكية وهو الشراء بالاقساط كما هو الحال في شراء السيارات والراديو والاثاث البيتية .

(٢) الحكومات : تستقرض الحكومات الأموال لسد عجز في ميزانيتها بدلاً من زيادة الضرائب وارهاق الشعب ، أو تشتري بعض العقارات التي تدر إيراداً وافياً يفوق الفائدة التي تدفعها الحكومة ، أو تقوم بمشاريع عمرانية كاحياء مشاريع الري المندرسه او انشاء خزانات وفتح طرق جديدة للمواصلات او القيام بمشاريع استثمارية كتأسيس المصارف ومد السكك الحديدية وانشاء المعامل الانتاجية الواسعة او القيام بانشاء الحدائق العامة ومساعدة العمال وإيجاد اعمال لهم . وفي كثير من الأحيان تقترض الحكومات لمقاصد حربية فترتفع اسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً . وكلما كانت هذه المقاصد انتاجية كان هناك مبرر لهذه القروض لأنها تعمل على انماء ثروة البلاد ولا تحمل الأجيال المقبلة عبئاً ثقيلاً . وتكون هذه الديون على نوعين : داخلية وخارجية .

وتكثر الديون الداخلية في البلاد ذات النظم الاقتصادية القومية كما هو الحال في بريطانيا العظمى وفرنسا . وتكثر الديون الخارجية في البلاد التي لم يكمل نموها الاقتصادي فتلجأ الى رؤوس الأموال الخارجية قصد الاستعانة بها . ولنا مثال على ذلك ما تحملته حكومة العراق من ديون الامبراطورية العثمانية التي دفعتها من ايراداتها بعد الحرب العظمى . وقد عقدت الحكومة العراقية في اسواق لندن سنة ١٩٣٦ قرضاً بمبلغ مليون دينار وبفائدة قدرها ٤.٥ ٪ . وقد عقدت اخيراً اتفاقية مع شركات النفط الموحدة ذوات الامتيازات في العراق قرضاً قدره (٣) ملايين ديناراً بدون فائدة يصرف على مشاريع انتاجية تحتاج اليها البلاد في نموها الاقتصادي كتأسيس مصفى للنفط ومعمل للنسيج وفتح الطرق والقيام بمشاريع الري وغيرها وذلك لقاء منح تلك الشركات بعض امتيازات جديدة .

(٣) المصارف : تختلف المصارف كل الاختلاف عن الجماعات الاقتصادية الأخرى في عمليتي الاستقراض والاقتراض . وقد تكون مقاصدها مختلفة منها توظيفية ومنها تجارية . وهي أكفأ المؤسسات للقيام بمثل هاتين العمليتين ، ولذا فهي تقتض بفعائد واطئة بالنسبة للدرام المقترضة وبدورها تقرضها لغيرها بفعائد أعلى من ذلك لا تزيد عن الفائدة القانونية .

(٤) المدراء واصحاب المشاريع والتجار : فيقوم هؤلاء بالاقتراض عندما يجدون مجالا للربح باستخدام رؤوس الأموال المقترضة .

تقدر قيمة رأس المال بالنسبة للفائدة : فكما تقدر ائمان الأراضي بالنسبة لربيعها — كما ذكرنا سابقاً — كذلك تقدر قيم رؤوس الأموال بالنسبة للفائدة . فالسندات المالية والأسهم تتغير اقيامها حسب مقدار فائدتها السائدة وارباحها . فاذا كان سعر سهم ما (١٠٠) دينار وسعر الفائدة في السوق ٤ ٪ ويربح السهم ٥ ٪ فان قيمته تساوي (١٢٥) ديناراً .

الأرباح

الأرباح لفظ شامل يختلف الاقتصاديون في تعريفه ، واختلف معناه الدارج عن معناه الاقتصادي فالتاجر بصورة عامة لا يتعب نفسه ليميز بين اشكال الدخل وكثيراً ما يعتبر ايراده السنوي أرباحاً حين انها تحتوي في الحقيقة على فائدة رؤوس الأموال المشغلة في المتجر ورواتب الادارة . فاذا كان رأسمال ذلك المتجر مقترضاً وجب على صاحب المتجر ان يحسب الفائدة كنفقة مسجلة تخرج من الأرباح ، ولكنه إذا كان يملك رأسمال محله ويديره بنفسه فكثيراً ما يعتبر

الاراد كرمح دون ان يفرق بين عوامله المختلفة حين ان هذا الدخل ليس إلا الربح القائم وليس الربح الصافي .

ومن المواد التي يصعب تميزها أيضاً المكافأة لقاء خدمات الادارة والاشراف التي يجب ان تعتبر أيضاً مصاريف ادارة تخرج من الربح القائم ليظهر الربح الصافي .

وأما الربح الصافي فهو عبارة عن الدخل الذي يناله صاحب المشروع « المستحدث » أو « المنظم » نظير مخاطرته . وتفرق هذه المخاطرة عن غيرها لأنها لا تنشأ وفقاً لطلب معين معلوم سلفاً وإنما يرتبط بتحقيقها مع طلب آجل فقد ينشأ الخطر من جراء عدم وجود سوق جيدة للسلع في المستقبل أو غير ذلك من أساليب المخاطرة التي يجازف بها المنظم . والربح الاقتصادي هو الربح الصافي كخصه المنظم في المشروع نظير مخاطرته ، وهو ينتج عن الفرق بين ثمن البيع ونفقات الانتاج . وتشمل نفقات الانتاج الامور الآتية :

(١) تعويض رأس المال من أثمان مواد أولية ووقود ومعدل استهلاك رأس المال .

(٢) ما يوزع على عوامل الانتاج من اجور العمال ورواتب موظفي الادارة ونفقاتها وإيجار الأرض وفائدة رأس المال .

فاذا بقي ناتج صاف كان هو الربح . ويتوقف مقدار الربح وزيادته على ارتفاع ثمن المبيع وانخفاض نفقات الانتاج .

ولما كان عامل الطلب على البضائع هو الذي يقرر سعر البيع لهذه السلع لذلك يصعب على المدير ان يؤثر عليها الا انه يمكنه ان يقلل من نفقات الانتاج

ليكثر أرباحه . وهنا يظهر التفاوت بين مقدرة المديرين وتباين ميزاتهم في الادارة والتنظيم ، وتختلف أرباحهم بصورة مطردة مع تلك الصفات .

وقد تزيد هذه الارباح في الصناعة الواحدة لما يسلكه مديرها من طرق تقدمية وفنية وبوساطة استخدام اساليب جديدة في الانتاج والتصرف واتباع أحدث أساليب الصناعة وتكييف الآلات والنظم حسب طلبات العصر المتغيرة . وهناك عوامل أخرى ظرفية غير هذه قد تؤثر على الارباح منها الموقع وسمعة المحل وغيرها من المزايا التي يكتسبها المتجر بين اقرانه دون ان يكون ذلك نتيجة لخطة مرسومة .

وفي الأخير تكون ارباح صاحب المشروع الذي يربط عوامل الانتاج المختلفة على أحسن صورة واكفا طريقة وأقل نفقة أكثر من ارباح اصحاب المشاريع الاخرى .

انواع الارباح : تقسم الارباح الى ثلاثة اقسام :

(١) ارباح عادية : وهي الارباح المتأتية عن الزيادة الطبيعية في ثمن المبيع على نفقة الانتاج .

(٢) ارباح احتكارية : وهي التي تتوقف على نفقات الانتاج وميزات المنتج وعدم مرونة الطلب على ذلك المنتج -- وخاصة الضروري منه -- كما هو الحال في ارباح المؤسسات الاحتكارية .

(٣) ارباح استثنائية : وهي تنشأ وليس لها خطة مرسومة بل هي نتيجة قهرية لم تكن في الحسبان ولا علاقة لها بكفاية الادارة وذلك كالارباح التي تحصل عند نشوب حرب أو غير ذلك حيث ترتفع أسعار البضائع فجأة .

المنافسة بين المنظمين ، والارباح الحديثة : القرن العشرين عصر المنافسة
او المزاومة الصناعية والتجارية الذي يتزاحم فيه الممولون والمنظمون على القيام
بالمشاريع الربحية ، فيتهاقون على تأسيس عدة معامل جديدة للنجاح الذي تبين
نجاحه ، مما يؤدي الى هبوط الارباح الى المستوى الأدنى الذي قد لا يزيد في
بعض الاحيان في البلاد المتقدمة في نظمها الاقتصادية عن نفقات الادارة وجزء
صغير جداً من الارباح . ومصير هذه الارباح في التكامل الاقتصادي متجه الى
النقصان .

الفصل الثالث عشر

الاستهلاك

ليس الاستهلاك مجرد فن الاكل فقط إذ لهذا التعبير معنى أوسع يشمل احسن طريقة ممكنة في استعمال الثروة ، فبالمعنى الاقتصادي نعني بالاستهلاك « استعمال الثروة في خلق ثروة جديدة وفي سد رغبات وحاجات الانسان بواسطة السلع الكاملة الانتاج » . فيستهلك الانسان الخبز لسد جوعه والكتاب في قراءته والفولاذ في بناء سفنه الخ . فقد يكون استهلاك بضاعة ما سريعاً أو يكون بطيئاً . وقد تتباين هذه السلع حسب احتياجاتنا وما نفضله ، فالمستهلكون إذا هم الذين ينظمون الانتاج لانه يتوقف على تقريرهم مقادير البضائع والخدمات ، فرغباتهم هي التي تعين مقدار الناتج لانها تشكل طلباً يدفع المنتجين على زيادة انتاجهم .

ويقول آدم سميث في كتابه « ثروة الامم » ان الاستهلاك هو الغاية النهائية وقصد الانتاج . وان مصلحة المنتج لا تجاب إلا إذا كانت ضرورية وتتفق ومصلحة المستهلك .

ويتوقف مقدار ما يستهلكه الانسان بالدرجة الاولى على دخله فالغني ينفق عادة أكثر من الفقير . وقد يختلف بعض الاشخاص في الجماعة الواحدة عن

غيرهم في مقياس استهلاكهم ، فبعضهم مقتر وآخر مبذر وثالث معتدل في صرفه .

تضخم الانتاج : وقد يحدث ايضاً ان مقدار ما يعرض من البضاعة يزيد كثيراً على حاجة المستهلكين . وهذا ما يدعى « بتضخم الانتاج » ويرجع الى عدة اسباب منها : ان المنتجين قد اخطأوا في تقديراتهم كميات الطلب أو لحدوث تغير في الازياء أو ظهور سلع مشابهة يمكنها ان تقوم مقام البضائع الاولى فتعوض عنها ، ويكون ذلك تضخماً ناتجاً عن اخطاء في التنظيم أو الادارة . ويحتاج هذا الموضوع الى دراسة تدقيقية .

فليس من الصعب في الصناعة الحديثة ان يحدث فيض في الاسواق بوساطة الانتاج الكثيف لسلعة ما فتباع بأسعار منخفضة أو بالاكْتفاء بربح قليل أو بخسارة . وقد يتحول استعمال هذه السلعة من غاية الى اخرى فتسد بذلك حاجة اخرى غير التي انتجت خصيصاً لها ولذا ففي المعنى الواسع لا يوجد في اتساع حاجات الانسان ما هو حقيقة تضخم في الانتاج إذ لا بد ان يكون لتلك السلعة نصيب في سد حاجة معينة . والتضخم أمر نسبي يختلف حسب مقتضيات حاجات مجتمع ما في فترة معلومة من الزمن . فمن عوامل تقلب اسعار سلعة ما التغيرات الأصلية التي تحدث في إحتياجات الجنس البشري والتي قد تتحول اتجاهاتها حسبما يفضلها المستهلك . فدراسة الاستهلاك والمستهلكين بالحقيقة دراسة الطبائع البشرية واختياراته وتفضيلاته في تقرير ما هو بحاجة اليه . وهذا يؤدي بنا الى دراسة طبائع الانسان الصائب الفكر السديد الرأي .

العوامل المؤثرة على الاستهلاك : وعلى كل فمثل هذا الرجل الصائب الفكر والسديد الرأي غير حر في اختياراته فهو يتأثر بارشادات غيره .

وميولهم ومساعداتهم ومعاشرتهم . ومن العوامل التي تؤثر عليه (اي المستهلك) ما نوضحه ادناه :

(١) ان الانتاج بكميات كبيرة قد أثر في المستهلك تأثيراً كبيراً ليس من ناحية الكمية فقط ولكن من الناحية الكيفية أيضاً . فقد أصبح كثير من السلع المستهلكة ذات قياسات معلومة غير ما كانت عليه سابقاً من اضطراب في الحجم والشكل والنوع .

(٢) يقاد المستهلك الى شراء السلعة بأسعار يقررها المسيطرون على سوق تلك البضاعة من حلقات تجارية او شركات موحدة او نقابات تقرر الاسعار . ولذا فليس المستهلك حراً في تعيين الأسعار .

(٣) يضطر المستهلك ان يعدل طلباته بالنسبة لدخله فقد يضطره دخله القليل الى الاكتفاء بمطالب زهيدة تقل كثيراً عما يتطلبه ذلك الانسان (أي المستهلك)^(١) .

(٤) يتأثر المستهلك ويسترشد في اختياراته بأساليب البائعين والمعلنين فيما يجلبوه الى ناظره من مزايا السلع وخواصها . فأساليب البيع والاعلان سلاح قوي في التجارة الحديثة لها تأثيرها في اختيارات المستهلكين وجلبهم الى حوزة بضاعتهم .

ويقول مدير (بركس بنك) الذي يدعى (كوداناف) : « بدون كفاية أساليب البيع يفشل الانتاج الكفوء من تحقيق غاياته ونيل مكافأته . فالبيع هو قصد الانتاج وغايته ، فهمة مدير البيع متممة لمهمة مدير الانتاج اذ لو لا وجود الاسواق

(١) راجع قانون انجل ص (٢٢)

المستهلكة لتوقفت المصانع عن الانتاج .

ان مهمة المنتج لا تنتهي في انتاجه السلعة فقط بل تتعداها الى وجوب اقناع وترغيب المشترين بان هذه السلعة هي وفق ما يحتاجه في سد رغبته . ويتصل المنتجون بالمستهلكين عن طريق الاعلان ليرغبوهم في شراء سلع جديدة لم يعرفها اولئك المستهلكون من قبل . فيخصصون المبالغ الكبيرة للاعلان عنها بشتى الوسائل .

وهناك عوامل اخرى تؤثر في اختيار المستهلك منها الغريزة الاجتماعية ، فكثيراً ما يشتري الانسان سلعة لان افراد مجتمعه أو طبقته أو صنفه كانوا قد اشترروا منها . وقد يعتمد في اختياره على درجة تعليمه وثقافته وتأملاته وجهله وقوانين البلاد التي يعيش فيها . ولنا على علاقة القوانين بالاستهلاك امثلة كثيرة منها في بلادنا وغيرها في بلاد اخرى .

ويزيد تدخل الحكومة في تنظيم الاستهلاك كلما اشتدت الفروق الاقتصادية أو استدعى ذلك نشوب حرب ضروس فيجهز الافراد بضروريات الحياة على طريقة تنظيم توزيع الاكل بكميات محدودة لسد رمق الانسان فقط . وقد تدخلت الدولة في السنوات الحديثة لحماية المستهلك ضد أخطار الغش والتلاعب بالاسعار وبنوع الاعلانات الضارة وتحريم بيع البضائع المضرة بالصحة فتأسست هيئة المراقبين الصحيين والمحللين الكيميائيين ولجان الاكل ولجان مراقبة الاسعار وغير ذلك من سبل التدخل التي يميل المجتمع الحديث الى زيادتها لحفظ رفاه المستهلك .

يتأثر تقرير اختيار المستهلك في كثير من الاحيان بنظام الشراء بالاقساط

الذي يتمكن بواسطته المستهلك ان ينال سلعة آنية يسد بها حاجته الوقتية على ان يدفع ثمنها باقساط خلال مدة طويلة . وقد تقدم هذا النظام من البيع في اكثر اقطار العالم ولذا فقد أخذ الاقتصاديون بدراسة دقيقة واعتبروه نظاماً حسناً لتشجيع التجارة وزيادة الثروة الأهلية إذا ما ادير ووجه توجيهاً وإدارة حسنتين ، فالمستهلك ينتفع من الأثمان باقساط كما ينتفع المنتج الذي تمنحه المصارف التجارية الكبيرة قروضاً ، وعدا هذا يدفع «الأثمان باقساط» الناس الى الادخار ليتمكنوا من دفع الاقساط عند إستحقاقها ، كما تنتفع التجارة منه لانه يسهل بواسطة هذه الطريقة بيع بعض السلع ويكثر مشتروها . إلا انه قد ينشأ خطر حينما تزيد مبالغ هذه الديون ولا يشعر بعبئها الافراد فيكثر من من استهلاكهم ولذا وجب عدم اتباعها إلا في السلع التي هي من طراز يستقيم مدة طويلة من الزمن تزيد على مدة الاقساط .

ولذا فيمكننا ان نقول ان الفرد في مجتمعنا الحديث مقيد في اختياره وتقريره ، فهو عرضة لدوافع خارجية ونفسية مباشرة أو غير مباشرة .

الاستهلاك وعرفته بالضرورات والكفايات : والاستهلاك الصحيح هو مشكلة الحاجات الكمية والضرورية . ويمكن تقسيم الاخيرة الى حاجات ضرورية لاعاشة الانسان واخرى ضرورية لكفايته وحاجات كفايته في حين يمكننا ان ننظر الى الكماليات باعتبارها البضائع التي يمكن ان نستغني عنها دون ان تؤثر كثيراً على معيشتنا وكفايتنا . وقد بحثنا هذين النوعين من الحاجات في السابق^(١) فلا حاجة الى اعادة بحثهما مطولاً .

وتعتبر المصروفات التي تنفقها لسد الحاجات في بعض الاحيان مشجعة للتجارة لانها تدفع ببعض الصناعات بالسير الى الامام ، الا اننا اذا امعنا النظر في ذلك لوجدنا ان الاجدر ان توظف رؤوس الاموال هذه في مشاريع استثمارية فيزيد العمل ويكثر عدد العمال المشتغلين في انتاج كثير من السلع .

ولصرف هذه الاموال على الامور السكالية فوائد اقل للمجتمع بصورة عامة فيما لو استخدمت في امور الصناعة . فالاستهلاك الصحيح هو عين المصروف الصحيح الذي من اهم دعائمه التوفير بانواعه ، فيمكننا مثلاً ان نسد حاجتنا باستهلاكنا اقل كمية كافية من البضائع مدخرين ما تبقى لدينا لسد حاجة مقبلة ، او نؤجل استهلاك بضاعة ما لاجل نيل غاية اهم منها في المستقبل ، ومثلنا على ذلك قرض الدراهم فالقرض يمتنع عن استعمالها لمدة من الزمن لينال ربحاً . وقد ذكرنا الشيء الكثير عن الادخار وحري بالطالب ان يراجع هذا البحث ^(١) .

مؤسسات الاستهلاك : أوجد المستهلكون — كما أوجد المنتجون — عدة مؤسسات لهم . ومن اهم هذه المؤسسات الجمعيات التعاونية للمستهلكين التي تتعاطى تجارة القطاعي والتي مر ذكرها في بحث المؤسسات التعاونية في التنظيم ^(٢) . ومن المؤسسات الاخرى مؤسسات تنظيم معيشة اعضائها الصحية والنفسية بشكل يتفق ومعتقداتهم . فهناك جمعيات النباتيين ومحرمي المسكرات التي يتعهد اعضاؤها بعدم اكل اللحوم او شرب الخمر ويشرون لمبادئهم هذه بين افراد المجتمع . وقد تناولت الاديان تنظيم استهلاك بعض الحاجات وحددت استعمال بعضها نخص بالذكر منها الدين الاسلامي الذي حرم شرب المسكرات

واكل لحم الخنزير وغير ذلك من امور الشره والاسراف وما يجلب النخمة .
وهناك جمعيات تسعى دائماً لرفع مستوى عيش سكانها ومجتمعها بطلب انتقاص
الاسعار الفاحشة ومنع بيع المواد المغشوشة واجراء تخفيضات في اسعار النقل
والاضاءة وغيرها من حاجات الانسان .

مستوى المعيشة واسباب ارتفاعه وانخفاضه : لكل طبقة من طبقات

المجتمع طراز من العيش يتبعه افرادها في معيشتهم . وهي تظهر لنا مقدار رفاهية
تلك الطبقة بصورة عامة . فاننا نعني بمستوى المعيشة « الطراز من العيش الذي
اعتاد عليه افراد طبقة ما او مجتمع ما في استهلاكهم . » ويقاس هذا المستوى
عادة بمقادير الدخل التي يتناولها الافراد قصد انفاقها ، ولذا كان للاغنياء مستوى
من العيش ارفع من مستوى عيش الفقراء لان بمتناول الاغنياء قوة شرائية كبيرة
تنيلهم مطالبهم دون ان نأخذ بنظر الاعتبار فيما اذا صرفوا دخلهم بأسلوب حكيم
او بأسراف وتبذير .

ولهذا المستوى من العيش أثر هام في تقرير اختيار الافراد ورغباتهم . فاذا
اعتادوا على العيش في بيت من طراز معين وتناولوا اصنافاً معينة من الطعام
وارتدوا ألبسة من نوع معين ايضاً واعتادوا اساليب خاصة من التسلية فهم لذلك
يوجهون استهلاكهم لي مطابق هذه المقاييس من العيش . ومن طبائع الانسان فيما
اذا اعتاد هذا الاسلوب من المعيشة ان يصبح قسماً من حياته شعراً لم يشعر
بذلك ، فهو لا يقرر طراز معيشته بنفسه ولكنه يندمج مع الجماعة في ذلك . فاما
ان يكون قد اكتسب الانسان (المستهلك) هذه العادات في بيته او محيطه
عند نشوئه فيه او عند ملاسته احوال ومقاييس مستوى المعيشة في محيطه ،

ولذا فهي تتحكم في اساليب استهلاكه . ويحاول افراد كل طبقة عادة ان يحتفظوا بمقاييس من المعيشة التي اعتادوا عليها ويقاوموا اي تغيير يدخل عليها . وكثيراً ما يؤدي هذا الى ان يقلل العمال مواليدهم قصد المحافظة على صرف دخلهم في الامور التي اعتادوا على استهلاكها ، وبهذه الطريقة يقل عدد العمال وسكان المجتمع .

ومن الطبيعي ان يسد الانسان حاجاته المعيشية الضرورية ويخصص مصروفاته في الدرجة الاولى لاقتناء تلك البضائع التي تعتبر ضرورية للمحافظة على مستوى عيش الجماعة التي ينتمي اليها ، ويستهلك ما تبقى من فضلات الدخل في اقتناء البضائع التي يرغب فيها ذاتياً . وقد فضل كثير من الناس مقاساة الجوع والاذى ليظهروا بمظهر يتفق ومظهر طبقتهم . فاذا اقتنى طالب نوعاً من الاربطة والقمصان مثلاً تبعه في ذلك كثير من طلاب صفه او مدرسته وقلده في اقتنائه هذا . وهذا مما يظهر شدة تعلق الفرد بالمحافظة على مستوى من العيش يتفق ومستوى عيش الطبقة التي ينتسب اليها .

وكان من جراء التقدم الاقتصادي وكثرة المخترعات والاكتشافات ان زادت كفاية الانتاج وكثرت معاونة الناس لهذا التقدم بزيادة ثقافتهم وتدريبهم وتعويدهم على اساليب الاقتصاد فساعد كل هذا على رفع مستوى العيش السائد بينهم . ويشترط في صحة هذا القول ألا تحصل زيادة في عدد السكان تساوي هذا التقدم لان تلك الزيادة تتطلب زيادة في مقادير الاستهلاك ، فلا تدع للفرد من الثروة الا بقدر ما يصيب سائر الافراد . فاذا زاد الدخل بالنسبة للفرد الواحد ارتفع مستوى المعيشة لان الناس يأخذون بالتعود على استعمال بضائع جديدة فتصبح

هذه بدورها جزءاً مكملاً لمستوى معيشتهم الذي يكون قد ارتفع ايضاً . ويحدث هذا التغير في ارتفاع وانخفاض مستوى المعيشة في كثير من اقطار العالم بصورة عامة و بين افراد حرفة واخرى وطبقة وغيرها .

وكما ارتفع مستوى المعيشة في مجتمع ما وزاد فيه الرفاه عمت ذلك المجتمع عوامل التمدن والرقى وكثر عدد سكانه وهذا هو غاية التقدم الاقتصادي العام .

علاقة الاستهلاك بالانتاج : لو نظرنا الى الاستهلاك من وجهة ثروات الامم وقارنا بين انتاجها واستهلاكها فاننا نجد بان الامم تتقدم اقتصادياً كلما انتجت أكثر مما تستهلك فاذا استهلكت أكثر مما تنتج فان ثروة المجتمع تنقص وتعيش تلك الامة على صرف ما وفرته من رؤوس الاموال الماضية وتقل ثروتها وتبتدي صناعاتها بالانحطاط فينتج حتماً انخفاض في مستوى المعيشة في ذلك القطر عامة . ولذا فيمكننا ان نقيس قيمة الشخص الاقتصادية في المجتمع بزيادة حاصلاته الانتاجية على استهلاكه فان قيمته تساوي انتاجه ناقصاً استهلاكه . فكلما زادت هذه القيمة بين افراد مجتمع ما ساد الرفاه الاقتصادي وتقدم تقدماً أكيداً .

ومما يؤسف له ان يتجه العالم العربي بعد الحرب العظمى ناحية الاستهلاك غير المنتج الذي فاق كثيراً تقدمه الانتاجي ، فنتج عن ذلك مشاكل ومصاعب لا زالت البلاد تعانيها وتعمل جهدها للتغلب عليها ؛ فصار مالك الارض الذي لم يحسن أساليب انتاجه بالنسبة لما كانت عليه سابقاً يعيش الآن في المدن الكبيرة ويقتني السيارات الضخمة ويصطاف سنوياً في بلاد اجنبية ويستهلك سلعاً كالية بوسعه الاستغناء عنها .

فيظهر من هذا المثال الساطع الحقيقة الاقتصادية وهي ان اساليب الاستنفاد أو الاستهلاك حديثة وكثيرة بالنسبة لوسائل الانتاج التي لازالت عميقة ولم يتناولها التقدم بصورة تعادل الاستهلاك الحديث في البلاد العربية . ولذا صار لزماً على حكوماتها وبنائها ان يعالجوا الموقف هذا لما له من خطورة ، باساليب ووسائل ناجعة فعالة ثبت نجاحها من قبل في البلاد الاخرى وتتفق وحالة البلاد الشرقية ويجب ان تتوخى تلك الاساليب الناجعة الانتاج الحقيقي وزيادته وتنظيم الاستهلاك بالطرق الصحيحة .

الفصل الرابع عشر

الضرائب

الضرائب « هي قسم من الثروات الفردية تأخذها الحكومة من الافراد قصد تلافي المصاريف الضرورية للقيام بواجباتها الحكومية ». وفرض الضرائب إحدى هذه الواجبات الحكومية ، فالضريبة كما يقول الاستاذ (باستبل) « هي دفعة اجبارية من ثروة فرد او جماعة لقاء خدمات السلطات العامة » .

الضرائب المباشرة وغير المباشرة : وقد تكون الضرائب مباشرة او غير مباشرة . ويستند هذا التصنيف على كيفية وقوع الضريبة ومن يتحملها . فعبء الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع مثل السكر والشاي والسكر يتحملها المشتري (دافع الضريبة) الذي فرضت عليه الى الاشخاص الآخرين (المستهلكين) حيث يضيفها التاجر الى أسعار المبيع . ولذا فهي تقع على عاتق المستهلك الذي يدفعها فعلا . أما الضرائب المباشرة فهي تلك الضرائب التي لا ينتقل عبؤها من الشخص الذي دفعها الى شخص آخر ومثلها ضريبة الدخل . وتتبع الحكومات فرض الضرائب غير المباشرة لاستحصا الضرائب من الافراد ذوي الدخل القليل .

الضرائب المئوية والضرائب العمومية : وتصنف الضرائب تصنيفاً آخر

هو : الضرائب المحلية (البلدية) والضرائب العمومية (الأهلية) . فالضرائب المحلية تتفاوت نسبها من مقاطعة الى اخرى ومن بلدة الى غيرها حسب احتياجات السلطات المحلية في كل من هذه المواقع ، فرسومها مثلا في العواصم والمدن الكبيرة تختلف عن تلك التي تجبى في المدن الصغيرة . وهي تفرض عادة بوساطة السلطة المحلية نفسها ، ولذا فقد يحدث ان بعض المقاطعات الفقيرة تدفع ضرائب اكثر من التي تدفعها المقاطعات الغنية ، بينما نجد ان الضرائب العمومية تجري على وتيرة واحدة وتستوفي بموجبها نفس الرسوم داخل القطر كله ، وهذا فرق ظاهر بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

وتفرض الضرائب المحلية لتتمكن السلطات البلدية وغيرها من السلطات المحلية من ان تقوم بخدمات نافعة الى دافعي الضريبة او الرسوم كتجهيز المياه وانشاء الحدائق العامة او تأسيس المكتبات العامة . فيعين مقدار معدل الرسوم الواجب دفعه حسب مقادير ايجار دار ذلك الفرد او بناياته التجارية . وتساعد الحكومة السلطات المحلية بمنحها مساعدات مجانية من دخل الضرائب العمومية لتقوم هذه السلطات باعمال ذات اهمية اهلية عامة كنشر التعليم وبناء الطرق وغيرها .

هذه هي أهم خواص الضرائب المحلية وسننتقل الآن الى بحث الضرائب العمومية او الأهلية فنتناول بحث ايرادات الدولة ومصرفاتها والديون وطرق اطفائها .

الضرائب النسيئة والضرائب المتزايدة : تفرض الضريبة النسبية حسب نسبة معينة فيدفع بموجبها شخصان مثلا ايراد الاول منها (٥٠٠) دينار والثاني

(٥٠,٠٠٠) دينار نسبة متساوية من هذين الدخلين . فلو فرضنا ان هذه النسبة هي ٦٪ فيدفع الاول (٣٠) ديناراً والثاني (٣٠٠) دينار، بينما يدفع حسب الضرائب المتزايدة مقادير من الضريبة تزيد نسبتها كلما زاد مقدار الدخل . فقد يدفع صاحب دخل قدره (٥٠٠) دينار ضريبة بنسبة ٦٪ من هذا الدخل . اما الذي يربح (٥٠,٠٠٠) دينار فقد يدفع ضريبة بنسبة ١٥٪ الخ .. اذ كلما زاد مقدار الدخل زاد معدل هذه النسبة من الضريبة .

الضريبة المتزايدة هي محاولة لاجلال المساواة في التضحية بين دافعي الضريبة . ويأخذ بنا هذا الاعتبار الى دراسة القواعد او المثل العليا التي يجب ان يتبعها المشرع في سن الضرائب .

وقد ميز آدم سميث اربعاً من تلك الضرائب المتزايدة هي : المساواة ، والتثبت ، والقبول ، والاقتصاد . فعنى بـ « التثبت » ان يكون مقدار الضريبة واسلوب ووقت دفعها واضحة مقدماً لدفع الضريبة .

وعنى بـ « القبول » انه يجب ان تجبي الضرائب في الوقت وفي الاسلوب الذين يكون فيهما اكثر قبولاً لدافع الضريبة وأقل تدخلاً في الانتاج مهما أمكن . وعنى بـ « الاقتصاد » بان الحكومة يجب ان لا تأخذ من الأشخاص ضرائب لا يدخل منها الى خزينة الدولة الا مبلغ زهيد أي تكون مصاريف الجباية كبيرة في هذه الحالة ، وبعبارة اخرى يجب ألا تكلف نفقات الجباية إلا قليلاً بالنسبة لمقادير الضرائب المحببة .

وعنى آدم سميث بـ « المساواة » بان يدفع الخاضعون للضريبة بقصد مساندة الدولة قدر الامكان بالنسبة الى قابليتهم أي بالنسبة الى دخلهم الذي

يرجونه تحت حماية الدولة . وتقع الصعوبة في قياس قابليات الافراد على الدفع وتنفيذ هذه المساواة بصورة عملية . فمن الواضح اننا لا يمكننا ان نعتبر مقدار الدخل دليلاً صحيحاً على مقدرة الشخص في دفع الضريبة فحالة الرجل المتزوج تختلف عن حالة الاعزب فليس من الصحيح ان يدفع الاثنان نسبة متساوية من الضريبة وان تساوت حالتها . فالاختلاف هذه الاوضاع صعب احلال المساوات في التضحية بوساطة ضريبة الدخل .

والتدرج في الضريبة او اتباع الضرائب المتزايدة هو محاولة تعيين التضحية بصورة مباشرة تكون اكثر عدالة من النظم الاخرى . ففي انكلترا مثلاً يدفع أصحاب الدخل (٥) شلنات من كل باون انكليزي واحد للمبالغ التي لا تتجاوز الـ (٢٤٠٠٠) دينار ، ويدفعون ضريبة اضافية تزيد كلما زاد الدخل . وتبلغ هذه الضريبة الاضافية شلناً واحداً وثلاث بنسب على المقادير التي تتراوح بين (٢٥٠٠) الى (٣٤٠٠٠) باون سنوياً ، حين انها تبلغ ٥ شلناً على الدخل الذي يتراوح بين ١٠٤٠٠٠ - ١٥٤٠٠٠ باون سنوياً ، فاذا أضفنا اليها الضريبة الاصلية كان مجموع مقدار الضريبة نحو (١٠ ١/٢) شلناً لكل باون أي ما يزيد عن ٥٠٪ من مقدار الدخل كله .

وقد حاول المشرع العراقي اتباع هذه الطريقة في ضريبة الدخل ففرض ضريبة قدرها ٦٪ على المبالغ التي لا تتجاوز (٣٠٠) دينار فاذا تجاوزتها ارتفعت الضريبة الى ٩٪ ، وتميل الحكومة الى الاكثر من هذا التدرج بغية احلال العدالة والمساواة بين دافعي الضريبة .

إيرادات الدولة من غير الضرائب : وهي تشمل المقبوضات من دوائر

البريد والتلغراف والتلفون ، والديون العمومية ، والاتاوات عن الانتاج المعدني من الشركات ذوات الامتيازات ، ومادة اخرى تدعى بالمتفرقة ، فكل هذه تشكل مورداً جديداً هاماً في ميزانية الدولة العامة ، ويهيء هذه الميزانية وزير المالية بالاشتراك مع زملائه ليقدمها لمصادقة مجلس النواب .

وتشمل مصاريف الدولة نوعين هامين وهي « المصاريف المتغيرة » التي يصوت عليها سنوياً قصد تجهيز الدولة بما تحتاج اليه من نفقات الجيش والبحرية والطيران والخدمة المدنية والمصاريف الثابتة التي تشمل الديون الاهلية واعتمادات اطفالها ومساعدات الدولة للسلطات المحلية ومصاريف البيت المال التي لا يصوت عليها سنوياً بل هي تعهدات ضد ايرادات الدولة وغير ذلك .

والخطة الحكيمة في صرف هذه الايرادات هي ان تصرف فيما ينمي ثروة البلاد الانتاجية ومواردها الطبيعية والصناعية ويشجع الرقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فيها بحيث ينتج من صرف هذه الضرائب فوائد تفوق تلك التي يجنيها منها الفرد فيما اذا صرفها بنفسه .

الضرائب في العراق

تشمل الميزانية العامة للحكومة العراقية : الميزانية العادية ، وميزانية الاعمال العمرانية الرئيسية ، وميزانية السكك الحديدية ، وميزانية ميناء البصرة ، وميزانية مشروع حفر سد الفلوة . وأهم هذه الميزانيات الميزانية العادية وميزانية الاعمال العمرانية الرئيسية اللتان تعتبران جزءاً متكاملاً من الميزانية العامة . ولنبحث الآن أهم مصادر ايرادات الميزانية العامة ومصروفاتها فتأتي ايرادات

الميزانية العادية — حسب تقسيم الميزانية — من ست ابواب وهي :
(١) الضرائب على المحصولات الزراعية والطبيعية والحيوانية وايرادات
املاك الحكومة .

- (٢) ضريبتا الاملاك والدخل ورسم الطوابع .
(٣) ايرادات متنوعة ، منها التوقيفات التقاعدية وحصة العراق من
شركات النفط ومن الشركات الاخرى وغيرها .
(٤) السكرات والمكوس .
(٥) البريد والبرق .
(٦) سائر مصالح الحكومة ودوائرها .

وتقع مصروفات الميزانية العادية في اثني عشر باباً منها : رواتب التقاعد
والمنح والمخصصات الملكية ومجلس الامة وديوان مراقب الحسابات العامة
ومخصصات سبع وزارات هي وزارة المعارف ، والمالية ، والاقتصاد والمواصلات ،
والداخلية ، والخارجية ، والدفاع ، والعدلية .
ويمكننا ان نصنف هذه الايرادات الى ثلاث : (اولا) دخل الضرائب
المباشرة و (ثانياً) دخل الضرائب غير المباشرة و (ثالثاً) الدخل من غير
الضرائب .

(اولاً) الدخل من الضرائب المباشرة : وهي تبلغ نحو ٢٠ ٪ من
الدخل العام ، وتميل الحكومة الى اكثارها لانها اكثر عدالة من الضرائب
غير المباشرة . ومن هذه الضرائب : الضرائب على المحصولات الزراعية
والطبيعية التي تتألف من رسوم الاستهلاك التي حلت محل ضريبة العشر وضريبة

المواشي لما في هذا النظام من مزايا تفوق الانظمة القديمة في فرض الضرائب .
فتشمل الضرائب المباشرة (ا) رسم الاستهلاك (ب) ضريبة الاملاك
المبنية (او المسقفات) (ح) ضريبة الدخل .

(ا) رسم الاستهلاك : واحكام قانونه هي :

١ — يجبي رسم الاستهلاك وقدره ١٠ ٪ من ثمن المحصولات الزراعية
في محلات الاستهلاك اي في المحلات التي تنقل اليها المحصولات بغية خزنها أو
تحويلها من شكل الى شكل آخر أو بيعها أو تصديرها .

٢ — ان طريقي تقدير وجباية رسوم الاستهلاك تقتضيان : (ا) اتخاذ
مراكز استهلاك ذات حدود معينة وفتح محلات استهلاك مجازة من قبل السلطة
ضمن هذه الحدود لبيع المحصولات الزراعية وشراؤها وادخالها وتحويلها الى
شكل آخر غير شكل المحصولات . (ب) يكلف كل صاحب محل من محلات
الاستهلاك بمسك سجلات خاصة تبين انواع وكميات المحصولات المستوردة الى
محلات الاستهلاك . (ح) اصدار لائحة بالاسعار من قبل وزير المالية .
(د) تحسب حصة الحكومة على أساس البيانات التي يقدمها اصحاب محلات
الاستهلاك وعلى لائحة الاسعار التي يصدرها وزير المالية أو على بدل المبيع .

٣ — تجبي رسوم الاستهلاك في محلات الاستهلاك أو في مراكز الكمارك
عند التصدير أو في محطات السكك الحديدية أو في الموانئ أو في مواقع خاصة
يعينها وزير المالية ضمن مراكز الاستهلاك . ويدفع هذه الرسوم في محلات
الاستهلاك الشخص المجاز لإدارة محل الاستهلاك ، وفي مراكز الكمارك الشخص
الذي يقوم بتصدير المحصول ، وفي الاماكن الاخرى يدفعها الشخص الذي

بجيازته المحصول .

وقد استعيض بقانون الاستهلاك عن ضريبة العشر لما له من مزايا عديدة منها : انه يشجع الانتاج وينقل الضريبة من عبء المنتج الى المستهلك ، وبذلك تعفى من الضريبة الغلة التي يستهلكها الفلاح في بيته قصد الاستنفاد أو كبنور يزرعها في موسم قادم . كما انه أزال كثيراً من الحيف الذي كان يلحق بالفلاح من جراء تخمين ضريبة العشر التي كان من مساوئها ان يخمن محصول الفلاح باكثر مما يجب . وقد تخلص الفلاحون بواسطة قانون الاستهلاك من مصاريف ضيافة المحميين والتزلف لهم كما انه وفر على الحكومة متاعب جمة في الجباية وقلل مصاريفها الى غير ذلك من الفوائد . وقد شمل هذا القانون — الذي كان مفعوله مقتصرًا فيما مضى على المحصولات الزراعية — المحصولات الحيوانية ايضاً ، فحل بذلك محل ضريبة المواشي . فصار الآن يدفع الراعي والقروي وصاحب الماشية الضريبة بالنسبة لقيام الصوف والسمن والجلود واللحوم وغير ذلك من المحصولات الحيوانية .

(ب) **ضريبة الاملاك المبنية (او المسقفات) :** وقد ثبتت هذه الضريبة بشكائها الاخير في قانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٣ . ويعطى من ايراد هذه الضريبة ٢٥ ٪ للبلديات وذلك على الاملاك الواقعة ضمن حدود تلك البلديات . ومن احكام قانون ضريبة الاملاك المبنية ما يأتي :

١ — تستوفى ضريبة الاملاك سنوياً بنسبة ١٠ ٪ عن الايراد السنوي لجميع الاملاك الخاضعة لها فيشمل الدور ، والدكاكين ، ومخازن الاستيداع ، والخانات ، والحمامات ، والمقاهي ، والمصانع ، والسفن الثابتة والمستعملة خصيصاً

لتركيب الآلات ولخزن البضائع او لاي غرض تجاري آخر .

٢ — ونص هذا القانون على اعفاء جميع املاك الحكومة والبلديات ومحلات العبادة والاملاك العائدة لها وعلى اعفاء المدارس والمعاهد الخيرية والاملاك المستثناة بموجب اتفاقات خاصة بين حكومة العراق والحكومات الاجنبية ، وبيوت السكنى التي يقطنها اصحابها اذا كان ايرادها السنوي (١١) ديناراً او اقل من ذلك في مدن بغداد والبصرة والموصل و (٥ ١/٢) من الدينار في بقية المدن والقرى وغير ذلك من الاملاك .

٣ — تقدر قيمة الاملاك السنوية بغية فرض الضريبة عليها « لجان تقدير » تؤلف من اربعة اعضاء ، ويبقى التقدير العام نافذاً مدة (٥) سنوات . وقد بلغت واردات الحكومة من هذه الضريبة سنة ١٩٣٦ — ٣٧ (١٤٦,٠٠٠) دينار .

(ج) ضريبة المزل : ادخلت ضريبة الدخل الى العراق في سنة ١٩٢٧ بموجب قانون الدخل رقم (٥٢) الذي صار تنفيذه في اول نيسان من السنة نفسها . وقد كان الباعث على ذلك عدم وجود ضريبة مباشرة على الارباح والمكاسب المتأتية عن الاعمال التجارية والصناعية والصيرفية وتعاطي المهن والتوظف والاستخدام . وباحداث هذه الضريبة لم تقم الحكومة بايجاد منبع جديد للخزينة فحسب بل انها خطت خطوة جريئة في سبيل تأمين المساواة والعدل بفرض الضرائب على مختلف طبقات الشعب . وقد ادخلت على هذا القانون عدة تعديلات تتفق ومقتضيات الاحوال . واهم احكام هذا القانون ما يلي :

١ — تجبي ضريبة الدخل على كل نوع من الدخل ما عدا الدخل من الزراعة والاملاك المبنية اذ ان هذه كلها خاضعة لضرائب خاصة — كما ذكرنا سابقاً . وتجبي ضريبة الدخل في الاصل من الافراد المقيمين عادة في العراق ، ومن الافراد غير المقيمين فيه الذين يتعاطون اعمالاً تجارية في هذه البلاد . وبذلك يدفع العراقي المقيم هنا ضريبة عن ربحه الناجم عن اعماله التجارية سواء أ كانت هذه في العراق او خارجه . ويدفع الافراد غير المقيمين في العراق ضريبة عن ارباحهم الناجمة عن الاعمال التجارية والصناعية في هذه البلاد وعن الفوائد والخصوم والاستخدام وغير ذلك .

٢ — يبنى معدل الضريبة اما على التقدير المباشر للدخل الخاضع للضريبة او على تصنيف الخاضعين للضريبة من ارباب المهن والصناعات والتجار . ويستوفي معدل الضرائب من دخل المقيمين في العراق حسب النسب الآتية :

(ا) لا يدفع الفرد ذو الدخل الذي يقل عن (١٥٠) ديناراً اية ضريبة على دخله .

(ب) يدفع ٦٪ على الـ (١٥٠) ديناراً الثانية .

(ح) ويدفع ٩٪ على المبالغ التي تزيد على الـ (٣٠٠) دينار .

ويدفع الافراد غير المقيمين عادة في العراق ضريبة قدرها ٩٪ من دخلهم الذي يحصلونه في العراق .

واخذ ايراد الدولة من هذه الضريبة بالتزايد سنة بعد اخرى فبلغ في سنة ١٩٣٦ — ٣٧ (٢١١,٠٠٠) دينار اي نحو ٣٨٪ من دخل الدولة العام . والامل وطيد بزيادته مع مرور الزمن وتحسن اساليب التقدير والجباية .

وتنوي الحكومة تعديل هذا القانون لتتلافى بعض النواقص التي ظهرت خلال مدة تطبيقه وجعله أكثر قبولاً لدى الناس وقصد زيادة إيرادات الدولة . ومن جملة هذه الإصلاحات أخذ التفريق بين المعيلين والعزاب بنظر الاعتبار وزيادة مقدار الاعفاء كلما زاد عدد أفراد عائلة صاحب الدخل ليحتفظ بمستوى رفيع من العيش ، كما تتجه فكرتها أيضاً الى جعل الضريبة أكثر تزايداً قصد احلال العدل والمساواة بين الخاضعين للضريبة ولزيادة إيرادات الخزينة .

(ثانياً) الدخل من الضرائب غير المباشرة : تتألف الضرائب غير

المباشرة في العراق من رسوم الكمارك ورسوم المكس الداخلي ورسوم الطوابع ، وتزيد مبالغها عن مبالغ الضرائب المباشرة ونسبتها الى مجموع الواردات من كل الضرائب تبلغ ٧٢ ٪ ، حين ان نسبتها في انكلترا تبلغ ٢٠ ٪ . وتبلغ نسبة الضرائب المباشرة في تلك البلاد ٧٠ ٪ ، ولهذا فالاتجاه العام يؤدي بنا الى نقصان الضرائب غير المباشرة .

وقد بحثنا رسوم الكمارك والمكس في موضوع تجارة العراق الخارجية والتعرفة السكرية فيه ، فبقي علينا ان نبحث رسوم الطوابع .

رسوم الطوابع : وتكون هذه الرسوم اما قطعية او نسبية . فالاولى رسوم تفرض بقيم معينة على اوراق وسندات واعلانات يعدها القانون . واما الرسوم النسبية فهي رسوم الطوابع المفروضة على بعض الاوراق والسندات التي يرد فيها ذكر دراهم او اموال وتدفع على نسبة تلك الدراهم والاموال المذكورة بموجب معدلات مثوية معينة . فطابع الايصال وقدره (٥) فلوس وطابع الشيك وقدره (٨) فلوس مثال على رسوم الطوابع القطعية ، ويمكننا ان نأخذ طوابع

الكيميالات التي تزداد مقاديرها بالنسبة لزيادة مبالغها مثلاً على رسوم الطوابع النسبية .

(ثالثاً) الدخل من غير الضرائب : وهو يؤلف قسماً هاماً من دخل الدولة العام ، ويبلغ نحو ٣٧٪ من الدخل العام في السنوات الثلاث الأخيرة . ومن أهم موارد الدخل من غير الضرائب هي : (أ) املاك الدولة بما فيها عائدات النفط (ب) مشاريع الحكومة التجارية (ج) دوائر الحكومة المختلفة (د) إيرادات أخرى متفرقة .

(١) املاك الدولة : وهذه تشمل :

١- حصص الحكومة من شركات النفط : لقد ازداد دخل الحكومة من شركات النفط حتى أصبح في الدرجة الثانية من الأهمية بعد رسوم الكمارك وقاربها في السنوات الأخيرة . وقد منح حق استثمار النفط في العراق الى اربع شركات وهي شركة النفط العراقية ، وشركة انماء النفط البريطانية ، وشركة نفط الرافدين ، وشركة نفط البصرة . وقد بلغت واردات الحكومة العراقية في سنة ١٩٣٨ من شركة النفط العراقية (١٠,٢٠٨,١٨٨) ديناراً و (٤٦٩) فلساً ، ومن شركة استثمار النفط البريطانية (٣١٧,٠٢٢) ديناراً و (٤٥٠) فلساً ، ومن شركة استثمار نفط البصرة (٣٥٢,٢٤٧) ديناراً و (١٦٧) فلساً ، ومن شركة نفط الرافدين (٤٤٠,٣٣٢) ديناراً و (٤٣٢) فلساً . فبلغ بذلك مجموع عائدات الحكومة من النفط في تلك السنة (٢٠,٠٢١,٤٩٠) ديناراً و (٥١٨) فلساً .

٢- الايجارات ورسوم العبور : وبلغت إيراداتها نحو (٥٧,٠٠٠) دينار وهي

من الضرائب القديمة في البلاد ومتجهة الى النقصان لما في ذلك من علاقة حيوية في تنمية طرق المواصلات .

(ب) **مشاريع الحكومة التجارية :** لقد أخذت حكومة العراق على عاتقها مسؤولية القيام ببعض المشاريع التجارية أو التي تعتبر بطبيعتها نصف تجارية وهذه المشاريع هي: السكك الحديدية ، وميناء البصرة ، والبريد والبرق والتلفون ، ومطبعة الحكومة ، وإصدار العملة .

(ح) **الدخل من دوائر الحكومة المختلفة :** وتتراوح إيرادات الحكومة من دوائرها المختلفة بين (٢٠٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠) دينار . وهذه تشمل اجور المحاكم ، واجور الطابو ، والاقساط المدرسية ، ورسوم الاجازات والرخص وغيرها .

ميزانية الاعمال الرئيسية : اما ميزانية الاعمال الرئيسية فتشتمل على المشاريع التي تتراوح كلفتها بين (٥٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠) دينار والتي لا يمكن انجازها في سنة واحدة وعلى المشاريع الكبرى التي تزيد مبالغها عن ذلك . وقد ارسدت لهذه الغاية عائدات النفط والارباح الحكومية من لجنة العملة . وقد وضعت الحكومة ثلاث ميزانيات رئيسية : الاولى لسنة ١٩٢٧ بمبلغ قدره (٣٨٨,٥٠٠) دينار ، والثانية ميزانية الاعمال العمرانية الرئيسية لسنة ١٩٣١ التي خصص بموجبها مبلغ قدره (٢,١٠٢,٧٥٠) ديناراً لتصرف خلال خمس سنوات ، الا ان هذه الميزانية لم تنفذ بكاملها لما طرأ عليها من تغييرات كثيرة . وعُدل مشروع الخمس سنوات هذا في سنة ١٩٣٥ فخصص بمبلغ قدره (٢٥٠,٦٠٠) دينار ليصرف في تلك السنة ، واعقبت ذلك عدة ميزانيات للاعمال الرئيسية ولكنها لم تنفذ بصورة كاملة لما

طراً على واردات الدولة من عجز في المصروفات العادية سدته بقسم من مخصصات تلك الميزانيات . ومن الاعمال التي انجزت او تكاد تنجز هي : الجسور الحديدية في الموصل والفلوجة والمسيب واسكي كلك وجسرا بغداد والجسر العباسي ، ومشاريع الري الزراعية في ابي غريب والغراف والحويجة وسـدة ديالى ونهر الاسحافي .

ويؤمل ان تزيد مخصصات هذه الميزانية حديثاً وذلك بعد استلام قرض شركات النفط في العراق وقدره (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار وانجاز المفاوضات الجارية لعقد قرض جديد بمبلغ (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار اخرى فيشمل انجاز مشاريع الري في الحبانية ، وتكملة مشروع الغراف ، ومد السكك الحديدية ، وانشاء مصفى للنفط ، ومعملا للنسيج وغير ذلك من المشاريع الحيوية الكبرى .

وتثبت ادناه ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨ - ٣٩ المالية كما تحققت ليطلع الطالب على اهم مواد كل من الايرادات والمصروفات :

الايرادات

(اولاً) الايرادات الاعتيادية

المجموع	المفردات	المواد
دينار	فلس	فلس
اولاً - الضرائب على المحصولات الزراعية		
والطبيعية والحيوانات وايرادات		
املاك الحكومة :		

المجموع	المفردات	تأليف	المواد
دينار	فلس	دينار	فلس
	٧٦٩	٤٠٥٨٤٤	(١) رسوم الاستهلاك
	٥٣٧	١٩٤٥٦٤	(٢) ضريبة الارض
	٣٧٤	٧١٥٨٠	(٣) الايجارات ورسوم العبور
٩٣٣٤٠٩	٤٥٥	٢٥١٤١٩	(٤) الحيوانات
			ثانياً - ضريبة الاملاك والدخل ورسوم الطوابع:
	٤٤٠	١٣٠٩٠٧	(٥) ضريبة الاملاك
	٩٤٨	٣١٣١٨٢	(٦) ضريبة الدخل
٥٩٣٥٥٩	٣٢١	١٤٩٤٦٨	(٧) رسوم الطوابع
			ثالثاً - الايرادات المتنوعة:
	٢٠٩	١١٣٤٦٦	(٨) التوقيفات التقاعدية
	٩٩٣	١١٧٩٥	(٩) حاصل مبيع الاراضي والابنية
	٧٧٤	٢٧٤٩٢	(١٠) استردادات
			(١١) حصة الحكومة من شركة
	٤٣٢	٤٤٠٣٢	نفط الرافدين
			(١٢) ايرادات الحكومة من الشركات
	٧٥٠	٣٩٣٧٤	الاخرى
٢٥٥٤٦٥	٦٣٠	٢٣٨١	(١٣) المدخولات المتنوعة

المجموع المفردات المواد
 فلس دينار فلس دينار فلس دينار

رابعاً - الكمرك والمكوس :		
(١٤) رسوم الوارد	٧٣٥	٢٥٦١٤٥٣
(١٥) رسوم الصادر	٠٥٨	١٠٠٦٦
(١٦) عوائد الترانسيت	٠٧٩	٣٤٤٦
(١٧) إيرادات نثرية ومتنوعة	٦٣٨	٣٢٠٣٩
(١٨) المكوس	٨٥٦	٦٤٣١٤٦
٣٢٤٩٨٠٣ ٥٢٤		
خامساً - البريد والبرق :		
(١٩) إيرادات البريد والبرق	٠٢٠	٢٨١٨١٩
ومصلحة التلفون	٠٢٠	٢٨١٨١٩
سادساً - سائر مصالح الحكومة ودوائرها :		
(٢٠) اجور المحاكم والغرامات	٥٤١	٩٩٧٤٠
(٢١) اجور الطابو	٩٣٣	٧٦٧٣٨
(٢٢) الجيش	٢٦٢	٦١٢٨٥
(٢٣) الشرطة والسجون	٨٥٣	٤١٠٧٢
(٢٤) الصحة والمدارس	٣٨١	٢٨٢٠٦
(٢٥) مطبعة الحكومة	٤١٨	٣٥٩٣٢
(٢٦) المطبوعات والري والاشغال		
والمساحة والملاحة العامة	٢١٠	٢٠٧٥٨

المجموع		المفردات		المواد
دينار	فلس	دينار	فلس	
		٩٢٣٦	٧٢٥	(٢٧) الزراعة والبيطرة
٣٨١٩٩٢	٦٤٠	٩٠٢٢	٣١٧	(٢٨) متنوعة
٥٦٨٦٠٤٩	٥٩٠			مجموع الإيرادات الاعتيادية

(ثانياً) إيرادات الاعمال العمرانية الرئيسية

المجموع		المفردات		المواد
دينار	فلس	دينار	فلس	
		١٣٠٨١٨٨	٤٦٩	اولاً - حصة الخزينة من شركة النفط العراقية
		٣١٧٠٢٢	٤٥٠	ثانياً - حصة الخزينة من شركة استثمار النفط البريطانية
		٣٥٢٢٤٧	١٦٧	ثالثاً - حصة الخزينة من شركة استثمار نفط البصرة
٣٠٣٧٤٥٨	٠٨٦	٦٠٠٠٠	٠٠٠	رابعاً - حصة الخزينة من لجنة العملة

المصروفات

(اولاً) المصروفات الاعتيادية

المواد	فلس	دينار	المجموع
فلس	دينار	فلس	دينار
اولاً — رواتب التقاعد والمنح	٥٤٥	١٩٠٣٥٢	
ثانياً — المخصصات الملكية	٧٣٣	٥٨٠٥٧	
ثالثاً — مجلس الامة	٢٦٦	٤١٦٨٦	
رابعاً — ديوان مراقب الحسابات العام	٨٧٢	٨٦٣٧	
خامساً — ديوان مجلس الوزراء	٢٥٠	١٢٥٨٢	
سادساً — وزارة الخارجية	٧٨٨	٧٦٧٣٧	
سابعاً — وزارة المالية	٩٨٨	٥٠٢٢٢٥	
ثامناً — وزارة الداخلية	٢٢٤	١٤٨٩٩٦١	
تاسعاً — وزارة الدفاع	٥٧٥	١٥٩١٤٦٨	
عاشراً — وزارة العدلية	٧٠٩	١٨٦٨٩٢	
حادي عشر — وزارة المعارف	٧٠٤	٦٨٦٤٩٢	
ثاني عشر — وزارة الاقتصاد والمواصلات	٤٥٤	٦٤٨١٦٩	
مجموع مصروفات الدولة الاعتيادية			١٠٨ ٥٠٤٩٣٠٢٦٥

(ثانياً) مصروفات الاعمال العمرانية الرئيسية

المجموع المفردات فلس دينار فلس دينار المـوـاد

		اولاً - اعمال الري :	
		(١) سدة الكوت	١٤٥ ١٣٠٦٧٣
		(٢) مشروع الخويجة	٩٤٤ ٣٢٥٩٨
		(٣) شق الاقنية في الغراف	٤٦٤ ٨٥٩٥
		(٤) مشروع سد دبالى	٢٨٤ ١١١٦٧
		(٥) النقارات والنواظم	٣٢٩ ١٩٠٤٨
		(٦) سداد بغداد	١٦٦ ١٧٠٠٤
		(٧) مشروع جدول الدغارة	٩٧٥ ٢٠١٨
		(٨) مشروع الحبانية، والشامية، والفوار	٥٥٧ ٥٩٣
٢٢١٠٦٩٩	٣٦٤	ثانياً - (٩) الطرق والجسور والخطوط	٩٢٥ ٢٣٩٧٣٩
٢٣٩٠٧٣٩	٩٢٥	ثالثاً - (١٠) مباني وتجهيزات الجيش	٦٧٠ ٦٤٧٢٧٧
٦٤٧٠٢٧٧	٦٧٠	رابعاً - (١١) المباني والاستملاكات	٢٢٤ ١٠٤٠٤٢
١٠٤٠٤٢	٢٢٤	خامساً - (١٢) مساعدات البلديات	
		ومشاريع اخرى	٦١٧ ٧١٥٨
٧١٥٨	٦١٧	سادساً - القروض ومعاملات المصارف :	
		(١٣) قرض الى ادارة السكك الحديدية	٠٠٠ ١٦٠٠٠٠٠٠٠
		(١٤) المصرف الزراعي الصناعي	٠٠٠ ٣٠٤٠٠٠
١٦٠٣٠٠٠٠٠	٠٠٠	مجموع مصروفات الاعمال العمرانية الرئيسية	٨٠٠ ٢٦٢٤٩٠٩١٧

المصطلحات العلمية

(مرتبة حسب ما وردت في الكتاب)

Want	الحاجة
Goods	البضائع
Free Goods	البضاعة الحرة ...
Economic Goods	البضاعة الاقتصادية
Utility	المنفعة
Place Utility	منفعة المكان ..
Time Utility	منفعة الزمان ...
Possession Utility	منفعة التملك ...
Form Utility	منفعة الشكل ...
Service Utility	منفعة الخدمة ...
The Law of Diminishing Utility	قانون المنفعة المتناقصة
Marginal Utility	المنفعة الحدية ...
Total Utility	المنفعة الكلية ...
Value	القيمة
Price	التمن (أو السعر)
The Law of Supply and Demand	قانون العرض والطلب
Marginal Demand Price	السعر الحدي للطلب
Elasticity of Demand	مرونة الطلب ...
Monopoly Price	سعر الاحتكار
Wealth	الثروة
Money	النقود
Savings	التوفير
Hoarding of Wealth	كسز الثروة

Production	...	...	...	...	...	الانتاج
Exchange	...	...	...	...	...	المبادلة
Distribution	...	...	...	...	...	التوزيع
Consumption	...	...	...	...	...	الاستهلاك
Factors of Production	...	...	...	...	...	عوامل الانتاج
Land	...	...	...	...	...	الأرض
Labour	...	...	...	...	...	العمل
Capital	...	...	...	...	...	رأس المال
Organisation	...	...	...	...	...	التنظيم (او الادارة)
Private Ownership	...	...	...	...	...	الملكية الفردية
The Law of Diminishing Returns	...	...	...	...	...	قانون النلة المتناقصة (او الاراد المتناقص)
Efficiency	...	...	...	...	...	الكفاية
Scientific Management of Labour	...	...	...	...	...	التنظيم العلمي في العمل
Specialisation	...	...	...	...	...	الاختصاص
Division of Labour	...	...	...	...	...	تقسيم العمل
The Law of Population	...	...	...	...	...	قانون السكان
Trade Unions	...	...	...	...	...	نقابات العمال
Strike	...	...	...	...	...	الاضراب
Unemployment	...	...	...	...	...	البطالة
Social Insurance	...	...	...	...	...	التأمين الاجتماعي
Productive Capital	...	...	...	...	...	رأس المال الانتاجي
Consumptive Capital	...	...	...	...	...	رأس المال الاستهلاكي
Circulating Capital	...	...	...	...	...	رأس المال الدائر
Free Capital	...	...	...	...	...	رأس المال الحر
Specialised Capital	...	...	...	...	...	رأس المال المختص
Private Firms	...	...	...	...	...	المؤسسات الفردية
Sole Owner of Enterprise	...	...	...	...	...	المالك الوحيد للمشروع
Unlimited Partnership (Collective)	...	...	...	...	...	شركة التضامن (او المفوضة)
Limited Partnership (Commandite)	...	...	...	...	...	شركة التوصية
Corporation	...	...	...	...	...	شركة المساهمة (الانونيم)

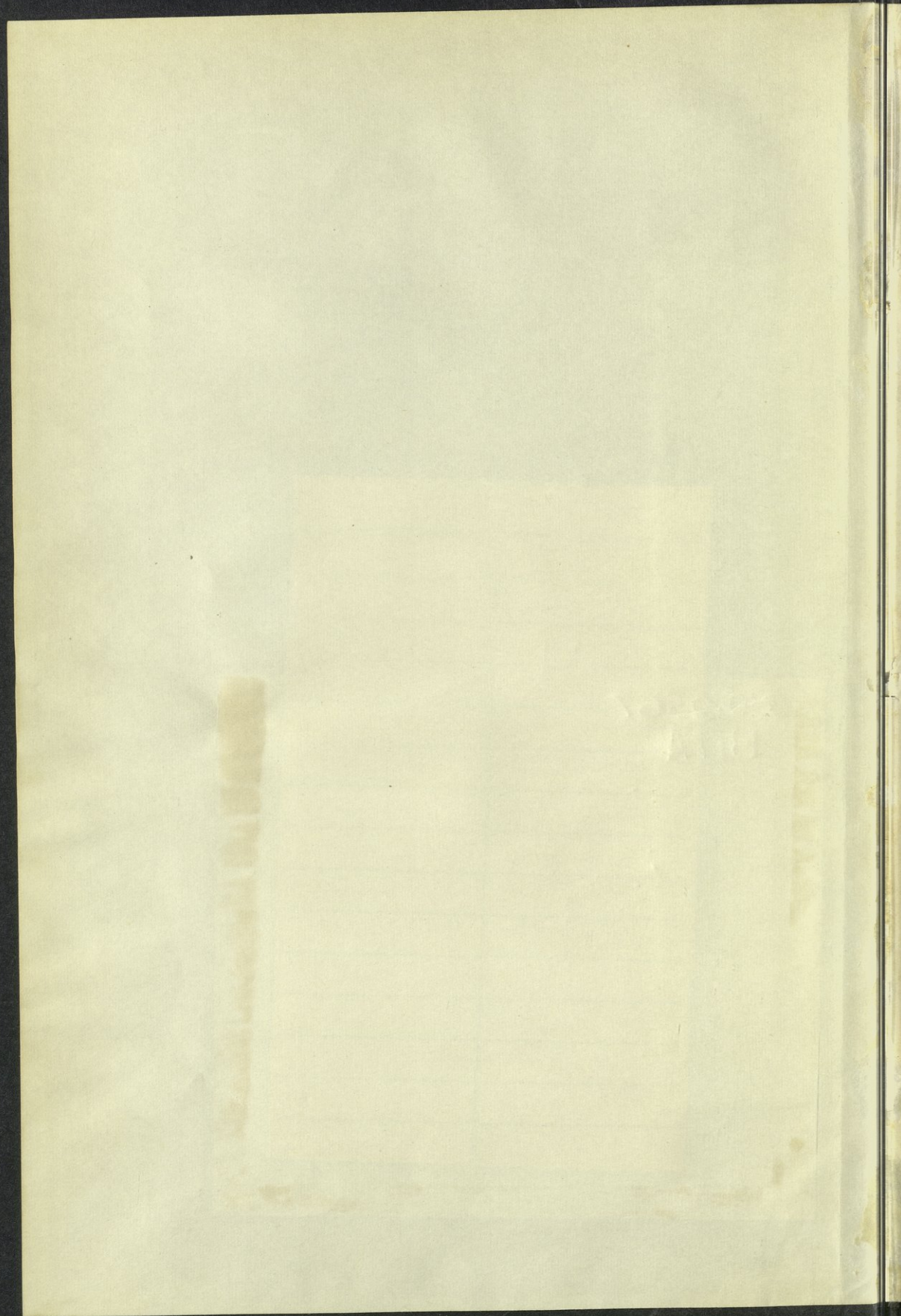
Stocks	..	..	..	..	..	..	أسهم
Preferred Stocks	..	..	..	..	..	..	الأسهم الممتازة
Cooperative Society	..	..	..	..	..	..	المؤسسات التعاونية
National and Municipal Concerns	..	..	..	..	..	..	المؤسسات الأهلية والبلدية
Trust Companies	..	..	..	..	..	..	الشركات الموحدة
Holding Companies	..	..	..	..	..	..	الشركات القابضة
Large-Scale Production	..	..	..	..	..	..	الانتاج الكبير (أو على النطاق الواسع)
Barter	..	..	..	..	..	..	المقايضة
Metallic Money	..	..	..	..	..	..	العملة المعدنية
Paper Money	..	..	..	..	..	..	العملة الورقية
Subsidiary Money	..	..	..	..	..	..	الدرهم الثانوية
Gold Standard	..	..	..	..	..	..	المقياس الذهبي
Silver Standard	..	..	..	..	..	..	المقياس الفضي
Gold Exchange Standard	..	..	..	..	..	..	مقياس التبادل الذهبي
Paper Standard	..	..	..	..	..	..	المقياس الورقي
Bimetallic Standard	..	..	..	..	..	..	المقياس المزدوج
Convertible Paper Money	..	..	..	..	..	..	العملة المضمونة
Unconvertible Paper Money	..	..	..	..	..	..	العملة غير المضمونة
Legal Tender	..	..	..	..	..	..	العملة القانونية
Credit	..	..	..	..	..	..	الاعتبار المالي (أو الائتمان)
Inflation of Money	..	..	..	..	..	..	تضخم العملة
Deflation of Money	..	..	..	..	..	..	انكماش العملة
Appreciation of Money	..	..	..	..	..	..	ارتفاع قيمة العملة
Depreciation of Money	..	..	..	..	..	..	هبوط قيمة العملة
Quantity Theory of Money	..	..	..	..	..	..	النظرية الكمية في النقود
Price Level	..	..	..	..	..	..	مستوى الأسعار
Rapidity of Circulation	..	..	..	..	..	..	سرعة التداول
Banks	..	..	..	..	..	..	المصارف
Current Accounts	..	..	..	..	..	..	الحسابات الجارية
Balances of Accounts	..	..	..	..	..	..	رصيد الحسابات

Letters of Credit	••	••	••	••	رسائل الاعتماد
Drafts	••	••	••	••	الحوالات
Promissory Notes	••	••	••	••	الكبيالات
Cheques	••	••	••	••	الشيكات
Commercial Banks	••	••	••	••	المصارف التجارية
Investment Banks	••	••	••	••	مصارف التوظيف
Mortgage Banks	••	••	••	••	مصارف الرهونات
Central (or National) Banks	••	••	••	••	المصارف المركزية (او الأهلية)
Savings Banks	••	••	••	••	مصارف التوفير
Agricultural and Industrial Banks	••	••	••	••	المصارف الزراعية والصناعية
The Exchange Market	••	••	••	••	البورصة
International Trade	••	••	••	••	التجارة الدولية
The Law of Comparative Cost	••	••	••	••	نظرية التجارة الدولية (او نظرية التكاليف النسبية)
Policy of Protective Trade	••	••	••	••	سياسة التجارة المحمية
Policy of Free Trade	••	••	••	••	سياسة التجارة الحرة
Infant Industries	••	••	••	••	الصناعات الناشئة
Visible and Invisible Exports	••	••	••	••	الصادرات المنظورة وغير المنظورة
Visible and Invisible Imports	••	••	••	••	الواردات المنظورة وغير المنظورة
Balance of Trade	••	••	••	••	ميزان التجارة
Balance of Payments	••	••	••	••	ميزان الدفعات
Foreign Exchange	••	••	••	••	الكامبيو (او التحويل الخارجي)
Customs Duty	••	••	••	••	رسم الكمارك
Excise Duty	••	••	••	••	رسم المكوس
Advalorem Duty	••	••	••	••	الرسم النسبي
Specific Duty	••	••	••	••	الرسم القطعي
Transit Duty	••	••	••	••	رسم المرور
Rent	••	••	••	••	الايجار (او الربيع)
Economic Rent	••	••	••	••	ربيع اقتصادي
Wages	••	••	••	••	الاجور
Piece-Work Wages	••	••	••	••	اجور حسب قطعة العمل

جدول الخطأ والصواب

ص	س الخطأ	الصواب	ص	س الخطأ	الصواب
٤	١٤	الاقتصاد	٥٣	٢٠	كل
٤	٢٠	تتعداه	٥٥	٦	الاعانات
٥	٦	كل	٥٥	١٠	ولم تألو
١٠	١٠	تكونان رخيصة	٥٩	٤	التركز
١٦	١٦	استبدالها	٦١	١٥	البطالة
٢٢	٦	عاملاً رئيسياً	٦٦	١٦	يسميه
٢٦	٤	حسب ما	٦٦	١٧	وهي
٣٠	١٢	لاستيداع	٦٧	٢٠	مليوناً
٢٣	١٤	فكلما يعمل	٦٩	١٧	أيادي
٢٦	١٩	المسكان	٧٧	٤	أيادياً
٢٩	٥	سراع	٧٩	٢٠	عامل
٢٩	٧	الانسان	٩١	١٤	١٠ - ٥ دنانير ٥٠٠ فلس الى
٤٤	٢	ثلاث	٩٥	١٢	شركة الضمان
٤٤	١٤	أراضي زراعية	٩٩	١٧	التبعية
٤٤	٨	تكون	١٠٢	٣	مثلاً
٤٨	٢	العراق	١٠٢	١٩	السند
		العراق ، ويصلح فيها نظام الملكية الصغيرة	١٠٣	١	الذي
٤٨	٧	النوعين الأولين النوعين الثانيين	١٠٥	٣	مشاكلهم ورفع مشاكلهما ورفع
٤٨	٧	الديم	١٠٦	١٠	شخصاً
٤٩	٥	الارواء	١١٢	١٠	باهظة
٥٢	١٩	اكفا	١١٣	٨	انما
٥٣	١	أثره			

ص	س	الخطا	الصواب	ص	س	الخطا	الصواب
١١٥	٢	٥١ %	٢٠ %	١٩٨	١	نوعه	نوعها
١٢٥	٦	المستلم	المتسلم	٢٠٢	١٤	كفاية	كفاف
١٣٠	١	أكبر	أقل	٢٠٣	١١	المحول	الممول
١٣٠	٩	هبطت	هبط	٢٠٦	٧	الكفاية	الكفاف
١٤٧	٢٠	تقليلها	تقليله	٢١٤	٣	وفق ما يحتاجه	وفق ما يحتاجونه
١٤٤	١٧	لا تها لا تؤثر	لا تها تؤثر	٢٢٢	٨	في سد رغبته	في سد رغبتهم
١٥١	١٧	رصيدات	رصيد	٢٢٢	٨	المباشرة وغير	المباشرة والأهلية
١٥٤	٧	صناديقها وخزائنها	صناديقها وخزائنه	٢٢٣	١٠	الضرائب المتزايدة	القواعد
١٧٦	٢	والاسكندرية	واسوان	٢٢٦	١	ست	سقة
١٩٥	١	عديدة	عدة				



330.9567:B17A

بلال، عبد الحميد .

علم الاقتصاد واقتصاديات العراق .

330.9567

B17A

17-66

بينتون، ابراهيم عبد العزيز
علم الاقتصاد واقتصاديات العراق

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01016650

